■ النزاعات والثأرات في مأرب تضربان التعليم في العمق

■ كيف وقع مصنع الغزل والنسيج في فخ التحديثات؟!

المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 18 ربيع أول 1429هـ الموافق 26 مارس 2008 العدد (144) Wed. 18/3/1429 - 26 March 2008 50 ريالاً 16 صفحة

الجهادي خالد عبدالنبي يحذر من فتنة في أبين

الدولة مستمرة بالكذب ومسؤولي المحافظة ليسوا أكفاء

قال خالد عبدالنبي، زعيم ما يسمى «جيش عدن أبين الإسامي»، إن انفلاتاً أمنياً تعيشه محافظة أبين بسبب عدم كفاءة مسؤولي المحافظة، وفساد القضاء، والعنصرية والكذب الرسمي في حل قضايا الناس.

واتهم الجهادي عبدالنبي في حديث هاتفي مع «النداء»، مساء أمس، الأمن السياسي في المحافظة باستغلال هذا الانفلات الحاصل لتصفية خصومات شخصية ورفع تقارير والوشاية بأشخاص بطريقة كيدية. وحول حادثة الاثنين الماضي ومحاولة اغتياله في السوق العام في جعار من قبل طقم عسكري، قال عبدالنبي إنه لا يستبعد استهدافه، وأن مزرعته تم التفجير فيها منذ شهرين وأن استمرار مثل هذه المشاكل يقود لمزيد من الفتن والكوارث في محافظة أبين.

وأوضح عبدالنبي لـ«النداء» أن حادثة الاثنين بدأت «وصول طقم عسكري يحمل خمسة أفراد في السوق العام بجعار وأمام الناس وقام بإطلاق النار بكثافة على أحد العاملين معي ويدعى نجيب حفصة (25 عاماً) ليفر بعدها. ولم نتبادل معه إطلاق النار كما أشارت الصحف، إذ لم يكن أي أحد مسلح» باستثناء «حفصة» الذي كان سلاحه بعيداً عنه، وقد أصيب في رجله كما تهشم كتفه الأيمن كون الرصاص المستخدم من النوع المتفجر وقد أسعف إلى مستشفى النخيل في عدن وهو يمر بظروف صعبة وقد باعت أسرته ما تملك دون أن تكلف الدولة نفسها السؤال عنه ولو كان «حفصة» من صعدة ومن أنصار الحوثي لما تعاملة معه بهذا الشكل البشع. وتابع: «لقد وضعت السلطة

• عبدالنبي

التتمة في الصفحة 4

ياسين سعيد نعمان: السلطة تدفع الحراك الجنوبي إلى التخلي عن تفوقه الأخلاقي ليسهل قمعه

حذر الدكتور ياسين سعيد نعمان ممن أسماهم المتسكعين على هامش العمل السياسي، ومن يريدون أن ينهبوا نضال الناس عبر البرقيات والمكالمات الهاتفية من أقصى الدنيا، محاولين بذلك فرض وصايتهم على الحراك الجنوبي.

وقال في اجتماع ضم قيادات وقواعد الاشتراكي في الضالع، الأربعاء الماضي، إن الحزب لم يتخلَ عن القضية الجنوبية حتى يأتي من يطالبه بتبنيها، حيث كانت ولا تزال قضية الحزب الأساسية. وأضاف: "بما لدينا من إمكانات سنواصل عملنا بمسؤولية تاريخية".

وأكد أن ما تشهده البلاد من أزمة في كافة المجالات إنما هو بسبب سلطة فقدت القدرة على طرح أي مشروع وطني. وقال: "يجب علينا في الحزب التعامل مع هذا الحراك باعتباره حالة ثورية، لكن بأدوات النضال السلمي الديمقراطي"، مشيدا بجمعيات المتقاعدين التي قال إنها شكلت قوة حقيقية لمواجهة الظلم وحولت القضية الجنوبية إلى مشروع إنقاذ سياسي لليمن كله. وقال: "هناك سلطة ليس لديها أي مشروع وطني إلا الاستمرار في النهب والسياسات الخاطئة، حتى صار البعض يبحث عن المشاريع الطائفية والمناطقية".

اللقاء الذي التأم في قاعة السينما في مدينة الضالع شهد نقاشا مستفيضا من قبل أعضاء الحزب وناشطيه وعدد من قيادات

التتمة في الصفحة 4

الأمن السياسي راقب تلفوناته مخترقاً القانون

هيئة الدفاع تطلب تبرئة الخيواني لبطلان المبنى الإجرائي لاتهامه

اعتبرت هيئة الدفاع عن الزميل عبدالكريم الخيواني ان الدعوى التي حركتها النيابة الجزائية المتخصصة ضده ممتنعة السماع، بسبب بطلان المبنى الإجرائي للاتهام. وشددت على عدم صحة ثبوت واقعة الاتهام المنسوبة إليه.

وطلبت الهيئة من القاضي الابتدائي في المحكمة الجزائية المتخصصة، محسن علوان، التقرير ببراءة الخيواني من التهمة المنسوبة إليه.

وخصصت المحكمة جلستها أمس (الثلاثاء) لسماع دفوع وطلبات محاميي المتهمين في ما يسمى «قضية خلية صنعاء الثانية»، والذين وجهت لهم النيابة تهمة الاشتراك في عصابة مسلحة.

وحضر الجلسة وكيل أول نقابة الصحفيين، سعيد ثابت، ورئيس لجنة الحريات في النقابة، سامي غالب، وأعضاء من مجلس النواب، وناشطون حقوقيون، وعشرات الصحفيين.

وارتكز الدفاع المقدم من هيئة الدفاع عن الخيواني على بطلان المبنى الاجرائي للاتهام، وعدم صحة وثبوت واقعة الاتهام المنسوبة إليه.

رئيس هيئة الدفاع، المحامي هايل سلام، لفت عناية المحكمة إلى بطلان قرار وإجراء المراقبة الهاتفية، لأنه خالف الكيفية المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية. موضحاً بأن إدارة الأمن الداخلي في الأمن السياسي هي من قام بالمراقبة، وأن دور النيابة اقتصر على مجرد الموافقة على طلب الأمن السياسي. وزاد أن المراقبة الهاتفية لم ترتبط بواقعة الاتهام

التتمة في الصفحة 4

• الخطواني في المحكمة

قبائل آل بالليل تعلن يوم الحسم

ما أن تهدأ الاوضاع الأمنية في أبين حتى تبدأ من جديد.. وغالباً ماتتسم هذه العودة بالحدة مقارنة بما كانت عليه قبلها.

تجدد الفلتان الأمني في أبين بدأ هذه المرة بانفجار هائل في الثالثة من فجر الثلاثاء قبل الماضي هز مدينة جعار.

الانفجار الذي استهدف مبنى من طابقين وسط المدينة هو مبنى البلدية قبل الإستقلال الذي أصبح بعد ذلك مقراً لقيادة المديرية. وتم مؤخراً تخصيص جزء منه لمركز أمني استحدث مؤخراً لتعزيز الأمن في المدينة بعد ما شهدته من اختلالات خلال الأشهر الأخيرة.

أدى الانفجار إلى انهيار أجزاء كبيرة من المبنى وإصابة ثلاثة جنود من المرابطين في المركز الأمني لم تتبن أي جهة مسؤولة

التتمة في الصفحة 4

رفع أعلام الجنوب والرايات البرتقالية ووضع براميل التشطير

الحراك الجنوبي يطفئ شمعته الأولى في سناح

■ الضالع - فؤاد مسعد

نظمت جمعية المتقاعدين في الضالع، أمس الأول الاثنين، مهرجانا حاشدا بمناسبة مرور عام على بدء الحراك الذي دشنته الجمعية من مدينة الضالع في الرابع والعشرين من مارس من العام الفائت. وفي المهرجان ألقى عبده المعطري كلمة تحدث فيها عن الحراك الجنوبي الذي مر عام على تدشينه من الضالع وأعلن عن موقع خاص بجمعية المتقاعدين. كما أعلن إنشاء قناة "عدن" التي ستبدأ البث من لندن.

كما قام القيادي المؤتمري علي عبد الله عبس، مدير مكتب مدير عام مديرية الضالع، بإعلان استقالته من المؤتمر الشعبي العام، وانضمامه للحراك الجنوبي، وعبر عن معاناته في المؤتمر رغم أنه كان أحد الشخصيات القيادية في الحزب الحاكم.

التتمة في الصفحة 4

بعد احتجاز قسري في مطار صنعاء من "القومي" و"الإعلام"

«أبواب» مشرعة على وجهات نظر متباينة

بعد احتجاز قسري في مطار صنعاء استغرق أكثر من 10 أيام أطلق أخيراً العدد الأول من مجلة "أبواب" الشهرية التي يملك امتيازها ويرأس تحريرها الزميل نبيل الصوفي.

مجلة "أبواب" صدرت بطباعة أنيقة وإخراج مميز، واحتوت على مواد متنوعة ومفتوحة على السياسي والاجتماعي ضمن تأكيد على الاشتغال خارج التحيزات القائمة وحماية الحق بالاختلاف. واستغرق ملف العدد الأول "ضد الجمود" المساحة الاوسع في المجلة، حيث قدمت فيه قراءة موسعة لـ "حال" اليمن خلال الاشهر الأخيرة، راصداً سباق السلطة والمعارضة دون استغراق في عناوين فضفاضة وباستدعاء كثيف للهوامش اليمنية وما ترتبه الأحداث عليها. احتوى العدد على حوارات مع صوفان وقحطان، علاوة على كتابات لياسين سعيد نعمان، وابن شملان، ونبيلة الزبير، ومحمد ناجي أحمد. كما انفتح على ضفاف المجتمع مثل الصيادين، وحضور الآخر "الأجنبي" فيه.

تأتي المجلة بمستواها المتميز لتأخذ موقعاً متقدماً في المشهد الصحفي الذي يعاني فقراً حقيقياً على مستوى المجلات، ولتقدم اشتغالاً مهنياً غير مغلق تجاه الآخرين، ويراهن على قدرتها من خلاله على إنجاز حضور طيب لدى الجمهور.

واقع الاستثمار في حضرموت

■ عادل باوزير -المحامي

من الطبيعي القول إن التجارة هي المنقذ الأساسي للدولة والمجتمع من البطالة وإيجاد فرص عمل بديلة عن التوظيف الحكومي وأن تشجيع الاستثمار أمر لا مناص منه للدولة الحديثة القائمة على المؤسسات والمجتمع المدني، ولعلي في هذا الموضوع أخوض في الجانب القانوني حيث إن التشريعات اليمنية لم تترك كبيرة ولا صغيرة في المجال التجاري إلا ونظمتها ضمن مجموعة قوانين متعلقة بالتجارة كالقانون التجاري وقانون الشركات وقانون الاستثمار وقانون البنوك وقانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وغيرها من القوانين الاخرى، إلا أن تعدد القوانين اوجد من الارباك وضياع المستثمر بين هذه القوانين، وهذا أمر لا يخفى على أحد بدليل أن مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية والذي انعقد مؤخراً في صنعاء اعتمد على شعار توحيد النافذة التشريعية، أو كما أسمي «النافذة الواحدة» التي يتعامل معها المستثمر عند قدومه للاستثمار في اليمن، وهذه الآلية وإن كانت مهمة إلا أننا لم نرى لها أي تفعيل واضح على المستوى القانوني على صعيد الواقع لأن القضاء ملزم بالقوانين وليس بتصريح هنا او هناك من هذا المسؤول او من ذاك، لهذا فان التجار أو المستثمرين يهمهم في المقام الأول التعامل القانوني عند الحاجة له وهو لن يأتي أكله الا بتنفيذ ما تعلنه الحكومة على صعيد الاستثمار في الواقع المعاش، ونعتقد أن أهم المعوقات القانونية على سبيل الذكر لا الحصر:-

-1 تضارب التشريعات القانونية أحياناً وعدم وضوحها.

-2 عدم انتشار التشريعات القانونية المتعلقة بالمنظومة التجارية وعدم العلم بهذه التشريعات القانونية بصورة ميّسرة للتجار.

-3 تصادم الصلاحيات بين مؤسسات الدولة المختلفة إذ إن كل جهة لها قانون خاص بها ينظمها ولا يوجد حسم قانوني لهذا التضارب على شكل تشريع ملزم للجميع يتم الاحتكام إليه عند الاختلاف.

-4 عدم استحداث المحاكم التجارية الجديدة وتعددها بشكل واسع في البلاد. فمثلاً في محافظة حضرموت محكمة تجارية واحدة فقط تختص بالمحافظة كلها. وكانت سابقاً تختص بثلاث محافظات!! في حين أن مديريات الوادي تحتاج إلى هذه المحكمة فهي عديدة ومترامية الاطراف ولا يستطيع التاجر ان يذهب إلى المكلا بقصد رفع قضية تجارية على هذا أو ذاك مما يساهم في اعاقة العمل التجاري لأن هذا التاجر لم يتحصل على حقوقه القانونية بصورة ميّسرة وبالتالي ينعكس هذا الأمر على التجارة عموماً وهذا المطلب مطلب قانوني مهم أن يتم إنشاء محكمة تجارية وشعبة استئناف خاصة بمديريات الوادي تسهيلاً للعمل التجاري المتزايد في تلك المناطق، وهذه المسألة وغيرها وإن حلها جزئياً قانون إنشاء المحاكم التجارية المعدل إلا أنه أبقى على وجود محكمة واحدة في ظل التزايد الكبير للاستثمارات وبالتالي تعقد العمل التجاري مما يشكل معوقاً خطير امام تطوره في عموم الجمهورية.

-5 تخصص القضاة في القضاء التجاري فقط وهذه الخطوة قد أشار إليها فخامة الرئيس في ايجاد قضاء تجاري متخصص يلم باللغة الانجليزية وبالأعراف التجارية الدولية وكذا الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة الدولية بين الأمم. وهذا الأمر سيعكس نفسه على الواقع القانوني دون أدنى شك إذ إننا نلحظ أن الحركات القضائية تقوم بتغيير القضاة التجاريين وإحلال قضاة عاديين مكانهم وهذا يسبب إرباكاً للمتعاملين في المجال القانوني التجاري وللقضاة انفسهم لأن القضاء التجاري يفترض به أن يكون سريع ومجال الاثبات فيه واسع من القضاء العادي، لأن التجار يتعاملون بالتلفون أحياناً في عقد صفقاتهم واستخلاص ديونهم والقيام بالتحويلات بينهم وبمبالغ ضخمة وفق مبدأ الثقة والائتمان بينهم البين، وهذا ما يعلمه من يشتغل في مجال التجارة من المحامين والقضاة، بينما القاضي العادي سيعمل عند قدومه إلى المحكمة التجارية مبدأ الاثبات العادي وهو ما يطيل أمد وعمر النزاعات بين التجار وبالتالي يضر بتجارتهم ويتسبب في هروب راس المال نتيجة لذلك. وهذا ما نعتقد أن الكل حريص على الا يتم.إن التغلب على هذه المعوقات من الناحية القانونية لن يكون إلا بقتل التضارب بين التشريعات وعمل مبدأ النافذة الواحدة للتاجر والمستثمر عبر استحداث تشريعات واضحة وفي متناول الجميع وكذا إنهاء تضارب الصلاحيات بين مرافق الدولة وإيجاد جهة تكون هي المرجع الوحيد لفض المنازعات التجارية بالاضافة إلى الإسهام الجاد من قبل الدولة في ايجاد مراكز التحكيم والتوفيق التجاري في عموم محافظات الدولة وكذا إيجاد قضاة تجارين متخصصين لا يتم نقلهم إلا بين المحاكم التجارية فقط يتمتعون بالنزاهة والكفاءة المطلوبة فيهم.

الآلاف يشيعون القيادي الاشتراكي مثنى عسكر

شيع آلاف المواطنين جثمان مثنى سالم عسكر عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، القيادي الجنوبي المنفي قسرا خارج الوطن منذ حرب صيف 94 وحتى وفاته في جمهورية مصر في الـ22 من الشهر الجاري، بموكب جنائزي مهيب انطلق من محافظة عدن إلى مديرية حبيل جبر (ردفان) قرية الذنبة مسقط رأس الفقيد، والذي ووري جثمانه الثرى بعد الصلاة عليه في أكبر ساحات ردفان التي اكتظت بالمصلين والمشيعين من عموم محافظات الجنوب.

وقد تحول موكب التشيع إلى مسيرة غضب احتجاجية على ما تعرض له الفقيد من نفي قسري وأحكام قضائية صدرت ضده ضمن قائمة الـ16 الجنوبية المحكوم عليهم بالإعدام في حرب 94، وهتفت جموع المشيعين "عهداً عهداً يا بن عسكر.. أرض الجنوب بـا تتحرر"، وهتافات "بالروح والدم، نفديك يا جنوب" رافعين اليافطات المعبرة عن شدة الحزن والأسى والقهر السياسي الذي تعرض له المناضل عسكر رافعين علم دولة الجنوب السابقة.

وشارك في التشييع الدكتور ياسين سعيد نعمان، أمين عام الحزب الاشتراكي، واللواء محمد ناصر وزير الدفاع، والنائبان ناصر الخبجي، وصلاح الشنفرة، وحسن باعوم عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، بالإضافة إلى قيادات بارزة في جمعيات المتقاعدين وحركة الاحتجاجات.

والفقيد من مواليد 1945 في ردفان ومن طلائع جيش التحرير بالجنوب والتحق بحركة القومين العرب نهاية الخمسينيات في دولة الكويت والتحق في جيش الجنوب عام 1969، وشغل عددا من المناصب العسكرية القيادية بالجنوب، آخرها نائب رئيس الأركان العامة لوزارة الدفاع حتى 22 مايو 1990، ومن مؤسسي التنظيم السياسي للجبهة القومية، وعضو لجنة مركزية للحزب الاشتراكي من 1985 وحتى وفاته.

وهو متزوج وأب لعشرة أولاد 6 بنات و4 ذكور.

أبناء المكلا يشكون هيئة مجلسهم المحلي بسبب تجاهل مطالبهم

أعرب عدد من أبناء مديرية المكلا محافظة حضرموت عن استيائهم الشديد من الهيئة الإدارية لمحلي مديريتهم بسبب ممارستها لسياسة التجاهل والإهمال مع مؤسسة حضرموت للتراث والتاريخ والثقافة.

وقالوا في شكواهم (حصلت الصحفية على نسخة منها) إن محلي المكلا تجاهل مطالبهم بتحويل المكان الذي يقع فوق مبنى ميزان البلدية القديم لوزن السيارات إلى مقر لمؤسسة حضرموت.

وأضافوا أن المجلس المحلي لم يقدم أي دعم للمؤسسة التي تقوم بدور فعال وملموس في خدمة تراث وتاريخ حضرموت وأن تجاهل مطالبهم عمل غير مسؤول وغير حضاري ولا يخدم المصلحة العامة.

وقالوا إنه في حالة واصل محلي المكلا تجاهل مطالبهم سيرفعونها إلى قيادة المحافظة ووزير الإدارة المحلية.

اعتذار

ورد في العدد الماضي في تقرير بعنوان: «هيئة تدريس جامعة ذمار تقدم للبرلمان ملفاً يحتوي على مخالفات وتجاوزات لم يتضمنها تقرير لجنة التعليم العالي»، ورد ذكر مدير عام الشؤون المالية بالجامعة وهو خطأ غير مقصود والمراد مدير عام الشؤون القانونية، ولذا لزم التنوية والاعتذار للاخ مدير عام الشؤون المالية بجامعة ذمار، كما هو للقراء الكرام.

إعـــلان

DUAA

دعاء تطرح فرصاً إعلانية مميزة للشركات والمنتجات المختلفة

يسر دعاء للإعلان والترويج والخدمات الإعلامية (الوكيل الحصري للحقوق الإعلامية والإعلانية لناديي شعب حضرموت وأهلي صنعاء المشاركين في بطولة أبطال الأندية الأسيوية خلال الفترة من مارس -مايو 2008) أن يعلن عن وجود فرص وامتيازات إعلانية ودعائية لرجال المال والأعمال وأرباب البيوت الصناعية والاقتصادية والتجارية في الوطن.

ولكون هذا الحدث الرياضي الكبير، يقوم بتوفير فرص رائعة وكبيرة للإعلان والترويج لأعمالكم وأنشطتكم المتميزة، بالإضافة إلى تسجيل حضوركم في هذه التظاهرة الرياضية الجماهيرية الكبرى التي تلعب دوراً مهماً في إبراز فعالياتكم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في ظل التغطية الإعلامية الواسعة التي تحظى بها هذه البطولة الأسيوية الكبيرة والتي ترعاها مجموعات وشركات استثمارية عالمية والفرصة المتاحة هي كالآتي:-

1 - بث الإعلانات خلال النقل التلفزيوني المباشر للمباريات.
2 - وضع لوحات إعلانية داخل الملعب.
3 - وضع إعلانات على ملابس اللاعبين.
4 - إعلانات الشوارع في المدن.
5 - رعاية جائزة أفضل لاعب.
6 - رعاية صحيفة النادي.
7 - رعاية الجمهور.

كما تتوافر فرص لرعاية ومشاركة الأندية في البطولة الأسيوية «ماسي، ذهبي، فضي، برونزي- مساهم...».

سارعوا للحجز والاتصال. علماً أن موعد المباراة الأولى القادمة يصادف تاريخ 2 أبريل.

للحجز والاستفسار يرجى التواصل على عنواننا الآتي.

المركز الرئيس المكلا-حضرموت- هاتف 05301479 - فاكس/05319948 جوال/711939460
فرع صنعاء تليفاكس 01535884 جوال 777566698
بريد الكتروني E-mail: duaa28@hotmail.com

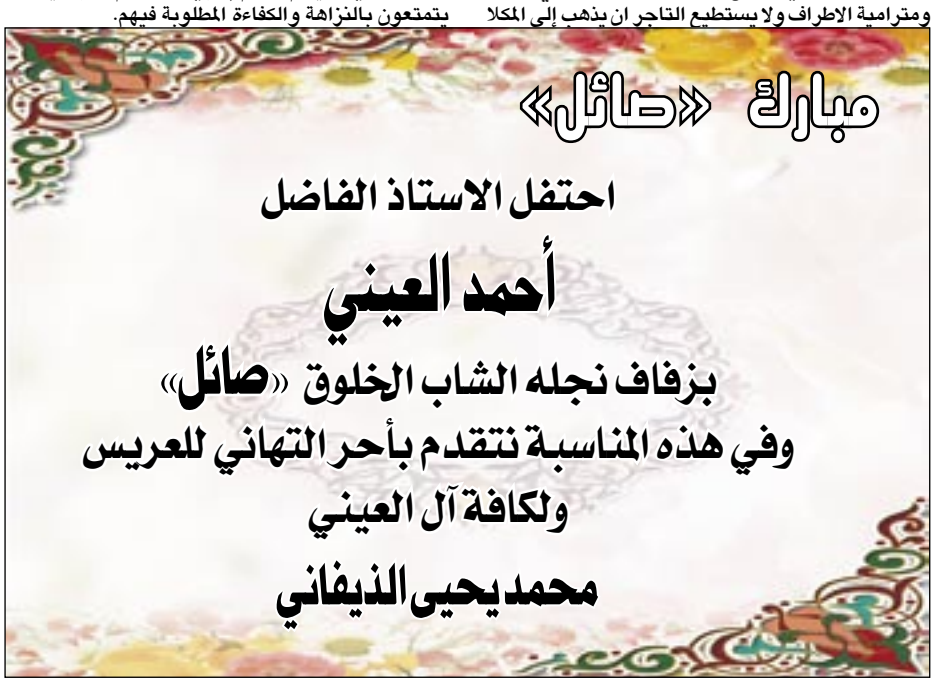

هيئة الدفاع عن عبدالكريم الخيواني:

حصول الخيواني على سيديهات وصور ووثائق حق يكفله قانون الصحافة

المحامي هائل سلام

■ دفاعنا يتكون من محورين: الأول، بطلان المبني الإجرائي للاتهام؛ والثاني، عدم صحة وثبوت واقعة الاتهام المنسوبة إليه.

نلفت عناية وعدالة المحكمة إلى أن الإتهام بهذه الواقعة جاء محمولاً على مبنى إجرائي مطلق البطلان، وهو البطلان الحائق بكل قرارات وإجراءات المراقبة الهاتفية والتفتيش. وبغية إجلاء حقيقة هذا البطلان نستكرم عدالة المحكمة ملاحظة الآتي:

أ- بطلان قرار وإجراء المراقبة الهاتفية، ويتمثل في كون أن القانون بنص المادتين 134 و146 اجراءات جزائية، لا يجيز مراقبة الاتصالات الهاتفية إلا بمقتضى قرار صادر عن النيابة، وعن طريق أحد موظفي مصلحة الهاتف وبشأن مكالمة محددة على سبيل الضبط، ولغرض منع جريمة قامت بشأن إمكان حصولها تحريات جدية.

الثابت أن المراقبة الهاتفية المستند إليها في أوراق الاتهام تخالف الكيفية المنصوص عليها في المادتين، ذلك أن من قام بتلك المراقبة هم موظفو الإدارة العامة للأمن الداخلي لجهاز الأمن السياسي، واقتصر دور النيابة على مجرد موافقة على طلب تلك الجهة، كما أنها لا ترتبط بواقعة الاتهام الموصوفة في قرار الاتهام، ولم تكن بمثابة اجراء تحقيقي بشأن تهمة وجهت إلى المتهم.

ب- بطلان قرار وإجراء التفتيش، ويتمثل في كون القانون بنص المادتين 134، 138 اجراءات جزائية، لا يجيز مراقبة وتفتيش المساكن إلا باعتبار ذلك إجراء من اجراءات التحقيق في واقعة جرمية قامت بشأنها التهمة إلى الشخص المأمور بتفتيش مسكنه، وعلى أن يتم تنفيذ التفتيش في حضور المتهم نفسه أو من ينيبه، وكذا في حضور شاهدين من أقاربه أو جيرانه.

الثابت أن قرار التفتيش المستند إليه في أوراق الاتهام لم يكن اجراء من اجراءات تحقيق ابتدائي كانت تجرية النيابة حينها مع موكلنا بشأن الواقعة الموصوفة في قرار الاتهام، بل تم كإجراء سابق على التحقيق معه، ولغرض استحصال مايسوغ للنيابة واقعة جرمية يتسنى لها لاحقا توجيه الاتهام بشأنها إليه.

كما أن محضر التفتيش يؤكد أن اجراء تنفيذه تم دون حضور المتهم أو من ينوب عنه، وكذا لم يستوفي حضور شاهدين من أقاربه أو جيرانه. ونقدِّم لعدالة المحكمة صورة من المحضر المذكور لتسهيل الرجوع إليه.

على الرغم من أن البطلان الاجرائي المطلق هذا يمنع قانونا من الاعتداد بكل ما تحصل عن إجرائي المراقبة الهاتفية والتفتيش طبقاً لمقرر نص المادة 322 اجراءات جزائية، إلا أن هيئة الدفاع لمزيد من الإيضاح تؤكد لعدالة المحكمة أن كل ما قدمته النيابة بحسبان كونه أدلة إسناد متحصلة عن ذينيك الإجرائين لا يصلح البتة لأن يكون كذلك، إذْ ليس في كل ما قُدِّم تحت هذا الوصف شيئاً من شأنه الإفادة بمعارفة المتهم للواقعة الموصوفة في قرار الاتهام، وهي واقعة الاشتراك في تشكيل عصابة مسلحة. هذا مع العلم بأن النيابة لم تقم بتوجيه التهم لموكلنا بشأن تلك الواقعة، وهو ما يمنع في حد ذاته من سماع الدعوى بشأنها.

المحامي نبيل المحمدي

■ لئن كان ما تقدم عرضه من بيان قد أفصح عن عوار البطلان الحائق بالمبنى الاجرائي للاتهام وبما يمتنع من سماع الدعوى على وفق نص المادة 402 اجراءات اجزائية، فإننا إذ نؤكد على الاحتجاج بهذا البطلان كدفاع جوهري أصيل قائم في مواجهة الدعوى، نود وعلى سبيل الاحتياط وحسب، أن نلفت عناية المحكمة الموقرة إلى أن لاصحة ولا ثبوت لواقعة الاتهام المنسوبة لموكلنا. وفي سبيل بيان عدم صحة الاتهام نشير إلى أن الواقعة المنسوبة لموكلنا لا تتوافر على أصل صحيح من النص القانوني المشار إليه في قرار الاتهام باعتباره نص تجريم واسناد وهو نص المادة 138 عقوبات. وبالرجوع إلى مقرر هذا النص نجده يُقرأ على النحو الآتي: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن 10 سنوات كل من اشترك في عصابة مسلحة بقصد اغتصاب الأراضي أو نهب الأموال المملوكة للدولة أو لجماعة من الناس، أو لمقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجرائم. ما يعني أن المفترضات القانونية الواجب توافرها لصحة الادعاء بمقارفة موكلنا للواقعة المقرر تجريمها بهذا النص هي الآتي:

-1 أن يكون موكلنا قد اتفق مع سائر المتهمين على تشكيل عصابة مسلحة فيما بينهم، أو أن يكون قد انضم إلى عصابة مسلحة سبق تشكيلها فيما بين سائر المتهمين؛

-2 أن يكون الغرض من تشكيل هذه العصابة هو اغتصاب الأراضي أو نهب الأموال المملوكة للدولة أولجماعة من الناس، أو مقاومة قوة عسكرية مكلفة بمطاردة أشخاص آخرين قاموا باغتصاب أراضي أو أموال مملوكة للدولة أو لجماعة من الناس؛

-3 أن يكون موكلنا من حاز وحمل سلاحاً معداً لاستعماله في تحقيق هذا الغرض. والثابت أن أوراق الاتهام لا تقول بتوافر أي من هذه المفترضات، بل أن قرار الاتهام لم ينسب لموكلنا الواقعة الجاري تقريرها بهذا النص، وإنما هو أسند إليه واقعة أخرى حددها على النحو الآتي: الاشتراك في عصابة مسلحة بقصد القتل أو التخريب أو الإتلاف.

ولما أن الأمر كذلك وحيث أن هذه الواقعة الوارد تحديدها لا تصادف محلاً صحيحاً من مقرر نص الإسناد المشار إليه، ولم يقم تجريمها بنص آخر، وحيث أن مبدأ الشرعية في التجريم والعقاب بنص المادة 47 دستور والجاري التأكيد عليه بنص المادة (2) عقوبات يقرر أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، فإن الاتهام القائم يكون والحال هذه قد أقيم بما ليس بجرم، واستند على مالا يسوغه نص القانون، وعلى النحو الذي يتعين معه التقرير بالبراءة.

وحتى إذا ما أفترضنا جدلاً بأن الواقعة المشار إليها هي واقعة جرمية بنص الإسناد المتقدم ذكره، فإن براءة موكلنا تظل هي الأصل المتعين استصحابه، ذلك أن نص المادة 221 اجراءات جزائية لا يجيز الاتهام إلا إذا قامت أدلة مرجحة للإدانة، وهو ما ليس بمتوافر تجاه موكلنا، باعتبار أن ما تحصل لدى النيابة من «سيديهات» وأوراق ورسائل ومحادثات هاتفية لا يصلح البتة لأن يمثل دليلاً مسوغاً للاتهام اعتباراً بالآتي:

-1 إن حيازة السيديهات والوثائق المشار إليها في أوراق الاتهام لا تصلح أن تمثل دليلاً على أن هناك اشتراك في عصابة مسلحة على النحو المسند لموكلنا. إن موكلنا حصل على تلكم السيديهات وهذه الاوراق بمقتضى مهنته كصحفي محترف وحصوله على مثل هذ الوثائق هو حق قانوني يكفله نص المادة 14 من قانون الصحافة. ثم أن محاضر جمع الاستدلالات تفيد بأن المتهم الثاني باسم حميدان كان قد قرر بأن طُلب منه تسليم تلكم السيديهات لعبدالكريم الخيواني أو لأي صحفي آخر.

والثابت أن أوراق الاتهام تفيد بأن المتهم الأول جعفر المرهبي قرر أنه قام بالأفعال المشار اليها، فيما سمي بقائمة الاثبات، باعتباره مكلفاً من عبدالملك الحوثي لا باعتباره عضواً في عصابة تشمل موكلنا.

أما بالنسبة للرسائل الهاتفية المقول بأنها تمت بين موكلنا ويحيى الحوثي، فإن الاستدلال بها يكشف عوز حجة لدى الادعاء، إذ كيف يمكن اعتبار محض تواصل شخصي فيما بين موكلنا والمذكور دليلاً على أن موكلنا شريك في عصابة مسلحة يقودها الحوثي؟ ثم كيف يمكن أن يستقيم في صحيح المنطق والقانون معاً، اتهام موكلنا بالاشتراك في عصابة مسلحة يقودها عبدالملك أو يحيى الحوثي، أياً كان، في حين أن الاتهام الماثل لم يشمل القائد المزعوم هذا؟

أما بالنسبة للمكالمة الهاتفية بين موكلنا والمقالح فهي إنْ صحت لا تتضمن سوى رأي أبداه موكلنا في شأن عام بصرف النظر عن كون هذا الرأي قد دوخل بالشطط والادعاء حتمتهما لحظة زهو.

عدالة المحكمة الموقرة: إننا إذ نغالب ونجاهد في الدفاع لا نبتغي من ذلك تبرئة متهم نوقن ببراءته بل ودفاع عن ما يمثل سلوك وشخص هذا المتهم من قيم ومعاني هي من النبل بحيث لن تغفر لنا الأجيال القادمة جرم التقاعس عن الدفاع عنها والانتصار لها ولأجله، ولأننا ندرك يقيناً أن عدالة المحكمة أفطن من أن تؤخذ بالإيهام، فإننا إذْ نؤكد على براءة موكلنا كأصل قائم فيه ومتعين استصحابه قانوناً، نطلب من عدالة المحكمة التكرم باستصحاب هذا الاصل والتقرير بالبراءة.

تقرير حقوق الانسان الامريكي لـ2007

استجابة واسعة للمخاوف الحقوقية وتعويل منخفض على الأثر

■ ماجد المذحجي

يستجيب تقرير حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية في 11 مارس 2008 للمخاوف الواسعة مؤخراً حيال أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، ويستوعب الكثير من وقائع الانتهاكات التي حدثت عام 2007. ورغم أنه لا يستغرق في التفاصيل فإنه يمنح مشهداً بانورامياً واسعاً وقاتماً لحال حقوق الإنسان في البلد. وتميزت لهجة التقرير بنبرة قاسية تجاه دور "الدولة" أثناء توصيفه لوقائع الانتهاكات. ويعزز التقرير انعقاد إجماع حقوقي دولي ومحلي على تدهور أوضاع حقوق الإنسان في اليمن. كما ويرفد الآراء المنتقدة "للدولة" بموقف إضافي وقوي، دون أن يحول بينه وذلك أي مجاملات رسمية لليمن باعتبارها حليفا أساسيا للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب!

لا يتذرع التقرير بضرورات "الكياسة" الدبلوماسية لخفض صراحة الانتقادات لليمن. بل هو وصف بقسوة وتجرد الوضع المتدهور لحقوق الإنسان. ولكن تلك "الصراحة" لا ترتب استجابة إيجابية له على المستوى الوطني. فعلى الصعيد الرسمي سيُخاصم التقرير بعدائية كالمعتاد كونه لم يتبنَّ المروية الحكومية. وعلى الصعيد الحقوقي المحلي فالاستعانة بالتقرير والتعويل عليه منخفضة بالأساس كون "أمريكا" لا تحوز رأسمال ثقة مصداقية وثقة اجتماعية بشكل مسبق عموماً، وإن كانت نبرة المخاصمة المجانية تجاه كل ما يصدر عن أمريكا قد انخفض قياساً بما سبق. جزء من التساؤل العام الذي يعطل التفاعل الايجابي الواسع مع التقرير يتعلق بقدرته على التحول إلى عنصر ضغط على الحكومة، بإدراج قضايا الانتهاكات كعناصر مُساءلة في العلاقة الأمريكية اليمنية الرسمية، ضمن الالتزامات التي تعلنها حكومة الولايات المتحدة بجوهرية حقوق الإنسان في سياستها الخارجية وعلاقتها مع دول العالم. كما أن الخلفية السياسية لجهة إصدار تقرير حقوق الانسان الامريكي: وزارة الخارجية الامريكية، تلقي ظلا على المصداقية والحياد بشكل أولي، وتفسد التلقي الإيجابي له بالمعنى الواسع، على الرغم من أنه يمكن القول للإنصاف إن مادة التقرير متحررة من عبء المجاملة الرسمية وتبدو أكثر قوة وصراحة من تقارير منظمات دولية ثقيلة الوزن مثل "هيومن رايتس ووتش"، التي سبق أن خيبت توقعات المنظمات الحقوقية والناشطين على الصعيد المحلي.

التقرير الذي هو خلاصة لمسودة تقرير أولي ترفعه السفارة الامريكية في صنعاء، ويعمل عليه موظفون تابعون لها، تتم مراجعته من مكتب الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل في وزارة الخارجية الامريكية، علاوة على مكاتب أخرى، ويستند إلى مصادر متنوعة في جمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الانسان على المستوى اليمني، منها المنظمات الحقوقية والإعلام وجهات حكومية والجهات المنتهكة وغير ذلك. ويعمل في صيغته النهائية على وصف شامل للأوضاع في اليمن ضمن تقسيمات إجرائية في التقرير يستدعيها تنوع مجالات الانتهاكات الحقوقية التي يرصدها في مادته.

تبدو الدولة في اليمن، من خلال ما يقدمه التقرير من سرد، على خصام واسع مع التزاماتها تجاه منظومة حقوق الانسان. ويحيل التقرير ابتداءً، وبشكل صريح، المسؤولية على الأوضاع في البلد، وفي السيطرة عليه، ليس إلى الحكومة، التي يصعب تغييرها بسبب عوائق كبيرة منها الفساد وسجل الناخبين المزور والضعف الإداري، بل إلى الرئيس الذي يسيطر على "صنع القرار" ويحتكر "النفوذ الفعال"، والباقي في السلطة منذ 1978 كما يقول التقرير.

يؤكد التقرير الذي يرصد حال حقوق الإنسان في اليمن سنوياً أن هذه السنة تميزت، قياساً بالسابقة، بممارسة السلطات "عمليات قتل" نفذتها قوات الأمن ضد المتظاهرين الجنوبيين، علاوة على قتلى آخرين في محافظات شمالية، علاوة على استخدام "القوة المفرطة" ضد "المتمردين الحوثيين". وهو وصف بشكل موسع ضعف القانون وعدم استقلالية القضاء والفساد الحكومي والتعذيب في السجون، خاصة جهاز الأمن السياسي، علاوة على إعاقة حق التظاهر، والتنصت، والاعتقالات خارج القانون، والحبس التعسفي للمعارضين، والمعاملة الوحشية، والسيطرة على الحياة السياسية، وتقييد الحريات. كما أن التقرير في شقه الخاص بحرية الرأي والتعبير أشار بشكل صريح إلى ارتفاع معدل الانتهاكات ضد الصحافة و"الانتهاكات الجسدية" ضد الصحفيين. مستدعياً الانتهاكات لحقوق الصحفي عبد الكريم الخيواني، والتهديد والاعتداءات المباشرة عليه، كأبرز مثال على حال "حرية التعبير والصحافة" في اليمن.

يبقى التعويل على جدوى من التقرير بالنسبة للمنظمات الحقوقية والنشطاء منخفضاً، وإن كان يمكن استثمار بعض مضامينه سياسياً من قبل أطراف عدة، وخصوصاً من اللقاء المشترك ومن قبل النشطاء الجنوبيين و"المتمردين الحوثيين" في هجاء "الدولة"، وتأكيد ما وقع عليهم من تعديات منها. كما وسيثير بالضرورة جدلاً عاماً تستوعبه الصحافة وتصبح "الدولة" محشورة فيه ضمن موقع دفاع مضن ومحرج تجاه "تقريعات" حقوقية من قبل أهم حليف دولي لها.

الطفل عبدالله ضحية أخرى للرصاص الطائش

■ دمت - فؤاد مسعد

الطفل عبد الله صالح شيبان، 7 سنوات، من مديرية دمت محافظة الضالع، أخير ضحايا الطلقات الطائشة، وربما أنه لن يكون الأخر ما دام الرصاص الحي القاتل يلعلع في سماء أفراحنا مخلفا الضحايا وراءه بين قتلى وجرحى، ليزرع المآسي، غير مكترث بما يترك خلفه. حتى ساعة كتابة هذا الخبر والبحث الجنائي لا يزال يواصل إجراءاته في البحث والتحري عن المكان المحدد الذي انطلقت منه الرصاصة لتستقر في رأس صغير لم يكن يدرك أنه يعيش في مجتمع يحصد الكوارث حتى وهو في ذروة أفراحه!

عصر السبت الفائت خرج "عبدالله" يتمشى خارج البيت مع والده ووالدته وبعض إخوانه. قال أبوه إنهم سمعوا صوت إطلاق رصاص، سأل من بجانبه عنه فقيل له إن هناك عرسا في مكان قريب، لم يدر الوالد كم من الوقت كان قد مر عليه حينما فوجئ بالصغير يسقط بجواره، حاول مع زوجته رفع طفلهما ليستأنف السير، لكنهما عندما رأيا الدم في رأسه وأنفه أدركا أن شر الرصاص الذي سمعاه كان من نصيب الطفل. سارعا بإسعافه، لكن لم يكن بمقدور الطب ساعتها غير قص بعض الشعر من رأسه لتحديد مكان الرصاصة، والبقية في حياة الآخرين، الذين فجعوا بفراق طفل لم يتصوروا رحيله بهذه السرعة، وهو الذي لم يتعود فراقهم حتى وهو يحزم أمتعة السفر المفاجئ.

يذكر أن كثيرين من مختلف الأعمار نساء ورجالا قد قضوا نحبهم بالطريقة ذاتها التي يجمع الكل على فداحة ما ترتكبه بحقهم، غير أن إجراء حازما إزاءها لا يبدو أنه في طريقه للتنفيذ. ورغم أن القرية التي تنتمي إليها أسرة الطفل المتوفى قد اتخذت موقفا إيجابيا تمثل في منع إطلاق النار في الأعراس لتنافسها في ذلك عدد من القرى المجاورة، إلا أن موقع منزلهم القريب من المدينة يجعلهم عرضة لمثل هذه الرصاصات التي غالبا ما يطلقها المحتفلون بالأفراح، سيما الزوار القادمين من مناطق أخرى. ولقد كان لوالد الطفل (وهو مدرس مواد اجتماعية) دور ايجابي في الدفع بتطبيق القرار الذي اتخذه الأهالي والقاضي بمنع إطلاق الرصاص في الأعراس، وهو ما التزم به الجميع باستثناء حالات نادرة قوبلت بالرفض والاستياء من المواطنين.

نظافة عدن يفرض رسوم على مستأجري دورات المياه

فرض صندوق النظافة والتحسين في عدن على مستأجري الحمامات المنتشرة في عموم مديريات المحافظة مخالفات وغرامات تطالهم بشكل دايم تارة الالتزام با الزي واخرى شروط ومعايير النظافة

تصل الى عشرة الف ريال تورد فوريا للصندوق التابع للمحافظة ففي الوقت الذي يتم إنزال مناقصات لمستاجري هذة الخدمات تنتشر عبارات وعناوين تدفع للغثيان في اكثر من مدينة وموقع وحتى مباني المجالس المحلية واسوارها الخارجية لم تعف منذالك كما هو حال محلي الشيخ عثمان مناضر مقززة يجدها الزائر ممنوع البول هنا يا حمار احذر ممنوع التبول في محافظة تحول كل شيء فيها الى استثمار وحتى على حساب مظهرها الجمالي الذي يرفع شعاره الصندوق

فرزة المنصورة الواقعة في مديرية الشيخ عثمان صورة واضحة توحي بعزوف الناس عندخول دورات الصندوق ثمة حمام مفتوح تحول بجوار حمام استثماري عدد كثير من مستأجري الدورات يشكون ارتفاعات الإيجارات ويبرر ذالك رفعهم أجور مستخدمو الدورات 55 الفا يدفعها مستأجر الحمامات العامة المستحدثة في حديقة فكتوريا با المعلا ويضيف ادفع 30000 رسوم خدمات وحال لم اتقيد بزي الاطباء يتم فرض غرامة أولا 5000 وبعدين لو تكررت 10000

كما ادفع 200 ريال يوميا لعامل النظافة مابين عشرين الى خمسين ريال هي الفلوس التي يطلبوها دون التقيد با الاسعار المحددة من قبل الصندوق التبول في ازقة شوارع المدينة الساحلية دفع السكان إلى اطلاق تعليقات ساخرة احداها ان قيادة عدن مشغولة في بناء الدورات وأخرى يتراسلها الشباب عبر الهاتف تفيد ان محلي الشيخ عثمان محاصر بعبارات المنوع تحول الشارع العام الى حالة من التقليعات الساخرة يقول احمد سالم عامل بناء ان مثل هذة الخدمات تقدم مجانية وبمبالغ رمزية وماهو مفترض وهذا الواقع الشمات لا يعني الا المسؤولين كما ان ضروف الناس لاتسمح بدخول دورات المياة والتي يجب ان تكون مجانية مازن عيسى طالب 23 عاما 50 ريال دفعتها رغما عن انفي وقال لي صاحب الدورة عندما مدت يدي عشرة ريال عادك تتذكر أيام الشعيبي (المحافظ السابق)

الجهادي خالد

(تتمة الصفحة الأولى)

حراسة على «حفصة» وهو مؤشر لاعتقاله، لكننا نقول لها إن هذا العمل لا يعالج المشاكل المحتقنة لكن يزيدها تعقيداً وتوتراً.

واضاف: «لو كان هذا الشخص مطلوباً للدولة فهناك وسائل للتعامل معه، لكنه لم يتسلم طلب الحضور لأي جهة أمنية ولم يسبق له أن أشعر بمثل هذا الأمر».

واكد عبدالنبي لـ«النداء» «استهدافه شخصياً في هذا العمل الذي وصفه بالجبان واتهم السلطات في المحافظة بالتمادي في الفساد بجميع الجوانب واتباع طرق خاطئه لحل قضايا الناس والتعامل بعنصرية واذكاء النعرات المناطقية وعدم الحسم في حل قضايا الناس وفساد القضاء الذي أصبح من السهل الحصول على عدة أحكام في قضية واحده بالمال والرشوة. ونوه عبدالنبي بقيام الأمن السياسي بالمحافظة باعمال مشينة واثارة الفتن والوشاية بالناس واستغلالهم لمصالح شخصية.

وأضاف: «لا أستبعد أن تكون هناك جهات خارجية مشاركة تأجج موجة الإنفلات والمطالبات بالإنفصال من قبل البعض في المحافظات الجنوبية».

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

وطالب «عبدالنبي» الدولة بإعطاء الناس حقوقها وعدم الاستمرار في الكذب كما تعاملت معه منذ سنوات طوال عندما أخذت أرض يملكها ووعده بالتعويض، لكنها تجاهلت الأمر واستمرت بنهب أرضي الناس ليس في أبين وحدها ولكن في العديد من المحافظات.

وأشار عبدالنبي إلى أن هناك عشرات الشباب في السجون بالمحافظة بسبب قضايا تافهة. الأمر الذي يضاعف من حجم الأحقاد والاحتقان وأضاف: «لابد أن تعيد الدولة تعاملها مع أهل السنة».

واوضح خالد عبدالنبي أن على السلطة أن تكون عاقله وهي تنظر إلى ما يحدث في أبين اليوم وأن تستوعب أن تشكيلات قبلية مختلفة تتواجد في المحافظة وأن استمرارها من المضي بهذه الطريقة لن يقود سوى إلى مزيد من الفتن والنعرات واستمرار مسلسل الإنفلات والحوادث.

ودعا الدولة إلى معرفة العلَّة الحقيقية وعدم التعامل مع ما يجري بالتساهل والنسيان ومزيد من الكذب.

ياسين سعيد

(تتمة الصفحة الأولى)

الحراك في الضالع، تركز حول موقف الحزب الاشتراكي من القضية الجنوبية.

أمين عام الاشتراكي حث أعضاء الحزب على التفكير بمسؤولية إزاء المستقبل. وقال إن البحث عن الجينات وإطلاق التوصيفات بأن هذا شمالي وهذا جنوبي ثقافة رديئة لا تتوافق مع ثقافة الحزب وتاريخه وبرامجه. ورأى أن السلطة تريد أن تدفع الحراك إلى التخلي عن تفوقه الأخلاقي وبالتالي يصبح بلا خلفية وطنية كي يسهل قمعه.

وقال إن الحزب كل الحزب في الشمال والجنوب مع القضية الجنوبية، منبها إلى أن السلطة تهدف لشق الحزب من خلال الإشاعات المغرضة التي تتهم الاشتراكيين في الشمال بأنهم ضد القضية الجنوبية.

الأمن السياسي

(تتمة الصفحة الأولى)

الموضوعة في قرار الاتهام، ولم تكن بمثابة إجراء تحقيقي بشأن التهمة الموجهة للخيواني.

وشدد سلام على بطلان قرار وإجراء التفتيش لمنزل الخيواني، لأنه خالف نص المادتين 134 و138 إجراءات، الذي لا يجيز مراقبة وتفتيش المساكن إلا باعتبار ذلك إجراء من اجراءات التحقيق، وعلى أن يتم التفتيش في حضور المتهم أو من ينيبه.

وعلى سبيل الاحتياط تناول المحامي نبيل المحمدي المحور الخاص بعدم صحة الاتهام، باعتبار أن ما تحصل لدى النيابة من «سيديهات» وأوراق ورسائل ومحادثات هاتفية لا يصلح البتة لأن يمثل دليلاً مسوغاً للاتهام. مشدداً على أن حيازة الوثائق المشار إليها في قرار الاتهام لا تصلح أن تمثل دليلاً على اشترك الخيواني في عصابة مسلحة. ونبه إلى أن الخيواني حصل على تلك السيديهات والأوراق بمقتضى مهنته كصحفي محترف، وحصوله عليها هو حق قانوني يكفله قانون الصحافة. مشيراً إلى ما نسب إلى المتهم الثاني في القضية، باسم حميدان، ومفاده أنه ما طلب منه هو تسليم تلك السيديهات للخيواني أو لأي صحفي آخر.

نص المرافعتين صـ3

قبائل آل بالليل

(تتمة الصفحة الأولى)

الانفجار، كما لم يصدر أي بلاغ رسمي عدد هوية الفاعلين.

لكن مصادر محلية رجحت أن يكون الانفجار وقع على خلفية نزاع فيما بين بعض القبائل المقيمة شمالي مدينة جعار. حول ملكية الجبال القريبة التي تعد مصدرا للمواد الخام لمصانع الاسمنت المزمع إقامتها في المنطقة، خصوصاً وأن أحد طرفي النزاع اتهم شخصيات نافذة في المحافظة تدعم الطرف الآخر. ولفتت المصادر إلى أن الحادث تزامن مع تسليم مبالغ مالية لأحد الطرفين كثمن للمواد الخام في تلك الجبال، ما اعتبره الطرف الآخر تثبتا لملكية الجبال قبل تسوية النزاع.

وفي تطور جديد من النزاع حول ملكية تلك الجبال، نشب قتال عنيف ظهر الاحد الماضي بين قبائل رهاء وآل حفيس أدى إلى مقتل شخص وجرح آخرين أحدهم حالته خطرة.

صباح السبت الماضي بعض أفراد من القوة الخاصة في المحفد حاولت محاصرة مسلح في أحد شوارع المدينة قالت إنه مطلوب أمنياً.. كانت قد تبادلت إطلاق النار مع المسلح.. هذا الاشتباك انتهى بإصابة جندي في ساقه وإصابة المسلح بثلاث طلقات في صدره.. فارق الحياة على اثرها مساء اليوم نفسه.

وبعد ساعات من اشتباك مجموعة مسلحة تنصب كميناً على مدخل مدينة المحفد وتشتبك مع أطقم عسكرية على الطريق أدى الاشتباك مقتل جندي وإصابة آخر توفي بعدها في مستشفى عتق بمحافظة شبوة التي أسعف إليها.

الانفلات الأمني الذي جاء هذه المرة أكثر حدة وخلف منذ لحظات عودته الأولى قتلى وجرحى أسهم في تأجيج ونشاط بعض البؤر المرشحة للانفجار التي خمدت لفترة ماضية.

تأتي في مقدمتها قضية سوق القات بزنجبار التي كان من المقرر أن تقدم قبائل آل بالليل السبت الماضي على احتلال سوق القات إلا أن وسطاء أجلوا ذلك الإجراء في انتظار ما سيتخذه وزير الادارة المحلية من حلول بشأنها الذي تسلم ملف القضية مؤخراً ووعد بالبحث عن حل خلال أسبوع.

على صعيد آخر تجدد الخلاف بين التجار في المحافظة ونقطة الجبايات التابعة لصندوق التحسين بالمحافظة بعد أن رفعت القضية إلى الاتحاد العام للغرف التجارية قبل 5 أسابيع، لكن الاتحاد لم يتمكن من إيجاد صيغة حل مرضية.

منتصف ليلة الاثنين جرء تبادل لإطلاق النار في الشارع الرئيسي لمدينة جعار.. تبين لاحقاً أن تبادل إطلاق النار كان بين قوات من الأمن ومسلح تقول الجهات الامنية إنه مطلوب أمنياً بتهمة الاشتراك في تفجير مبنى المديرية فجر الثلاثاء الماضي. وأدى تبادل النيران إلى إصابة أحد المسلحين بإصابات بالغة نقل على إثرها إلى إحدى مستشفيات عدن. وتردد أن أحد رجال الأمن أصيب أيضاً.

قبائل آل بالليل التي أجلت احتلالها لسوق القات بزنجبار، قال بعض الوجهاء إنهم قد قرروا أن يكون يومنا هذا هو يوم الحسم وإنها حشدت المئات من أبنائها والمناصرين لهم.. من مختلف مناطق المحافظة للقيام بمسيرة تبدأ من أمام بوابة مبنى المحافظة وتسير حتى سوق القات بمدينة زنجبار ويعتصم المتظاهرون هناك حتى يتم تسليم السوق لعائلة الجعدبي.

المسيرة الحاشدة قال عنها بعض المشرفين على الإعداد لها إنهم أطلقوا عليها اسم مسيرة يوم الغضب.

هذه الحشود التي ينتظر وصولها اليوم الاربعاء إلى العاصمة زنجبار تجري في أوضاع أمنية معقدة، وانفلات لم يسبق له مثيل. فالحوادث تتوالى على مدار الساعة في أرجاء مختلفة من المحافظة.

ظهر أمس الثلاثاء انفجار مدوي سمع في قلب مدينة جعار، أفادت معلومات أن أحد الاشخاص اشتبه بتردده عند أسوار السجن الذي تعرف أكثر من مرة لإطلاق نار من مجهولين.

فحاولت حراسة السجن التأكد من هويته ليباشرهم بتفجير عبوة ناسفة في الاجزاء السفلى لسور سجن البحرين بمدينة جعار ويلوذ بالفرار.

رئيس جمعية عاطلين عن العمل في أبين لـ«النداء»:

الفضلي: نرحب بالطيبين من المشترك

قال رئيس جمعية عاطلين عن العمل في محافظة أبين إن أحزاب اللقاء المشترك لاتهدف بفعاليتها في المحافظات الجنوبية سوى التشويش على الحراك الجنوبي القائم. وقال ناصر محسن الفضلي في حوار خاص لـ«النداء» إن تلك الاحزاب مرتبطة بشكل أساسي مع السلطة الحاكمة. وأضاف متحدياً أحزاب اللقاء المشترك أن يقوموا بفعل مهرجان تضامني مع أهالي منطقة الجعاشن التي تعاني من ظلم واضطهاد من أسماه شاعر الرئيس. هنا نص الحوار.

■ حوار: صالح علي

● الفضلي

■ اتهمت أنت وزملاؤك أنكم من قام بأعمال الشغب أثناء مهرجان المشترك في زنجبار. ما صحة مثل هذا الاتهام؟ وما أسبابه إن صح فعلاً؟

– كنت فعلاً ضمن الحضور، وكنا نود المشاركة في المهرجان كرؤساء جمعيات.. وفعاليات سياسية بمحافظة أبين، لكن قيادة المشترك كانت المسؤول المباشر عن منعنا عبر الأساليب التي اتبعتها؛ طلبوا منا الاطلاع على الكلمات وطرحوا شروطاً تعجيزية.

كادوا أن يقولوا لنا: يجب أن نطلع على الكلمات التي ستلقونها وأن نغير ما لا يعجبنا. يعني لم يبق غير أن يقولوا: سنلقي كلماتكم نيابة عنكم.

كنا نود أن يكون المهرجان ساحة مناظرة. ومن يستطع أن يقنع الشارع بأطروحاته فليقنعهم. لكنهم يعرفون أنهم غير قادرين على ذلك، وأننا قادرون على فعل استحواذنا على المهرجان. لأننا قادرون على طرح القضايا التي يعاني منها الناس. نحن لسنا كما اتهمنا البعض أننا لا نقبل بالرأي والرأي الآخر، بل هم الذين لم يقبلوا به.

■ لكن هل كنتم حقاً وراء الفوضى أثناء المهرجان؟

– الحاضرون هم من اختطف المهرجان لأن خطاب المشترك كان أدنى مما كان يتوقعه الحضور. ونحن كنا جزءاً من الحضور الذين (لم) يقنعهم هذا.

■ إذن هناك خلاف لكم مع المشترك، ماهي أوجه هذا الخلاف؟

– للأسف وضعت قيادة المشترك نفسها كنسق أول لمواجهة الحراك السياسي الجنوبي خدمة للنظام. نحن نرى أن تحركها اليوم وإصرارها على إقامة المهرجانات في المحافظات الجنوبية بالذات الهدف منه هو التشويش على هذا الحراك أو استثماره في احسن الأحوال. وفي كلا الحالين: هي تؤدي خدمة للنظام حين فشلت سياسته وأدوات قمعه في كبح جماح هذا الحراك.

وأنا لا اتهم كل المشترك.. ولكن أقصد المتنفذين في أحزاب المشترك كقيادات عليا. ونعرف أن هناك طيبين ولكنهم مهمشون.

■ لكن أحزاب المشترك تقول إن مهرجاناتها جاءت لإيمانها بأن هناك مظالم في الجنوب وجاءت لمساعدة أبنائهم في رفع هذا الظلم؟

– يا أخي لو أن هذه الفعاليات أو المهرجانات كانت الدعوة لها من فروعها في المحافظات الجنوبية لقلنا كذلك؛ لكن ان تأتي من المركز، فالأمر مشكوك فيه.

■ ولكن لماذا التشكيك؟

– نحن نعرف، وحتى قواعد هذه الاحزاب وفروعها هنا تعرف، أن هذه الاحزاب مخترقة من النظام وأنه لا يصل إلى القرار في قيادة هذه الاحزاب إلا من أعطيت له التأشيرة بالوصول من القصر الجمهوري.

■ ولكن هذه الاتهامات لا تملكون أدلة تثبتها.. وتظل مجرد ما يمكن أن نقول عنه شتائم؟

– يا سيدي لو أن أحزاب المشترك جادة فيما تقوله، وأنها تؤمن بأن هناك قضية جنوبية كماهي عليه فعلاً وكما نراها نحن في الجنوب لا كما يرونها هم.

هناك بدائل أخرى يمكنهم اتباعها مثلاً: لماذا لم تقم بتبني هذه القضية في مجلس النواب عبر كتلتها البرلمانية والشورى، خصوصا الإصلاح –صاحب أكبر كتلة برلمانية من بين أحزاب المشترك.

بعد أن تستنفد هذه البدائل ولم تفلح، يمكن لها أن تلجأ إلى النزول إلى الشارع.

■ لكنها في هذه المؤسسات كانت تتبنى قضايا الوطن عامة وهذه المحافظات هي جزء من هذا الهم العام الذي تتبناه؟

– كل هذا الذي تقول عليه وأنها تتبنى قضايا الوطن عامة في مجلس النواب، كان مجرد ضجيج وكلام فارغ ينتهي في الأخير بمصادقة نوابها على ما تريده الحكومة.

■ دعنا نعود إلى المحافظات الجنوبية والشرقية، هل يعني أنكم عازمون على منع أحزاب المشترك من إقامة مهرجانات في المحافظات الجنوبية؟

– بوضعيتها الحالية وبما تدعو اليه الآن: لسنا وحدنا في الفعاليات السياسية التي نرفضها، لكن على الشارع الجنوبي أن يرفضها، حتى قواعد هذه الأحزاب.

■ ولكن ستخسرون حلفاء لكم؟

– هؤلاء ليسوا حلفاء، بل خصوم. لقد وضعوا أنفسهم كذلك، وهنا أعني القيادات المتنفذة، لكن لنا أخوان في المشترك من أبناء المحافظات الجنوبية نحن مستعدون أن نسير تحت قيادتهم بما أبدوه من مصداقية أمثال:محسن باصرة، أنصاف مايو، ناصر الخبجي، صلاح الشنفرة، علي منصر، وغيرهم من الطيبين.

■ هل يعني هذا أنكم في غنى عن مشاركة أحزاب المشترك؟

– كما ذكرت لك سابقاً إذا كانوا من الطيبين فنحن نرحب بهم مثل علي منصر ومحسن باصرة والخبجي ومايو، أما القيادات العليا فنحن لا نثق بهم ولا نرجو منهم أي خير أو فائدة.

إننا ندعوهم إذا كانوا جادين فيما يقولون أن هناك مظالم في الشمال مثل ماهي في الجنوب: لماذا لا تناضل هذه الأحزاب في المحافظات الشمالية حيث تتواجد قواعدها.. لماذا لا ترفع الظلم عن أبناء تلك المحافظات التي أوصلتها إلى مجلس النواب.

■ هل يعني أنكم تنكرون أي دور لأحزاب المشترك في مواجهة النظام؟

– نعم وبالفم المليان أتحدى. نحن لا نتحداهم أن يقفوا ضد النظام وضد ممارساته في المحافظات الشمالية. نتحداهم فقط أن يقفوا في مواجهة شاعر رئيس النظام شيخ الجعاشن ويرفعوا الظلم عن الجعاشن، نتحداهم أن يقيموا مهرجانا في الجعاشن، وتأتي القيادة العليا للمشترك وتعتصم في منطقة الجعاشن إلى أن يحاكم شيخ الجعاشن على ما ارتكبه بحقهم.

أتحدى كتلهم في مجلس النواب أن تعمل من قضية الجعاشن قضيتهم الأولى ويعتصموا داخل البرلمان إلى أن يرفع الظلم عن أهالي الجعاشن ويقدم الشيخ «شاعر الرئيس» للمحاكمة وتعاد حقوقهم المنهوبة.

إننا ونحن نكابد أقسى أنواع الظلم في الجنوب، نتألم لما يحدث في الجعاشن لأنها جريمة بحق الإنسانية؟ فأين هذه القيادات منهما.

وأقول لك اذا استطاعت قيادة المشترك تحرير الجعاشن من الشيخ محمد أحمد منصور، يمكن لنا أن نصدقها فعلاً أنها أصبحت قادرة على تبني قضايا ومظالم أبناء المحافظات الجنوبية.

■ ومارأيكم بما حدث أثناء الانتخابات الرئاسية. ألم يكن ذلك تحدياً أنجزته المعارضة وخاصة بمرشح مستقل استطاع أن ينافس واستطاعت أحزاب المشترك أن تخوض الانتخابات ضد الرئيس؟

– يا أخي، صراع المشترك مع النظام صراع على السلطة وصراع على الامتيازات، لكنا صراعنا نحن في المحافظات الجنوبية، صراع على البقاء وصراع على حقوق نهبت وشعب هُمش وهوية طُمست. هم لا يختلفون مع النظام على مظالم الناس وحقوقهم، بل على كرسي السلطة. من الذي يضمن لنا إذا ما وصلوا إلى السلطة أنهم لن يمارسوا نفس ما يمارسه النظام اليوم. لم نسمعهم يوم طيلة ثلاثة عشر عاماً أن ذكرهم أن هناك ظلماً في الجنوب.

■ أنتم في جمعية العاطلين عن العمل، ماهي مطالبكم التي دعتكم لتأسيس الجمعية؟

– بعد أن دمرت المؤسسات في الجنوب بعد حرب 1994، وهي التي كانت تستوعب الشباب من خلال خلق فرص عمل، تراكم الآلاف من العاطلين عن العمل، وهم يزدادون يوماً عن يوم وكنا في البدء نبحث من خلال الجمعية عن حل مشكلة البطالة في أبين،

ولأنه قد تم تدمير المؤسسات في الجنوب ولم يأت بالبديل مثلاً مشاريع استثمارية التي تغطي الفراغ الذي تركته تلك المؤسسات المدمرة اكتشفنا أن القضية لم تكن قضية عاطلين عن العمل في أبين، وأن المشكلة قائمة بطول المحافظات الجنوبية..وأن الحل ليس كما كنا نتصور سياتي من خلال البحث عن فرص عمل، لكن الحل أصبح مرتبطاً بقضية الجنوب كاملاً ومرتبطاً بباقي القضايا، أي لايمكن حل قضية وترك الأخرى أو حل مطالب شريحة معينه دون أخرى.

■ هناك مشاريع تنموية في المحافظة قيد التنفيذ، بمئات الملايين وربما بمليارات الريالات، ألا تظن أن هذه المشاريع قد تحل المشكلة بالنسبة لجمعيتكم؟

– كما ذكرت لك القضية أصبحت قضية الجنوب. ولكن دعني أوضح لك حول ما ذكرته من مشاريع: هناك مركز ثقافي قيد التنفيذ في المحافظة بتكلفة سبعمائة مليون.. ولكن أسأل من أفقر الناس؟ تخيل مبدع لا يتجاوز معاشه22 ألف ريال وهو مصدر دخله الوحيد، ماذا ستقدم منشأة بسبعمائة مليون؟ مدينة رياضية بعشرات المليارات وراتب اللاعب في نادي حسان وهو من أندية الدرجة الأولى لا يتجاوز ثمانية آلاف ريال في بالشهر؟

كل هذه المشاريع لا تلامس احتياجات الناس. وهناك شلة مستفيدة من هذه المشاريع. مثل تلك من خلال العمولات والسمسرة. مشاريع كثيرة جاءت على هذه الشاكلة تخدم المستفيدين من العمولات هي الآن مغلقة ومهجورة وبعضها دمر قبل أن يتم تشغيله، مستوصفات صحية انتهى العمل بها وهي مغلقة من سنين مضت. ومدارس في أماكن مهجورة.

حتى هذه المشاريع وما يرصد لها لم تأت وفق أولويات واحتياجات الناس.ولكن تأتي وفق احتياجات السماسرة ومصالحهم.

استعرض مخاطر الاستخدام العشوائي لها

منتدى الشيخ الأحمر يدعو لمؤتمر وطني عن مخاطر المبيدات

■ "نيوزيمن"

دعا منتدى الشيخ الأحمر إلى أهمية قيام لجنة الصحة والسكان البرلمانية بتبني عقد مؤتمر وطني عن مخاطر المبيدات، وتبني مجلس النواب إعادة النظر في القانون 25 لسنة 1999 بشأن المبيدات، ووزارة التربية والتعليم بتوضيح أخطار المبيدات وآثارها ووضعها ضمن المناهج الدراسية المتقدمة والمتوسطة والابتدائية، كان ذلك خلال استعراض منتدى الشيخ الأحمر، يوم أمس، المخاطر الصحية الجسيمة الناجمة عن الاستخدام العشوائي للمبيدات الزراعية، وخاصة في زراعة القات والخضروات والفواكه، وما ترتب على ذلك من تصاعد أعداد المصابين بالسرطان والعديد من الأمراض الفتاكة، بالإضافة إلى تلف الأراضي الزراعية.

الشيخ صادق بن عبد الله الأحمر أشار إلى أهمية موضوع المنتدى كونه يمس حياة الناس. داعيا إلى إقامة ندوة علمية توضح أضرار المبيدات وكيفية حماية المجتمع من أخطارها، تحضرها الجهات الحكومية المختصة والمنظمات ذات الصلة والمهتمون، لتدارس هذه القضية الخطيرة والخروج بتوصيات عملية تتضمن حلولا ومعالجات ناجحة، تؤدي إلى وضع حد لهذه القضية الكارثية المضرة بصحة الإنسان اليمني والأراضي الزراعية.

وحذر الحاضرون من خطورة المبيدات على صحة الإنسان، سواء كان من المزارعين أم من المستهلكين.

ودعا المنتدى أصحاب الفضيلة العلماء لإصدار فتوى مفصلة ومسببة ومدللة عن أضرار الاستخدام العشوائي للمبيدات، والجرم الذي يقترفه من يقوم بهذا العمل، وبناء عليها يصدر قانون يلحق ضمن قانون العقوبات أو قانون خاص، واضطلاع خطباء المساجد في التوعية بأخطار المبيدات.

وإلى ضرورة تخصيص الأجهزة الإعلامية الرسمية والحزبية والأهلية برامج خاصة ودائمة لنشر الوعي بين المجتمع حول أخطار المبيدات تعرض فيها الصور الأخطار الآنية والمستقبلية على حياة الكبار والصغار وأهم المعالجات والحلول لتفادي ذلك، وإلزام الأحزاب صحفها بالكتابة وكذلك الصحف الحكومية. والمطالبة بإنشاء جمعية وطنية لمحاربة المبيدات تتشكل لها فروع في جميع المحافظات يرأسها الدكاترة المتخصصون في هذا المجال، وضرورة البحث عن البدائل الحيوية التي تحد من تناول القات، وتحديد يوم وطني لمكافحة المبيدات برعاية مجلسي النواب والشورى.

كما دعا المنتدى الجهات الحكومية ممثلة بوزارات الزراعة والصحة والإعلام ومنظمات المجتمع المدني لتبني حملة إعلامية موسعة في جميع محافظات الجمهورية وعبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، مثل حملة الحصبة وشلل الأطفال وغيرها.

ووضع ضوابط تحظر بيع المبيدات إلا بـ"روشتة" صادرة عن مهندس زراعي متخصص. وبإنشاء مختبرات في الأسواق العامة تختبر أي منتج وتتأكد من سلامة مكوناته. داعيا وزارة الزراعة تسهيل الاستيراد للأنواع المسموح تداولها من المبيدات، وتشجيع المزارع النموذجية التي تعمل بدون مبيدات محظورة وإن يكتب ذلك على المنتج، والسعي بالتنسيق مع الجهات المختصة للقضاء على ظاهرة التهريب غير المشروع.

والاستفادة من التقارير والدراسات والحلول الموجودة ومحاولة بلورتها إلى واقع ملموس ومعمول به، وإصدار شريط كاسيت لمدة ساعة ينشر بشكل واسع ويكون منظما عبر المنتدى.

الحكم المحلي في ندوة للمسار في الضالع

■ "النداء"

تقيم جمعية المسار الثقافية صباح السبت القادم ندوة بعنوان "الحكم المحلي بين الطموح والمعوقات"، وذلك في قاعة المحاضرات بكلية التربية الضالع.

وتهدف لتسليط الضوء على قضية الحكم المحلي بما يضمن جعلها محور نقاش الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني كقضية أجمع على أهميتها الفرقاء في السلطة والمعارضة. كما تهدف إلى تعزيز الثقافة المحلية كرافد من روافد التنمية الثقافية التي تعد من أهم ركائز التنمية الوطنية الشاملة.

وبحسب بلاغ صادر عن الجمعية فإن الندوة تسلط الضوء على المشاكل والتحديات التي تحول دون الانتقال المطلوب إلى الحكم المحلي.

ويحضرها عدد من الباحثين والمهتمين إضافة لممثلي السلطة المحلية في المحافظة وعدد من الإعلاميين.

إدارة أمن مأرب تعاملت مع المواطنين بمسؤولية في تطبيق قانون منع السلاح، وأدعو وزير الداخلية بصفته رئيس اللجنة الوطنية العليا لمعالجة قضايا الثأر، إلى الدعم المادي و المعنوي

الشريف سالم بن سعود:

نريد أن تكون الجامعة مهجّرة والطريق إليها «مبرّح»

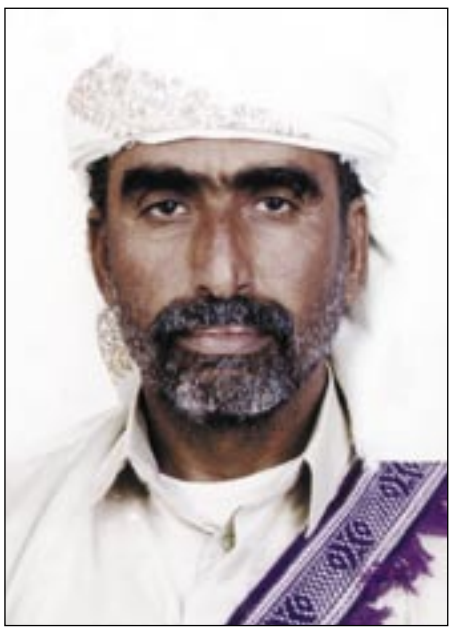

● الشريف سالم

يتمتع الشريف سالم بن سعود، بخبرة إجتماعية جيِّدة في فض النزاعات، ويحمل تليفونين. وبين اللحظة والاخرى يرن هذا التليفون أو ذاك ليبلغه عن مشكلة حدثت هنا، أو لتأكيد موعد «صلح» هناك.

إلى كون الرجل الستيني خبير في تفكيك أعقد المشكلات القبلية في مأرب، فإنه يرأس جمعية المستقبل للتنمية والسلم الاجتماعي، التي أطلقت مؤخراً مبادرة مهمة لتجنيب المؤسسات التعليمية في مأرب تداعيات النزاعات والثأرات في المحافظة، وتسعى حثيثاً لحشد المناصرة والتأييد للمبادرة التي تعتبرها ضرورية لتأمين ظروف دراسية ملائمة لطلاب وطالبات المحافظة، التي يعاني الوضع التعليمي فيها من تعقيدات كبيرة، أبرزها انتهاك حرم المؤسسات التعليمية من قبل أطراف النزاعات. الجمعية تعمل على تشكيل تحالف واسع يرعاه رئيس الجمهورية، ورئيس اللجنة الوطنية العليا لمعالجة قضايا الثأر، و الدكتور رشاد العليمي، وتضم شركاء من السلطة المحلية والمجتمع المدني والإعلام. وهي تخطط لحملة تأييد في أوساط الشخصيات الاجتماعية والسياسية في مأرب خلال الأيام القادمة.

«النداء» التقت الشريف سالم بن سعود في مدينة مأرب الأسبوع الماضي، وقد تحدث عن دوافع إطلاق المبادرة، والتأثير السلبي للنزاعات والثارات على الأوضاع التعليمية في المحافظة، وبخاصة معاناة الطلاب وأسرهم جراء لجوء البعض إلى تحويل المدارس والكليات إلى ساحات تصفية ثارات.

■ لقاء: علي الضبيبي
ali.dhubaybaybi@yahoo.com

■ أنتم في جمعية المستقبل تطرحون مبادرة، فحواها الوصول إلى حل أو اتفاق عام لوضع حد للنزاعات المختلفة لما تسببه من تأثيرات سلبية على التنمية والإنسان، إلى أي مدى يمكن أن تخلق هذه المبادرة أجواء آمنة؟

– بداية أرحب بصحيفة «النداء» في أرض الجنتين مأرب. نحن في جمعية المستقبل رسمنا أهدافاً مستقبلية في ضوء ما تعيشه البلاد، ونعتقد أن أهدافنا لن تتحقق إلا بتضافر الجهود ومن خلال الناس.

الجمعية أهدافها: رفع مستوى الوعي عند الشباب، ثم حل النزاعات. لأن النزاعات تختلف والثأر يختلف. وقد يولد النزاع ثاراً، لأن الثار قديم بين قبيلة وبين قبيلة أخرى، والنزاعات قد تحصل حتى على مستوى أرضية أو أرض زراعية أو غيرها، والنزاعات بعضها تخلق قتالاً والقتال قد يؤدي إلى ثأر.

نحن في مأرب شكلنا جمعية على أساس هذا التعاون مع الخيرين. ونعتقد أننا سنحقق الهدف، لأن الهدف خيري وتنموي. وكل الناس يريدون الخير والتنمية. وجمعية المستقبل تسير في هذا الطريق بالتعاون والشراكة مع المعهد الديمقراطي الوطني، وبالتنسيق مع اللجنة العليا لمعالجة قضايا الثأر التي شكلها الرئيس. وبالشراكة مع صحيفة «النداء» و«مأرب برس» وصحيفة «يمن بوست» الناطقة بالإنجليزية.

الثأر موجود في مأرب والنزاعات موجودة والخيرون موجودون. ونحن نريد أن نأخذ بأيدي الناس إلى ما فيه مصلحة المحافظة. ومن خلال خبرتي في حل النزاعات، فإن بالإمكان أن تتحول الأمور إلى الأفضل إذا وجد من يدعو الناس إلى ذلك. أنا عندي خبرة في موضوع حل النزاعات، وكنت مكلفاً من قبل أولاد المرحوم عبدالله بن حسين الأحمر بعمل صلح في مأرب وأوشكت على الإنتهاء منه. وبصراحة إذا نظرنا إلى الوضع العام كله (فإنه) يحتاج إلى جهود جبارة ولكن نحن نبدأ بالتوعية وسننطلق من وسط الجامعة والمدارس وندعو كل القبائل إلى تهجير أرضية الجامعة. ندعو إلى صلح قبلي يقوم على فكرة أن تكون الجامعة مكاناً مقدساً وآمناً والطالب يذهب إلى الجامعة بصورة آمنة دون خوف.

■ الوضع العام كله يحتاج إلى جهود جبارة ولكن نحن نبدأ بالتوعية وسنتطلق من وسط الجامعة

ندعو إلى ذلك ومعنا اللجنة العليا لمعالجة الثأر وشركاؤنا الذين ذكرتهم وكل من يهمه أمر التعليم والتنمية في مأرب. نريد أن نكوِّن شراكة موسعة مع كل الأطراف والمشايخ والوجاهات وقادة الرأي والكلمة والصحفيين، والمسؤولين في المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني وكل الناس بلا استثناء سواء من مأرب أو من خارجها. المهم نصل إلى حل لهذه المشكلة.

■ ما مدى تجاوب الجهات الرسمية مع هذه المبادرة التي تطرحونها؟ هل طرحتم عليهم هذا المشروع؟

– التقيت بمدير الأمن في المحافظة وطرحت له الموضوع واستحسنه وأيده، وسألتقي بالأمين العام في المحافظة، وقد بدأنا بالتواصل مع بعض المشائخ والشخصيات. إلى حد الآن الكل مرحب ومتحمس، وسوف التقي بالأخ المحافظ. وأدعو الاخ رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أن يساهم معنا، وأن يقوم بدوره كرئيس للجنة الوطنية العليا لمعالجة الثأر من خلال الوقوف معنا ودعم هذه الجهود. أدعوه إلى الشراكة باسم منظمات المجتمع المدني، وإلى الوقوف معنا وشد أزرنا وانتظر أن تلاقي هذه الدعوة استجابة منه. وأشكره باسم الجمعية عبر صحيفة «النداء» على الحملة الواسعة لمنع التجول بالسلاح في المدن الرئيسية فهذا أمر جيد وممتاز، وأنا اعتبر أن هذه أول حملة من نوعها تستحق الدولة عليها الشكر. وأشكر الاخ محمد الغدراء مدير أمن مأرب على إدارته الممتازة لهذه الحملة، وكل الضباط ورجال الأمن الذين تعاملوا مع الناس بهدوء وبمسؤولية عالية ولم تحدث أي مشكلة.

■ أنتم في الجمعية استفدتم من هذه الحملة (حملة منع السلاح) وبالتالي رأيتم أن الوقت مناسب لإطلاق هذه الدعوة التي أنتم بصددها الآن؟

– نعم. الفكرة كانت لدينا منذ فترة، واحنا نعتبر هذه الخطوة التي قامت بها وزارة الداخلية خطوة نحو الهدف الذي نريده. وأعتقد أن هدفنا واحد.

■ لكن الرئيس في 2003، وهو في مأرب، وجه دعوة إلى أبناء المحافظة للإقلاع عن الثأر، ودعاهم إلى صلح عام، وبعدها صدر قرار بتشكيل اللجنة العليا لمعالجة قضايا الثأر؟

– الأخ الرئيس دعا أكثر من مرة لهذا الكلام ولكن للأسف ما لقيت دعوته ترحيباً من المسؤولين ومن بعض القبائل.

■ ماهو السبب؟

– السبب: أنه مافي متابعة للموضوع. الرئيس حريص على المواطنين وباستطاعته أن ينفذ دعوته، وبيده القانون والنظام. وحتى لو كانت الدولة، كما يقولون، فاقدة قوة النظام والقانون في هذه البلاد، لكن يجب أن يستوعب والمواطنون كيف يمكن أن يبنوا أنفسهم ويحققوا دماءهم ويتركوا الأجيال يتعلمون ولا حد يعترض طريقهم إلى الجامعة.

■ الدعوة إلى إخماد قضايا النزاع و الثأر وإقناع الناس بالفكرة والتواصل مع مختلف القبائل في كل المديريات والقرى ليستوعبوا هذا الموضوع ليست سهلة، ولا يمكن أن يحل الثأر بعصا سحرية أو من خلال دعوة في صحيفة أو حتى في ملتقى عام، كيف ستعملون على تنفيذها على أرض الواقع؟

– نحن في جمعية المستقبل للتنمية والسلم الاجتماعي، بدأنا الفكرة وحدنا ثم مع المعهد الديمقراطي وبالتفاهم مع اللجنة الوطنية العليا لمعالجة قضايا الثأر، ثم مع موقع مأرب برس وبعدها انضمت إلينا صحيفة «النداء». واليوم (يوم الاثنين قبل الفائت) التقينا بعميد الكلية في مأرب الاخ الدكتور عبدالله النجار وأبدى موافقته على الشراكة وبكل قوة. والطلاب والطالبات استجابوا لذلك.

■ يعني أنتم تعتمدون المرحلية في تحقيق الأهداف، هل ستبدأون من الجامعة مثلاً؟

– نعم إحنا نبدأ «دلى دلى» مرحلة مرحلة حتى نصل إلى العلاج.

■ يعني ليس لديكم خطة زمنية. قد تطول المدة كثيراً؟

– ربما تطول المدة قليلاً، ولكنا سنصل، وقد أصبح الطالب هو نفسه من يتبنى المشروع وكذلك الطالبة. نحن نستهدف حتى الأم التي هي أكثر المتضررين. الأم التي يخرج إبنها من عندها وهي واضعة يدها على صدرها ولا تهدأ إلا حين يعود. ومن خلالكم أدعو الجميع من وجهاء ومشايخ ومسؤولين إلى الالتفاف حول هذه الراية حتى نسرع إلى الشاطئ.

■ كيف يمكن أن تكون المرأة مساهمة معكم في هذا البرنامج؟ هل تستطيع المرأة أن تأمر وتمنع في مأرب، ولا سيما في قضية ثأر مثلاً؟

– المسألة ليست أمراً ونهياً ومنعاً. القضية خلق وعي عام لدى الناس. وبعدها يتفق الناس. أنا فتحت بيتي للنساء كل ثلاثاء من أجل التوعية في هذا الإطار، ومنذ سنتين والنساء يجوا يتلقوا محاضرات توعوية. الجمعية تريد أن يعرف الرجل والمرأة أن الإسلام حرم الثأر وأنه سلوك متخلف شوه سمعتنا وأضر بأبنائنا وبناتنا.

■ هل تتوقع أن تواجه دعوتكم هذه أو برنامجكم هذا صعوبات أو معوقات من جهة الناس أو من أي جهة؟

– لا أتوقع أن أحداً يؤمن بالله ورسوله ويحب وطنه وأبناءه، يحب أن يبقى الثأر، وتبقى النزاعات. ولكن أتوقع أن نواجه صعوبات لأن كل عمل خير، وأي دعوة إلى الصلاح، تحتاج صبراً وتعباً، وتجد من يحاول أن يشكك الناس. ولكن أعتقد أن الناس الذين أنهكتهم الثارات والنزاعات سيتجاوبون معنا ومع مصلحة أنفسهم وأبنائهم.

■ ماهي الصعوبات التي تتوقع أن تحدث؟

– اليأس هو صعوبة كبيرة. الناس عندهم يأس أن تتحقق مثل هذه الدعوات وأن ينتهي الثار. ولكن الجمعية واضعة هذه الأمر في حسبانها وهي سوف تعمل على إزالة هذه اليأس وغرس الأمل في عقول الناس. وأتمنى وأرجو أن لا تعترض المكايدات الحزبية والقبلية طريق هذه الدعوة لأنها خالصة لوجه الله. أرجو أن لا يتدخل أحد في عمل جمعيتنا أو يشوش على الناس، إحنا جمعية مستقلة لا نخضع لأحد. الحزبية من يريد يمارسها معروف أين ومن يمارسها. أما هذه الدعوة فهي خالصة لله ثم لأبناء مأرب بكل انتماءاتهم القبلية والسياسية والمناطقية والفئوية. لا والجمعية تدعو الأحزاب للمشاركة بشكل إيجابي في هذه الحملة وإذا ما يريدون يشاركونا يتركونا وشأننا وهم أول المستفيدين.

■ تطلقون هذه المبادرة أو الدعوة من داخل الحرم الجامعي، من أوساط الطلاب والطالبات، هل لديكم إحصائيات تؤكد حجم الضرر الذي سببه الثأر على الجامعة والمؤسسات التعليمية؟ ولماذا طلاب الجامعة بالذات؟

– لدينا إحصائيات سنوافيكم بها قريباً. وعلى الصحفيين أن يذهبوا فقط ويسمعوا بأنفسهم من الطلاب والمدرسين كم يعانون من ذلك.

طلاب الثانوية العامة، تحصل عند بعض الناس؛ عندما يكمل الطالب التعليم الاساسي ويدخل في الثانوي يكون دخل في الغرَامة، ومن دخل في الغرَامة معناه (أنه صار) «نصاب» فذلك يعني هناك طلاب ينتقلون من سيارة إلى سَيارة حتى يصلون الجامعة لأن (الغرماء) لو عرفوا سيارته فذلك يعني الله يرحمه. في طلاب قطعوا التعليم بسبب الثأر والحالة النفسية المقلقة. وبينهم من لا يستطيع أن يحضر الاختبارات بسبب الثأر. واسألوا الجامعة تجدون هذا الخبر كل سنة. في طلاب قتلوا بسبب الثأر وهم يدرسون في صنعاء. نريد جامعة آمنة ومدرسة آمنة مطمئنة ومعهد مهني آمن. نريد طالباً يدرس ويتعلم والقبيلة والدولة تحميه من كل شيء. أبناء المحافظات الأخرى تقدموا في التعليم وتخرجوا من الجامعات، واحنا في مأرب والجوف وشبوة مازلنا نحاول أن نقنع الناس وأولياء الأمور أن الجامعة «مهجَرة» وأن الطريق إليها يجب أن يكون «مبرَّح» وآمن للطالب وللدكتور وللأستاذ وللزائر وللباحث وللصحفي. عندما يذاكر الطالب أو يختبر وهو يفكر بحد نصب له كميناً أو أن حد با يدخل له للفصل، كيف يمكن يتعلم؟

■ نحن لانريد أن نهجِّر التعليم وبس ولكن نراه نقطة بداية

نحن لا نريد نهجَر التعليم وبس ولكن نراه نقطة مبدئية لأن بداية عندما تنطلق من هنا سيشعر الناس براحتهم وسيتعاونون. نحن بدأنا بهذا العمل وقد يكمل المشوار غيرنا. علينا أن نوجد المفتاح أولاً وبعدها كل شيء يصلح. البداية من الجامعة لشيئين: العلم أساس كل شيء، والشباب هم صناع المستقبل.

■ بالنسبة للجنة العليا لمعالجة الثأر، هل بدأت الحملة أم لا يزال الناس في انتظارها؟

– الرئيس دشن الحملة زمان، واللجنة يرأسها نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الأخ رشاد العليمي في صنعاء وكنا موجودين في صنعاء على أساس أن اللجنة باتنزل هنا وبا نعرف كيف نتعاون ولكن ما وصلت. نحن ندعو الأخ الرئيس ووزير الداخلية إلى المسارعة بإرسال اللجنة وأن تكون لها ميزانية خاصة وهيئة خاصة على أساس تحل مشاكل الناس. والبلاد في خير وإذا أعطوا شيئاً فهو في محله.

■ انتم تركزون على التعليم وأنت صاحب الفكرة، ألا توجد عوامل أخرى تساهم ايضاً في تدني مخرجات التعليم وتخلف الطلاب عن الالتحاق بالجامعة؟ أرى أن هناك أسباب كثيرة؟

– نعم. هذا الكلام صحيح. للأسف التعليم ضعيف ومستوى الطلاب متدن إلى أبعد حد. المعلم يتحمل مسؤولية، وأولياء الأمور والمجتمع ومكاتب التربية وغيرهم يتحملون مسئولية أكبر. ربما يكون هذا الضعف عام على مستوى اليمن، لكن احنا نتحدث عن مسألة تخصنا؛ الثار يؤثر على الطلاب ويؤثر على التعليم ويؤثر على التنمية ويؤثر على الصحة ويؤثر على الانسان ويؤثر على كل شيء. كيف نعمل ونوقف الثارات بين القبائل، هذا هو ما نريده والبداية من الجامعة ومن المدرسة. نبدأ نهجر الجامعة. ونحن نتواصل الآن مع خطباء المساجد؛ نريدهم يساهموا معنا في نشر التوعية في هذا الجانب، وقد تواصلنا مع مكتب الأوقاف ومع مكتب الأمن. ونريد المجلس المحلي أن يشعر بمسؤوليته ويقف معنا لأنه مشكل من أبناء البلاد وهم أولى من غيرهم بالوقوف معنا.

عدد الذين لم يحضروا امتحان الفصل الأول أكبر من عدد المسجلين هذا العام، والمشكلة أن هذا الرقم يفوق حتى عدد الناجحين أنفسهم

النزاع والثأر في مأرب يضربان التعليم في العمق

تراجعت أعداد الطلاب الملتحقين بكلية التربية والآداب والعلوم في مأرب هذه السنة عن العام الفائت إلى أزيد من النصف.

السنة الدراسية الماضية 2006-2007 بلغ عدد المسجلين 1547 طالباً وطالبة. هذا العام العدد تراجع بشكل مهول، بالكاد وصل عدد المسجلين إلى 673.

طلاب العام الفائت أنفسهم لم يصمدوا طويلاً. إذ لم يدخل الإمتحان منهم سوى 1200 طالباً، وتخلف عن الحضور 347. وحتى الذين دخلوا الإمتحان لم ينجح منهم غير 650 طالباً وطالبة، والبقية رسبوا.

والحصيلة إن عدد الذين بقوا من العام الفائت يفوق عدد الذين نجحوا فيه. وأيضاً يزيد عدد الباقين من العام الماضي على عدد المستجدين هذه السنة.

● الدكتور عبدالله النجار يتحدث عن الأضرار التعليمية التي تحدثها النزاعات

تقول الكشوفات الرسمية أن 808 من طلاب المستوى الأول (العام الفائت) رسبوا في الإمتحان، وإن عدد المستجدين في المستوى الأول هذا العام لم يبلغ سوى 673 فقط.

وإذا كان الطبيعي أن مجموع المقيدين في كشف طلاب المستوى الأول لهذه السنة، المستجدين والباقين- هو 1481 طالباً (673 مستجدون+ 808 باقون) فإنه لم يدخل امتحان، الفصل الاول منهم سوى 770 طالباً، فيما 697 تخلفوا عنه، وبالتالي يكون عدد الذين لم يحضروا امتحان الفصل الأول فقط، أكبر من عدد المسجلين هذا العام برمتهم. وهذا رقم يفوق حتى عدد الناجحين إلى المستوى الثاني من طلاب السنة الفائتة.

وإلى الآن، وطبقاً للأستاذ صالح العكيمي مسدس مدير ادارة القبول والتسجيل في الكلية، فإن أكثر من 600 طالب انقطعوا عن الدراسة.

مدير إدارة القبول عزا هذا العزوف عن الدراسة إلى أسباب كثيرة: «بعض الطلاب لا يستطيعون الوصول إلى الكلية للدراسة بسبب النزاعات القبلية وبعضهم بسبب الثارات ولكن هناك طلاب دخلوا الكلية بمستوى تعليمي متدني جداً ولم يحالفهم الحظ بالنجاح هنا، فقرروا مغادرة الكلية». وزاد أوضح أن سبباً هاماً، إلى حد ما يؤثر على بقاء الطلاب في الجامعة: «الحالة المادية الصعبة».

لم يمر على تأسيس كلية التربية والآداب والعلوم في مأرب سوى عامين فقط، لكن ومن خلال المؤشرات والأرقام، فإن الكلية قد لا تصمد، لاسيما وإن بقيت الأوضاع الحالية قائمة. فإلى كون الطلاب يتسربون منها بالمئات، وينهارون عند أول اختبار، هي أيضاً تعاني من نقص حاد في التجهيزات والمعامل. فالكلية التي تتألف من 3 كليات في الأصل (تربية، آداب، علوم)، يفتقر طلابها وكادرها التعليمي حتى إلى مكتبة جامعية.

وإذ تدرِّس الحاسوب، الفيزياء، الكيمياء، والأحياء، فإن طلابها يشارفون على إكمال سنتهم الثانية دون أن تلمس أصابعهم لوحة الـ«كيبورت» أو أنابيب مزج التفاعلات الكيميائية. فضلاً عن ذلك؛ فإن باص الكلية الذي يقل هيئة تدريسها من وإلى صنعاء، هو الآخر عُرضة للتقطع والنهب من قبل أطراف النزاعات.

منتصف الأسبوع الفائت زارت جمعية المستقبل للتنمية والسلم الاجتماعي في مأرب، كلية التربية هناك، وكان معها ممثلون عن المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) و مندوب صحيفة «النداء» الأهلية وزملاء من موقع «مأرب برس» الاخباري، والتقوا العميد وعدداً من أعضاء هيئة التدريس والطلاب وتناقشوا معهم.

كان النقاش دافئاً. ولقيت دعوة الجمعية بشأن الإقلاع عن الثأر وتهجير الجامعة، ترحيباً حاراً. لقد تحدث الدكتور عبدالله النجار عميد الكلية عن معاناة الكلية وبالذات من النزاع القبلي، بحرقة. قال إن النزاعات والثأر في محافظة مأرب يضربان التعليم في العمق. وأفاد أن باص الكلية تعرض للنهب في الطريق أكثر من مرة. وأوضح أن عدداً من الطلاب العام الماضي وهذا العام «تخلفوا عن الإمتحان بسبب الثأر».

كان العميد يتحدث من مكتبه وعشرات الطلاب متحلقين حواليه. وبدا الرجل، وهو يتحدث عن مشاكل النزاعات في مأرب وتأثيراتها على التعليم، مقهوراً للغاية. ثم استخرج من «درج مكتبه» ورقة مكتوبة تدعو إلى «تهجير» الجامعة.

الورقة صيغت على أساس أن تمرر على مشائخ القبائل للتوقيع عليها لتكون وثيقة رادعة لمن يعتدي على الجامعة أو يمس أحد العاملين فيها بسوء.

الدكتور النجار رحب بفكرة العمل المشترك بين جمعية المستقبل وNDI وصحيفة «النداء» و«مأرب برس» والدعوة إلى وضع حد لتأثير النزاعات على الكلية. وقال النجار- وهو شخصية أكاديمية معروفة ومرموقة: «مادام ونحن جميعاً ندعو إلى تجنيب الجامعة ومؤسسات التعليم النزاعات والثارات فإننا، في هذه الكلية، شركاء معكم وسنقف داعمين لأي صوت يدعو إلى أن تكون الجامعة مقدسة والطريق اليها آمن».

وإذ أسف عميد الكلية، لرداءة الوضع التعليمي في مأرب، نبه إلى أن الوضع سيظل على حاله «مالم يقف الناس مع أنفسهم وقفة جادة ويحترمون العلم وطلابه». لافتاً إلى إن الكلية استقبلت العام الماضي طلاب «لا يحسنون الكتابة والقراءة».

وأشاد عميد الكلية، بالمستوى العلمي المشرِّف للطالبات وإلى تفوقهن الملحوظ. وقال إن ذلك لا يعني عدم وجود طلاب أذكياء: «هناك طلاب في مأرب يتمتعون بذكاء فائق إذا ما توفرت لهم الأجواء التعليمية الآمنة»، مشيراً إلى عدد من المنشورات التي يصدرها طلاب الكلية.

وقد ابدى المعهد الوطني الديمقراطي استعداده لدعم بعض الأنشطة الطلابية التي تساعدهم على تنمية قدراتهم ومهاراتهم في هذا الجانب. وقالت ندوى الدوسري، رئيس برنامج فض النزاعات في المعهد الديمقراطي إن البرنامج: «سيدعم الطلاب ببعض الاجهزة الكمبيوترية والفاكس، وغيرها حتى يتمكنوا من مواصلة اصدار منشوراتهم وتطويرها».

القسم / الكلية	المستجدون في المستوى الأول	الباقون في المستوى الأول من العام الماضي ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الناجحون إلى المستوى الثاني من طلاب العام الماضي ٢٠٠٦-٢٠٠٧
علوم قرآن -تربية	١٣٧	١١٣	١٠٥
لغة عربية- تربية لغة عربية- آداب	٨٦ ٥	١١٥ ٤٥	٨٠ ٦
E تربية E آداب	٩٣ -	٦٢ ٣٢	٦٢ ١٠
الكيمياء- تربية الكيمياء- العلوم	٣٥ ١٩	٥٣ ٨	٥١ ٧
الأحياء -تربية الأحياء -علوم	٧٥ ٢٥	٥٦ ٣٨	٧٥ ١٨
الفيزياء -تربية الفيزياء -علوم	٢٤ ٦	٢٨ ٥	٢٣ ٤
الرياضيات- تربية الرياضيات- علوم	١٢ ٦	١٥ ١٠	١٩ ١٠
الحاسوب	٨١	٩٣	٤٨
الآثار والسياحة	١٢١	١٣٥	١٢٣

طلاب لا يحضرون إلا بمرافقين

● البسيس

● الروقي

تبدو الساحة الطويلة لكلية التربية مأرب خفيفة من الطلاب، فيما الزحمة لا بأس بها أمام اللوحة الخشبية المرصعة بنتائج الفصل الفائت.

ومن وسط زحمة النتائج، انسل طالب الفيزياء، سنة ثانية، عبدالله أحمد البسيس، وقال إنه غيَّر تخصصه «إلى آثار وسياحة» واضح الأسباب. من كلامه اتضح أن صعوبات شديدة اعترضت الطالب الطموح، وحرمته هذا التخصص الأهم.

لكن عبدالله، وهو الذي يرتدي البنطلون ويمشط شعره على الموضة، لا يزال صامداً، يتلقى الدروس والمحاضرات بكثافة عن علم الآثار. وإلى كونه طموحاً وإيجابياً، هو يقدم نفسه للصحافة على أنه كاتب بارع. لقد أبدى استعداده لمراسلة أي صحيفة والكتابة عن أي موضوع.

لكن الشاب يتحدث بحرأة عن الوضع العام للكلية، جاش بنهدة عميقة، وقال إن عدداً من زملائه العام الماضي «وقفوا القيد بسبب الثأر». وأضاف أن هؤلاء الطلاب كانوا ملتزمين بحضور الدروس «وقبل الامتحانات انتهى الصلح بينهم (أي بين القبيلة التابعين لها) وبين غرمائهم وخلاص ما قدروا يدخلوا المدينة خوفاً على نفوسهم».

وناشد «عبدالله» السلطة المحلية لأن يتنبهوا لهذه القضية الخطيرة: «على الاقل يتقاتلوا وما يدُخلوش بالطلاب ولا بالجامعة»، قال ضاحكاً. وسأل: «أمانة.. عندكم التعليم هكذا خوف وثار ومابش معامل ولا مكتبة».

وبخلاف أي كلية أخرى، يتحدث طلاب مأرب عن سلبيات ومشاكل كليتهم ولا يبالون بشيء. فإذ حمل الطالب عبدالله البسيس على الكلية بشدة واتهمها باللامبالاة تجاه الطلاب، تحدث الطالب ناجي محمد الروقي عن صعوبات كثيرة تعترضهم داخل الكلية، وأخرى خارجها. وقال إن مشائخ القبائل وأعيانها: «لا يريدوا حد يتعلم». وأضاف: «إذا يريدوننا نتعلم عليهم أن يحموا الجامعة والمدرسة ولا يتقطعون لباص الدكاترة». وزاد من نقمته عليهم: «المشكلة هم يريدوا واحد محمِّل البندق ويجلس وراءهم واصل». ثم التفت إلى السلطة، التي قال إنها لم تقدم للكلية «أي دعم معنوي ومادي»، ومستغرباً: «كيف ندرس ونتعلم وما في مكتبة». وأشار بيده إلى جهة اليسار: «هذا بيت مسؤول في المحافظة وهو مبنى للكلية». ومرة ثانية، أشار إلى 3 أبواب مغلقة. قال إن الكتب مرصوصة داخلها «لكن مافي مبنى للمكتبة».

وعن الثأر وتأثيره على التعليم، ضحك ناجي ساخراً، وقال: «حدث ولا حرج في هذا الموضوع». وأفاد أنه في السنة الماضية تجرع المر: «كنا نخرج من البيت آمنين ونتلقى اتصال واحنا في الطريق: لا تجزعوا انتبهوا أمامكم قطاع». وذكر أنهم في بعض الأيام كانوا يعودون من الطريق إلى البيوت.

واسترسل ناجي في حديثه عن كثير من الطلاب الذين يلاقون صعوبة تحت هذا البند: «هناك طلاب لا يحضرون إلا بمرافقين لهم إلى البوابة». ثم خاطب ناجي، وهو طالب في سنته الثانية آثار، كل من يهمه أمر العلم والطلاب في مأرب: «نريد حل نهائي».

وعبَّر عن وجهة نظره حول عدد من الوثائق التي قدِّمت للقبائل للتوقيع عليها بشأن التوقف عن الثأر: «هذه الوثائق ما تصلح أصلاً، ولا يمكن حد يلتزم بها». وذكر أسباباً تبدو وجيهة: «لابد أن تتضمن الوثيقة الموقعين عليها عقوبة رادعة لمن يخالفها أو يتجرأ على مخالفتها». وأيضاً: «يلتزم مشائخ القبائل على أصحابهم. والدولة تخترقها وتشرف على تنفيذ الإتفاق والمعاهدة». قاطعاً بعدم جدوى أية وثيقة «تخلو من زواجر وروادع تضبط المخالف».

.. وطالبات يرجعن من الطريق أكثر من مرة

ليس الطلاب وحدهم من تتبعهم النزاعات القبلية إلى باحة الجامعة، الطالبات أيضاً يعانين. وربما السبب ذاته من يقف حائلاً دون تعلم الفتاة في مأرب.

ما يقرب من 320 طالبة مقيدات في كشوفات كلية التربية والآداب والعلوم هناك. لكن مستوى الحضور ليس مطمئناً.

وفي زيارتها الأسبوع الفائت للكلية، التقت «النداء» عدداً من الطالبات وفضلَّن جميعهن عدم ذكر أسمائهن. المعاناة مشتركة بين الذكور والإناث كما هو التعليم للجميع. غير أن وضع المرأة أكثر تعقيداً في تلك المحافظة. ورغم أن المجتمع هناك يحترم المرأة، ويربأ بها جانباً عن الصراعات والنزاع، إلا أنها تكون الضحية في كل الأحوال.

قصص إنسانية مؤثرة تحكيها الطالبات عن رحلة الأسفار إلى الجامعة. بدءاً بإقناع الأسرة ومروراً بالطريق الطويل إلى قاعة الدرس، وصولا إلى قاعة دراسية خالية من المعامل التطبيقية والمكتبات.

تقطع طالبات مديرية الجوبة 40كم للوصول إلى كلية التربية. إنها رحلة شاقة، لكنها ممتعة بالنسبة لفتيات حالفهن الحظ في الدراسة الجامعية. على خلاف سواهن بالآلاف اللائي انتزع منهن الحق في التعليم. هناك تمثيل لكل مديريات مأرب الـ14 في الجامعة لكنه ضئيل جداً لدرجة أن بعض المديريات ليس منها سوى طالبة واحدة تدرس.

وتحول عوامل عدة دون التحاق الأخريات بالجامعة. فإلى ضآلة نسبة خريجات الثانوية العامة، وتراجع اعداد المتعلمات كلما انتقلت الطالبة من صف لآخر، يقف عامل النزاع القبلي حاجزاً صعباً في طريق البنات.

● ساحة الكلية

طالبات مأرب تحدثن إلى «النداء» عن تأثيرات النزاعات والثأر على التعليم في كل مستوياته (من الابتدائية حتى الجامعة)، وأكدت إحداهن: «مافي شهر إلا وفي مشاكل». وأضافت: «تقريباً في نهاية كل شهر تحدث مشكلة».

وشكَت الطالبات، وبالذات اللاتي يأتين من مديريات بعيدة، قطاعات الطريق «إذا في قطاع خلاص نرجع البيوت».

في العام الماضي حالت النزاعات بين القبائل دون وصول الطالبات إلى الكلية لأكثر من مرة. وفي هذه السنة: «المشاكل أكثر»، قالت إحداهن.

وأخذت الطالبات، اللاتي يأتين من مديرية الجوبة، يعددن نزاعات هذا العام التي اعترضت طريقهن.

وفي سياق الكلام عن النزاعات وانعكاساتها المدمرة على العملية التعليمية، قالت إحدى الطالبات إن النزاع والثار القبلي «لا يؤثر على تعليم الفتاة وحسب، بل ويؤثر على المرأة سواء المتعلمة أو الامية». وسألتها «النداء» كيف؟ فردَّت بأسى: «لأن المرأة هي التي تخسر زوجها أوأخاها أوأباها في الثار. ومافي قضية نزاع أو ثار إلا والمرأة تكون الخاسر الأكبر».

مهجرو الجعاشن يهتفون يومياً:

«وين اللجنة يا نواب شهرين واقفين على الباب»

■ المحرر

صباحي الأحد والاثنين الفائتين، علا الدخان بوابة البرلمان، كما علت هتافات الجعاشنة المعتصمين مخترقة حراسة المجلس والبوابه الموصدة لقاعة الجلسة.

وإذ ينبعث الدخان من الخارج وليس دخان المعركة التي دارت بين يحيى الراعي وصخر الوجيه، لكنه من ملابس، رجالاً ونساءً التي أحرقوها دون أن يحصلوا على أدنى تعاطف من البرلمانيين.

● الدفعة الحادية عشر من مهجري الجعاشن

فمنذ أكثر من شهر تقريباً، وأبناء العنسيين مخيمون في منتدى الإعلاميات في صنعاء بعد أن هُجِّروا من موطنهم. ويواصل هؤلاء اعتصاماتهم أمام بوابة البرلمان في احتجاجاتهم الاخيرة التي استأنفوها فور انتهاء الاجازة البرلمانية وشاركت فيها نساؤهم، هتفوا بأصوات جماعية ملفوفة بالأسى قائلين: «وين اللجنة يا نواب شهرين واقفين على الباب».

نهاية الشهر الماضي كلف المجلس لجنة من ثلاثة نواب هم: « سلطان العتواني، عبدالعزيز جباري، ناصر عرمان» بالاستماع إلى «شكوى أهالي عزلة العنسيين بمحافظة إب». وقد لخصت اللجنة ذلك في استمرار الممارسات غير القانونية عليهم من قبل الشيخ محمد أحمد منصور والتي تتمثل في «فرض الجبايات وتحصيل الواجبات وبمبالغ باهضة حتى من غير المكلفين بها شرعاً» إضافة إلى «نهب أراضيهم وسجنهم واستخدامه أطقماً عسكرية تعمل على ترويعهم، وليس هناك من يلجأون إليه من مسؤولي المديرية». ورفعت اللجنة ما سمعته من شكوى إلى رئيس مجلس النواب يحيى الراعي، مشيرة إلى أنها لم تجد اختلافاً بين مشكلتهم وشكوى عزلتي الصفه والرعاش التي «نظر فيها المجلس سابقاً وخرج بتوصيات إلى الحكومة».

وقد اقترحت على رئيس المجلس توجيه رسالة إلى رئيس الحكومة كي يلزم محافظ إب بتوصياتهم وعدم تدخل الشيخ في شؤون الدولة. لكن هؤلاء المشردين لم يروا حتى الآن أي حل، وما يزالون يرددون عبارتهم المسجوعة والموجهة ليحيى الراعي قائلين: «يا راعي إرعى الذِّمة بن منصور شرَّد أمه».

وعندما يمر من أمامهم أعضاء المجلس يصرخون بكلمات معبرة : «يا مجلسنا يا أحرار ارفعوا عنا الحصار» ويتبعونها مباشرة بـ:«يا مجلسنا يا نواب

أين هي حقوق الانسان». فيجيبهم نواب قائلين: «وانتم اقتلوه وباسلوا بواحد منكم»، وفقاً للمعتصمين. إلا أنهم مصرون على مواصلة اعتصاماتهم السلمية.

مطلع الاسبوع الماضي تسربت مجموعة من النساء الجعشنيات إلى صنعاء بعد ثلاث رحلات ظلت لـ14 يوماً كانت الرحلة الأولى إلى رعاش ثم إلى إب وفي طريقهم اعترضهم «عساكر الشيخ». يقول صلاح أحمد مهيوب، الذي كان يرافقهن: «شورو لنا العسكر باب مديرية ذو السفال ويشتوا يضاربوا وقالو: روحوا البيت هولا كذابات ومجنونات».

عجوز تسعينية على رأس النازحات من النساء، هي «سعيدة قائد» التي تشكو من الشيخ قائلة تقف : «أمراض ومهتانين وهو يدي عسكر إلى فوقنا بالسلاح ولو تخابر قالوا: لموه وكسروا الرباع حق الببان».

هربت العمة سعيدة لتنقذ نفسها وأولاد أخيها الذين وتصف حالتهم قائلة: «أخذوا عليَّ بقرة والكسب وذبحو الكباش العسكر واتغذوه وجالسين يكاردو (يطاردوا) عيال أخي».

تقيم العمة سعيدة في مخيم اقامته منظمة «صحفيات بلا قيود» لإيواء مهجرات الجعاشن وأولادهن إلى جانب 6 أسر أخرى.

وأعلنت منظمة بلا قيود في بلاغ صحفي لها عن إدانتها للإنتهاك الكبير الذي تعرض له «مهجرو ومهجرات الجعاشن» وتعجب للموقف المتخاذل من السلطة، داعية لاتخاذ موقف حازم تخضع فيه شيخ الجعاشن لصوت العدالة.

كما دعت كافة المنظمات المدنية ونشطاء حقوق الانسان إلى التضامن مع مهجرات ومهجري الجعاشن، مؤكدة عزمها على نقل اللاجئات إلى ساحة الحرية أمام مقر رئاسة الوزراء إذا ظلت الحكومة تصم أذانها عن الاستماع إليهم وإنصافهم.

تتلقى نساء العنسيين أشدَّ الإهانات من قبل عساكر الشيخ لا سيما بعد أن نشروا صورهم في الصحف أم صلاح إحدى هؤلاء النسوة وقد شرحت قصتها وهي تتكبد وعيناها تذرفان الدموع قائلة: «خنقني عسكري من حق الشيخ لما دوُخك بعدما بزوا بقرة جدي وشظفوا الباب بالعطيف».

ومن خوفها على أولادها الستة لجأت إلى الهرب ولم تعد مطمئنة على سلامتها لو عادت تقول: «الآن معادنيش ساكية أروح وخايفة على بنتي الشباب طرحكه عند جارتي وذلحين تصيَّح وتقول تشتي تجي بعدنا ولا أحد ساكي يروح له لأن البلاد محاصرة».

أمَّا أختها فقد هدِّدت ووضع احد جنود الشيخ جنبيته على عنقها فيما وجه آخر مدسة إلى بطنها أما البقية الذين يصل عددهم إلى 30 عسكري فكانوا في مهمة مطاردة إبنها الذي ما أن سمعت «الرماية عليه» سقطت على الأرض مغمي عليها.

لكن هلع الطالب حسان عبدالله 11 عاماً في الصف الخامس، كان أعظم. فبعد أن حاصر عساكر الشيخ منزلهم واخذوا «سبعة رؤوس كسب ورأس غنم» انتشل حسان كبشه هارباً به، إلا أن هؤلاء كما يقول: «هردوا عليًا الآلي ورجعك فلتك الكبش وهربك القلعة حق القات وبعدين هربك إلى رعاش».

لقد نحر الرجال الكبش في وسط القرية بجانب منزل منصور عبدالعزيز ويقول حسَّان : «قالوا يعملوه غدا».

ويدمع والده عبدالله وهو يتذكرَّ عندما طلب منه أبناءه إعطاءهم لحم، فأراد أن يذبح لهم هذا الكبش فصرخوا جميعاً قائلين «خليه نبيعه ونشتري لنا بقيمته ملابس»، يبكي وينسحب.

أما نعمان مصلح ناجي فكانت رجلاه قد تشققت من البرد ويقول: «هة هذه من شدة الثلج القاصي. مشرخين مصلوبين بين الشمس والبرد». يجيد السخرية وستخدما لها في الانتقاد ويقول «قانا اشتي اغير الحنجرة من الصوايح بباب المجلس خلوني اشتري ولاعات ابو ضوء أضاوي للحكومة أدورها».

العلفي كان أمس يتحدث عن حقوق الانسان.. هل هو داري أيش يحصل لنا!

■ عدن - «النداء»

مات الحاج محمد حسن يحيى، في شعبان، العام الماضي، وهو يتمنى رؤية إبنه «كامل» القابع في السجن على خلفية نزاع مسكنهم المشمول بقرار التأميم. وقبل مواراة جسده الثرى نقل جثمانه إلى السجن ليلقي إبنه عليه النظرة الأخيرة من خلف شباك السجن قصة محمد حسن أنه ظل طيلة حياته يعمل حارساً لسكن طلاب معهد الري والبحوث الزراعية في غرفة الحراسة للمبنى الذي تم تأميمه على أحد المشايخ (يدعى ذيبان) ويقع في شارع الحرية وحدة الوحوش بمديرية دار سعد محافظة عدن.

كان الحارس محمد حسن قد ألف المكان وانغرس فيه كالنخلة التي بجوار المبنى والتي أحاطها بالرعاية. وكان يوقن أنها مع جموع الأشجار في ساحة المبنى الواسعة يستظل بها أبناؤه يومه إن غيبه الموت.

في العام 1983 حصل على عقد تمليك في غرفة الحراسة وحولها إلى مسكن لأبنائه ويمارس نشاطه الاعتيادي حارساً للمعهد. منحته الدولة عقد تمليك مسكن برقم 7731.

ظل الرجل هو أسرته في المكان ذاته حتى قدوم الوحدة والتي أعادت الأملاك المؤممة إلى ملاكها الاصليين.

بعد أعوام بدأ النزاع حول غرفة الحراسة بين الطرف الأول الحارس وبين من عاد لهم المسكن. فالأول يعتبر أن الدولة منحته تمليك في السكن الذي تحول من غرفة حراسة إلى سكن حسب العقد، والطرف الثاني يصر على أن السكن هو فقط غرفة الحراسة. توالت النزاعات وتوالت الأحكام القضائية تارة للطرف الأول وتارة للطرف الآخر.

توفى الرجل كمداً من هول النزاع وتركت الدولة الحبل على الغارب فلاهي عوضت الطرف الثاني عن الزاوية المجتزأة من حوش مسكن مورثها ولا تدخلت لحل النزاع.

في 2008/1/22 قررت المحكمة عشوائية البناء كمسكن وليس كغرفة حراسة وهو ما ببنا في عقد التمليك الممنوح للطرف الأول الذي ورث 10 أشخاص في المنزل. الاسبوع الماضي جاء القرار واستنفرت الدولة كل إمكانياتها لهدم السكن وإبقاء الفرقة الوحيدة(المخصصة للحراسة) وأمام هول المظهر بكت الأشجار والأحجار. واعتبره الأهالي الحي لا يحدث في إسرائيل. سدت كل مداخل الشارع وبدأ تنفيذ قرار الهدم وحتى عدد من أفراد الأمن- حد تأكيد مصادر لم تحبس دموعها حول المشهد هوت صورة الحاج يحيى من الجدار الذي تهاوى. وقف عادل وزوجته و3 من خوانه و 5 من أبنائه هم ورثة الحارس يشاهدون الجدران تتساقط فوق أواني المنزل دون القدرة على فعل شيء.

إنه منطق القوة «القوي يعيش».

تقول أم عدنان 42 عاماً .«أمس كنا نتابع النائب العام (العلفي) يتحدث عن حقوق الانسان في التلفزيون، هل هو داري أيش بيحصل لنا، نحن بشر، نحن يمنيين حرام عليكم يا ناس شيء عادٍ ضماير معاكم شي عاد خوف الله». تصرخ عالياً ثم تحبس أنفاسها وتواصل :«أنا ولدت في هذا المسكن والناس كلها ساكنة في مساكن مؤممة، لماذا نحن فقط بين كل هذا العالم!!».

هدم المنزل وظلت نخلة الحارسي تتأمل تفاصيل المشهد المؤلم.

النائب العام يتواجب مع «النداء» ويأمر بالأفراج عن الموجاني

الأخوة/ صحيفة النداء المحترمون
بعد التحية:

إشارة إلى ما نشر في الصحيفة العدد رقم 143، تاريخ 2008/3/19، بشأن مطالبة أسرة الطالب/ محمد عبدالرحمن أحمد الموجاني بالإفراج عنه كونه محبوساً في البحث الجنائي منذ خمسة أشهر كرهينة... إلخ.

وعليه: نود الإحاطة بأنه قد تم التوجيه بالإفراج عنه بتاريخ 3/19/ 2008، وتم تنفيذ الأمر.

وتقبلوا تحياتنا.

عبدالله عبدالله العلفي
النائب العام

أمٌ تشكو ولدها إلى رئيس محكمة غرب الأمانة

تشكو عجوز مسنة إبنها إلى رئيس محكمة غرب الأمانة القاضي محمد محمد أحمد القاضي وترجوه أن يضع حداً لاعتداءاته وتعسفه عليها وعلى بناتها.

وقالت الحاجَّة هايلة أحمد السياغي في شكواها المقدمة إلى رئيس المحكمة إن ولدها أحمد محمد عبدالله النجار لم يحترم المحكمة وتحذيراتها له «ولا يزال يستخدم أساليب البلطجة والإعتداء على والدته وكرائمه دون خجل من الله ومن الناس». وأضافت أن غطرسة ولدها تمتد إلى المستأجرين ويعتدي عليهم لإخراجهم من المباني التي يسكنون فيها «والبسط عليها قبل أن تصدر المحكمة أي حكم».

وكانت المحكمة أنذرته في وقت سابق بعدم التعرض والإعتداء على والدته وأخواته، إلا أن المذكور لم يلتزم بذلك.

الاربعاء 18 ربيع أول 1429هـ الموافق 26 مارس 2008 العدد (144)
Wed. 18/3/1429 - 26 March 2008

تحديثات مصنع الغزل والنسيج تامر على ثروة الرجل المريض

قد تكون السنوات الأربع الماضية فترة سعد ومكاسب لمنفذي التحديثات في مصنع الغزل والنسيج بصنعاء، لكنها أيام شؤم وجفاف وبطالة لدى 1500 عامل.

لاحدود للتشاؤم السائد في أوساط العاملين وقد بلغ ذروته الآن، فإغلاقهم شارع «شعوب-الحصبة» الذي يمر من جوار المصنع، قبل حوالي اسبوعين، لم يكن هو الاحتجاج الأول، بل التعبير الأبرز عن السخط الذي يعتريهم. فمنذ أوقف المصنع في 2005 واعتصاماتهم تتكرر، أولها تزامن مع إيقاف المصنع حيث انتقدوا بشدة قرار الإيقاف، والذي وصفوه بـ«الجائر»، ليتبعه بأسابيع مطالبتهم برواتبهم، التي لم تكن مدرجة ضمن ميزانية الدولة لذلك العام، ولكنهم أدرجوها في الميزانية على أن يتقاضى العامل راتبه كل ثلاثة أشهر.

■ هلال الجمرة

● تحديث في الهواء الطلق

ما يقارب 40 مليون ريال هو إجمالي المرتب الشهري للموظفين في المصنع وهذا المبلغ يعتبر قرضاً على المصنع حتى يتم تشغيله، وهذا جزء من خسارة إيقاف المصنع إضافة إلى سرقات أخرى، آخرها كانت من أحد رجال الأمن وهي سرقة إطارات وكابلات وأجهزة؛ وتجري التحقيقات في الموضوع ويقول العلامي، مدير الشؤون القانونية: «إن القصد من هذه السرقات هو التخريب أكثر منه سرقة».

قبل 10 أيام كان محمد صالح، أحد العاملين في قسم الغزل، يمسك بقبضته على 55 ألف ريال استلمها من المصنع بعد مطاردة مضنية لخمسة أيام. ويقول إن الـ55 ألف ريال هي «مرتب ثلاثة أشهر» ويضيف ساخراً: «مش تتخايل أنه معاش شهر».

وشكى محمد أنه يعول 8 أفراد ولا يحصل على راتبه «إلا بعدما الطح لوما أشبع». وزاد: «وما أضافوش لنا الزيادة حتى الآن»، مستاء من الأوضاع التي يمر بها المصنع ولكن بطريقته: «جالسين ثلاث سنوات في الترميم والله لو يبفعلوا مصنع جديد أن قد جهزوه».

يعود التحاق محمد بالمصنع إلى عام 92 ومثله رفيق دربه «عبدالقدوس» الذي كشف عمّا يدور في كواليس المصنع من فيد قائلاً: «عطلوا العمال وادّوا الشلة حقهم ومشرفين الأقسام وقلعوا المكائن وباعوها في الخردة بالكيلوا ويا حراجه ياورواجه».

وشكى، كجميع العمال المتضررين، من توقف الشغل قائلاً: «وقفوا لنا المصنع وما يدوا لنا المعاشات إلا بعد ثلاثة أشهر وهم مستفيدين مرتاحين واحنا نتجعجع ونتجرع المر». وخلال حديثه كان أحد الاداريين في المصنع يقاطعه محاولاً استفزازه قائلاً: «اسكت يا عبدالقدوس «انت أكبر نصّاب»، لكن الأول استشاط غضباً وقال متحمساً وهو يلتقط حجراً بملئ يده: «هذا كبير السرق داخل المصنع». وخاطبه قائلاً: «رحلك يا.....».

هذه ليست مشاكل عابرة، إنها دلالة على تهميش الحكومة لحقوق العاملين وعدم أخذها بعين الاعتبار كما هي دلالة أيضاً على عدم اهتمام الدولة بالمصنع الهدية العظيمة.

اختطاف المصنع ليس جديداً. فالمصنع الذي قدم كهدية من دولة الصين للملكة المتوكيلة اليمنية عام 1958 اختطف في مهده ليصبح أبرز منجزات الثورة اليمنية السبتمبرية الخالدة، و«من منجزات بلادي».

لم ينس كافة العمال الأوفياء فضل الدولة الصينية في منح اليمن هذا المصنع العظيم وإمداده «بقطع غيار» كاملة حتى منتصف الثمانينيات.

إنتاج المصنع بدأ في منتصف مارس 1966، بثلاثة أقسام رئيسية هي: قسم الغزل وقسم النسيج، و قسم الطباعة، والصباغة والتجهيز النهائي. و استمر العمل بالآلات الصينية حتى تم تحديثها عام 1982، وادخال مكائن جديدة. واستمر العمل بها حتى إيقاف المصنع في مارس 2005.

بعد وقت من مناقشة خصخصة المصنع في جلسة برلمانية حادة خرجت بعدم الموافقة على ذلك؛ تفاجأ العمال بالقرار الذي يفتقر إلى الحكمة، شرعت فيه وزارة الصناعة والتجارة بإخماد الدخان المتصاعد من قمة «صومعة» مصنع الغزل والنسيج الشامخة في الطرف الغربي منه، مطلع العام 2005، لتخمد معه آمال وطموحات 1500 عامل صلبوا على أرصفة البطالة.

ففي منتصف التسعينيات من القرن الماضي، كان المصنع شامخاً يطل برأسه من الشرفة متطلعاً إلى المزيد من النجاح والرقي. واليوم، يجثم على ركبتيه متوسلاً، المؤسسة الاقتصادية اليمنية سرعة إنجازه ليعيد مجده الذي صنع بأيد عظيمة.

عندما رست مناقصة تحديث المصنع (إنشاء معمل جديد وترميم قسم الغزل) على المؤسسة الاقتصادية اليمنية بتكلفة 600 مليون ريال، اشترط عليها أن تنجز ذلك خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر، لكنها تخطت السنة الثالثة لتغوص في غمار الرابعة.

● الغرباني

"هذا الفتور في التنفيذ يعرض آلات الغزل الحديثة التي تبلغ قيمتها 6 مليون دولار، هي قرض من دولة الصين، إلى التلف حيث وأنها معرضة لعوامل التعرية منذ 3 سنوات؛ مرصوصة إلى جوار المباني التي أصبحت شبه مدمرة.

ففي 22 سبتمبر 2004 وضع رئيس الجمهورية حجر الأساس لمشروع عملاق يعمل بمتوسط إنتاجي يصل 10 أطنان من الغزل يومياً على أنه سيتطلب إيقاف العمل لأشهر محددة إلا أنها طالت لتصل إلى 4 سنوات، وهذه تفوق الفترة التي أنجزت فيها الشركات الصينية إنشاء المصنع.

في الأسبوع الفائت كانت حركة الأيدي العاملة تواصل سيرها في ترميم قسم الغزل، لكنها لم تكمل حتى الآن نصف عملها المتفق عليه.

وفي ظل شعور بتسمر الحياة، يعيش عمال المصنع أياماً صعبة؛ متخمة بالقهر مجمعون على أن السبب الأقوى في تساهل إنجاز الترميم هي «المؤسسة الاقتصادية» موضحين أن لها مصالح في ذلك تتمثل في أنها تستورد كميات كبيرة من الاقمشة الصينية تجنى من ورائها أرباحاً طائلة.

إن المؤسسة تتعمد تعطيل المصنع. وأكدت مصادر داخل المصنع- طلبوا عدم ذكر أسمائهم أن المؤسسة تمتلك نصف مصنع الرجوي للأقمشة (مؤسسة خاصة) وتعتبر منافساً كبيراً ومن مصلحتها إجهاض المصنع وتوقفه.

الا أن مقاول المشروع برّر، في إتصال هاتفي مع «النداء» الاسبوع الماضي تأخرهم في إنجاز العمل بأن إدارة المصنع لا توفر الامكانات المتمثلة بالماء والكهرباء إلا بمقابل وأن العمل باعتباره «عمل يدوي» يتطلب منهم جهد ووقت كبير، كذلك توقفهم «لمرات» وبسبب العجز المالي.

وإذا نظرنا إلى الجانب الإداري، فقد كان منصب مدير المؤسسة هو أحد المقاعد الشاغرة التي يتلهف إليها الكثير، ومما يجعله كذلك هو لأن المصنع يتمتع بإيرادات خيالية كما أنه مستقل مالياً وإدارياً، ولا تشرف عليه أي جهة. لقد كانت آلية الصرف العشوائي هي السائدة؛ فأصبح المصنع مثقلاً بالقروض المخيفة.

وبحسب تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الحسابات الختامية لموازنة الدولة لعالم 2005 حول حسابات المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج، فإن بيع ممتلكات المؤسسة «أرض، أصول متنوعة، تصدير القطن وبيع بذرة القطن في السوق المحلية» تتم بالأمر المباشر، وكذلك مشتريات المؤسسة.

كما لاحظت اللجنة في تقريرها هنا عدم المبالاة في رهن أصول المؤسسة لدى البنوك مقابل الاقتراض، دون موافقة من وزير الصناعة والتجارة والجهات المختصة.

وكشف التقرير عن ترحيل مستحقات الحكومة من «ضرائب تأمينات، زكاة» من عام لآخر من دون سداد. وقد تراكمت هذه المستحقات حتى بلغ الاجمالي نهاية العام 2005 نحو 576.346.690 ريالاً.

أما بالنسبة لمخالفة قيادة المؤسسة للنظام الأساسي لها، فأشارت إلى أن القيادة تخترق القوانين واللوائح النافذة بصورة صريحة، وتمارس أنشطة تختلف عن تلك المحددة في النظام الأساسي للمؤسسة. والأمر الذي يلحق الضرر بعمل المؤسسة هو أن تترأس قيادة المؤسسة وتدير الجمعية التعاونية المشتركة التي يتركز نشاطها في المتاجرة بالقطن، لاسيما بعد أن اكتشفت اللجنة أن جزءاً من المحاصيل السنوية للقطن يؤول لصالح الجمعية، كما تحصل أيضاً على جزءٍ من القطن المصدر إلى الخارج.

أما فيما يخص الخسائر التي تكبدتها المؤسسة، فقد أوضحت أن المؤسسة أصيبت بعسر مالي نتجة ارتفاع خسائرها من عام لآخر حتى بلغت نهاية العام 2005 2.378.853.839 ريالاً. وأن تدهور الوضع المالي في السنوات الاخيرة؛ أدى إلى توقف المؤسسة عن النشاط في شهر مايو 2005 «باستثناء نشاط ضئيل في مجال المتاجرة بالقطن» فسبب لها ذلك عجزاً عن سداد مرتبات موظفيها والالتزامات الأخرى والديون المستحقة على المؤسسة حتى بلغت نهاية العام 2005،4.591.519.971 ريالاً، وفقاً لبيانات الحساب الختامي.

الأداء التشغيلي للمؤسسة بدأ بالتراجع عاماً بعد آخر ووفقاً لإحصائية الانتاج للمصنع منذ العام 1995 حتى 2005. نلاحظ في الجدول المقابل حالة الزيادة والإنخفاض قياساً بإجمالي الإنتاج لعام 1995 وهو 5.758.592 ياردة سنويا. وأشار عبدالباسط الغرباني، مدير الانتاج في المصنع، إلى أنه وصل في الثمانينات إلى 8 ملايين ياردة سنوياً، موضحاً أن سبب الانخفاض التدريجي هو تدني «الكفاءة الآلية». وأن الكثير من الآلات يعود تاريخ صنعها إلى ما قبل العام 1962 «وهذا أدى إلى انتهاء عمرها الإفتراضي»، ويرى أن التدهور تنامى بسرعة في كافة مكائن المصنع مؤدياً بشكل متزايد دوراً عكسياً في جهد العمال.

بدأ توقف المصنع يبدو وليد المصادفة، تماماً كإنشائه، وليس وليد قيادة سياسية قررت ذلك لتحقق أهدافاً بعيدة المدى. فبحسب أحد الموظفين في المصنع، فإن تعطيل المصنع وتوقيفة يأتي كمخطط مدروس من الدولة لخصخصته بعد أن درسوها بدقة ويقول: «أن المؤسسة ستتعذر بأنها تعاني من أزمة مالية ولم يعد باستطاعتها إكمال المشروع عندها لم يكن أمامنا سوى خيارين هما: إما الخصخصة أو إيقاف المصنع»، وهذا ما يتحاشاه ويخاف من وقوعه عمّال المصنع.

ومع أن العمال يتلهفون شوقاً إلى العودة إلى المصنع لإعمار ما دمره التوقف. لكن لأن أيام الشدائد تمر بطيئة وشديدة الوطأة العمال، وهم في ترقبهم الدائم للفرج يرون أيامهم كذلك.

تقرير عن إنتاج قسم النسيج من القماش الخام للفترة من عام 1995 وحتى عام 2005

سنة الانتاج	عدد أيام العمل الشهري	عدد أيام العمل السنوي	متوسط عدد اللات الانتاجية	وحدة القياس	اجمالي الانتاج	نسبة الزيادة أو النقص عن إنتاج عام 1995م٪	
						+	-
1995	25	284	500	ياردة	5.758.592	+	–
1996	25	284	500	ياردة	6.582.444	14٪	–
1997	25	284	500	ياردة	6.458.378	12٪	–
1998	25	284	500	ياردة	5.285.176		8٪
1999	25	284	400	ياردة	4.015.277	–	30٪
2000	22	248	350	ياردة	3.596.920	–	38٪
2001	22	248	300	ياردة	3.905.871	–	32٪
2002	22	248	300	ياردة	3.672.632	–	36٪
20003	22	248	200	ياردة	3.182.777	–	45٪
2004	22	248	150	ياردة	2.087.127	–	64٪
2005	22	88	50	ياردة	173.472	–	97٪
					44.718.666		

أنا مرتبي 26 ألف ولو أنا شحات شا حصل أكثر

عندما أوفقت وزار الصناعة والتجارة مصنع الغزل والنسيج بصنعاء أخذت توقيعات الادارة وتوجيهات القيادة تجرُّ أربعة مستودعات كانت تعجُّ بالأقمشة.

فمع أنه كان ميسوراً بما يزيد عن مليوني ياردة من الأقمشة، فقد أجهضته الإلتزامات المالية على بيع الأقمشة لتسديد ما عليه، وكانت التوجيهات بصرف 800 ألف ياردة «لمستثمر سوري» مقابل جزء من «قيمة الأعلام التي وفرها للجنة الدائمة أيام الانتخابات الرئاسية» قد تصدرت قائمة الالتزامات على المصنع.

لا يقتصر الأمر على بيع الأقمشة فحسب، فقد بيعت آلالات النسيج. يقول خالد العلامي نائب مدير إدارة الصيانة العامة وعضو نقابة العمال في ذلك: «صرفوا حاجة محدودة للجمعيات التقنية بتوجيهات الرئيس البقية باعوها خرده»، وبالنسبة للمؤشر القوي لإعلان عجز مالي واللجوء إلى الخصخصة، فيقول إن النقابة رفضت ذلك قبل إيقاف المصنع عندما ناقش هذا مجلس النواب» وإنها نظمت احتجاجات عمالية واسعة. ونتقد ذلك بتوصيف ذكي قائلاً: «إذا قلنا نخصخص المصنع، معناه أننا قلعنا الثورة وهو المنجز الوحيد الذي لا يزال قائماً حتى الآن».

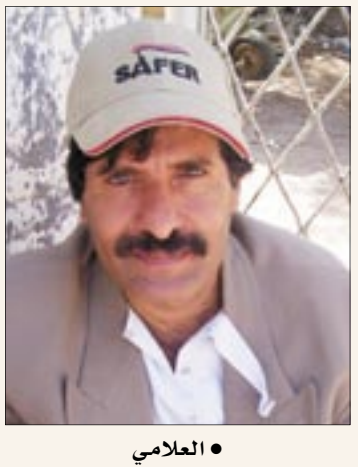

● العلامي

وأشار إلى أن عرقلة العمل في التحديثات ليست سوى «خطة طويلة المدى للخصخصة».

ويرى العلامي (35 عاماً) أن العصر الذهبي للمصنع هي الفترة من 1984–1990 وهذا بالنسبة له لأنه التحق بالعمل في المصنع في 1984، مشيراً إلى أن الانتاج في تلك الفترة كان بين 40–50 ألف ياردة يومياً.

ونادى باسم العمال والنقابة إلى ضرورة إضافة «بدلات وطبيعة عمل» وأضاف أنه لم يعد الراتب كافياً قائلاً: «كانت مرتباتنا ضعيفة في السابق لكن لابأس كانت الأسعار منخفضة، أما الآن فلا يكفي الراتب لواحد.. ومن أين أدي للأسرة».

لكنه يعتبر المبلغ الذي يستلمه كل ثلاثة أشهر «إعاشة وليس مرتب وكأنه صدقة» لا يحصل عليه إلا بعد «ملاحقة وصياح». واستنكر ذلك قائلاً: «أنا مرتبي 26 ألف والله لو أنا شحات في باب مصلحة أني لا احصل اكثر».

اقترح العلامي أن تبدأ إدارة النقابة في إعطاء دورات وتزويد العمال بمهارات جديدة وواسعة لمواكبة التطورات ويرى أن الحماسة كبيرة لدى العمال بشأن رغبتهم وقدرتهم على أخذ دورات وتحديث أدائهم الفني.

وزارة الإعلام توقف معاملات إصدار الصحف بحجة صدور أوامر عليا بإيقاف التراخيص

فوجئ عدد من الصحفيين بتجميد وزارة الاعلام ملفاتهم الخاصة بطلبات ترخيص إصدار صحف ومجلات بعد مُضي عدة أشهر من استكمالهم كافة الشروط القانونية.

وقالوا في بيان لهم إنهم أُبلغوا من قبل الوزارة بتوقيف المعاملات إلى أجل غير مسمى بحجة صدور أوامر عليا بإيقاف منح التراخيص.

وأشاروا إلى أن هذا الاجراء من قبل الوزارة يعد مخالفة واضحة وانتهاكاً صارخا لقانون الصحافة والمطبوعات والدساتير العالمية لحرية الصحافة.

وأضافوا أنهم بجانب تفرغهم لأشهر وتكبيدهم أعباء مالية كبيرة من إيجارات ورواتب في انتظار منح التراخيص لم يقدر المعنيون بإصدار قرار توقيف المعاملات، ما تواجه من معاناة وبطالة مقنعه.

وناشدوا منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المهتمة بقضايا الصحافة والحريات في الداخل والخارج الوقوف إلى جانبهم ضد ما يتعرضون له من إجراءات معقده ومحاولة مصادرة الحقوق.

ومن بين الصحف أُقفت معاملاتها: التواصل، توظيف، التفاصيل، حديث المدينة، العصر، الساعة، نيسان، الفانوس، ومجلة شبابيك.

فتاه في تعز تتعرض لمحاولة ضرب وتمزيق ملابسها أثناء محاولة اختطافها من قبل مسلحين نافذين

ذكرت منظمة هود أن «هناء سيف أمين صالح» 17 عاماً من محافظة تعز، تعرضت لمحاولة للضرب وتمزيق ملابسها من قبل مسلحين أثناء محاولتهم اختطافها، على مرأى ومسمع جموع من المواطنين.

لأن الجناة حسب «هود» في رسالتها للنائب العام نافذين: فأنهم وحتى اللحظة لم يمثلوا أمام النيابة للتحقيق معهم، علاوة على تعرض المجني عليها وأسرتها لضغوطات كبيرة للتنازل عن القضية في النيابة التي تحقق في واقعة الاعتداء، وحلها صلحاً.

وأضافت هود أن آخر هذه الضغوطات ما تعرض له أخوها، الخميس الماضي من اعتداء بعدة طعنات في ظهره.

وطالبت هود من النائب العام مخاطبة الجهات المختصة بتوفير الحماية للمجني عليها وأسرتها وسرعة إيصال الجناة إلى ساحة العدالة.

رئيس فريق «هود» في تعز يتلقى تهديدات

تلقى المحامي توفيق عبدالله الشعبي رئيس فريق «هود» للمساعدة القانونية في محافظة تعز، تهديدات عبر تلفون سيار.

وقالت منظمة هود في رسالة للنائب العام إن توفيق الشعبي تلقى في الساعة الخامسة من مساء يوم السبت الماضي رسالة تهديد من هاتف يحمل رقم 711205099، تقول: «إذا لم تمتنع عن التصريحات الصحفية والممارسة التي تهدف إلى تشويه سمعة الأمن وزعزعة الاستقرار سوف يكون الرد قاسياً وستخسر في النهاية».

وطالبت هود النائب العام بالتوجيه إلى الجهات المختصة بالتحقيق في واقعة التهديد وتوفير الحماية اللازمة للمحامي الشعبي.

الاعتداء على المحامي الشبوطي أمام المحكمة التجارية بالعاصمة

تعرض المحامي رافع الشبوطي للاعتداء بالضرب من قبل خصوم موكليه عقب جلسة الأحد الماضي في المحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة.

وقال الشبوطي لـ«النداء» إنه تفاجأ أثناء خروجه من بوابة المحكمة بقيام اثنان من خصومه بمهاجمته وسبه أمام عدد من المحامين.

واذا اشار إلى قيامه بإبلاغ نقابة المحامين بواقعة الاعتداء، استنكر عدم تفاعلها مع البلاغ وقال: «على النقابة العمل على توفير كافة الوسائل والإجراءات لتوفير بيئة آمنه لعمل المحامين بعيداً عن أي مؤثرات وتهديدات من شأنها حرف مسار أدائهم المهني.

بعد تعثر توجيهات وزير الداخلية والنائب العام

أولياء دم الأثوري يناشدون رئيس الجمهورية وأركان حرب الأمن المركزي التدخل

■ أمين الورافي

يتشبث أولياء دم حلمي عبده محمد الاثوري بتلابيب القانون، محاولين من خلاله تقديم الجناة للمحاكمة. وهذا المسلك يحتم عليهم السير في متاهات وطرق وعرة.

ويحاول والد القتيل تحدي أحزان أثقلت كاهله أكبر بكثير من سنواته السبعين. ويتحدث بحسرة ومرارة شاكيا قيام إدارة البحث الجنائي في أمانة العاصمة بتسهيل الإفراج عن قتلة فلذة كبده، وعدم إرسال أوليات القضية إلى النيابة العامة رغم الأوامر والتوجيهات المتكررة الصادرة من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، والنائب العام، ورئيس نيابة استئناف شمال الأمانة، (تحتفظ الصحيفة بنسخ منها).

وقال محامي أولياء الدم، عبد العزيز السماوي، إن المباحث امتنعت عن إرسال القضية إلى النيابة وعدم إرسال المتهمين أيضا، بذريعة أن المتهمين بالقتل من أفراد الأمن المركزي، الذين ترفض قيادتهم تسليمهم، أو إخضاعهم للقانون، بحسب تلميحات البحث وتصريحاتهم أيضا.

وبحسب أولياء الدم فقد قام جنود من الأمن المركزي بقتل الاثوري صبيحة الجمعة 1/ 2/ 2008 بدون أي ذنب اقترفه. بعد أن استدرج من قبل "ع. ح" بداعي التفاوض لحل مشكلة قطعة الأرض التي يمتلكها، والتي سطا عليها أحد كبار المتنفذين، ولم يحسم أمرها.

وقالت مصادر عليمة إن أمن مطار صنعاء الدولي سلموا الجناة إلى قسم شرطة بني الحارث، وهذا بدوره أرسل المتهمين (خمسة من أفراد الأمن المركزي، ومدنين اثنين هما "ن. ق"، و"م. ع. د" وهما من أصحاب السوابق) إلى إدارة البحث برسالة رسمية.

وبعد أن احتجزتهم إدارة الأمن عدة أيام سلمتهم للأمن المركزي، الذي يرفض تسليمهم.

وكانت نيابة استئناف شمال الأمانة رفعت عدة مذكرات إلى النائب العام، منها مذكرة رقم 267 بتاريخ 25/ 2/ 2008 بشأن عدم تجاوب إدارة البحث الجنائي بإرسال الأوليات الخاصة بالمجني عليه حلمي الاثوري "رغم التخاطب معهم أكثر من مرة" بحسب المذكرة.

وبناء عليه رفع النائب العام مذكرات واحدة تلو الأخرى إلى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، كانت آخرها في 2/ 3/ 2008 يحثه فيها على سرعة ضبط المتهمين بالقضية وإحالتهم مع الأوليات المشار إليها إلى النيابة. وبدوره أصدر وزير الداخلية توجيها إلى مدير أمن أمانة العاصمة في 2/27/ 2008 بشأن إفراج إدارة البحث الجنائي عن جنود من الأمن المركزي متهمين بقتل الاثوري دون مسوغ قانوني. وطالبه بموافاته بتقرير عن القضية بصورة عاجلة.

وفي 2/ 3/ 2008 أصدر العليمي توجيها آخر إلى مدير أمن الأمانة أيضا، "بتحري الحقيقة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة... والإفادة".

والد القتيل قال إن هناك محاولات تدور لتمييع قضية مقتل ابنه، ومصادرة حقوقه.

إلى أن إدارة البحث الجنائي ما تزال تتهرب من تنفيذ تلك التوجيهات متذرعة بشتى السبل عن أداء مهامها المنوطة بها وهي بذلك تتحول من أداة ضبطية إلى غريم مباشر بإفراجها عن قتلة نجله. وناشد عبر "لنداء" رئيس الجمهورية وأركان حرب الأمن المركزي العميد يحيى محمد عبد الله صالح التدخل لضبط الجناة وتسليمهم للعدالة. وكان أبناء الفقيد وجهوا رسالة إلى رئيس الجمهورية ناشدوه فيها التدخل أيضا لتطبيق الشرع والقانون في قضية مقتل عائلهم.

● حلمي (القتيل)

● والده

مسلحون اوقفو المشروع وعبثوا بمحتوياته أمام رجال الامن

مستثمر في لحج صار يلبس معوزه مقلوباً

■ مرزوق ياسين

اعتاد فيصل شمسان مواجهة المشاكل في مشواره المهني بيد أنه الآن، يعيش موقفاً صعباً يجبره على ارتداء «معوزه» بالمقلوب كما يؤكد- بعد أن كان في قمة عطائه قبل ثلاثة وعشرين يوماً حينما اقتحمت مجاميع مسلحة أرض المشروع الاستثماري الذي ينفذه في دار منصور بمحافظة لحج بحجة ملكيتها لأراضيه، فعطلت كافة أعماله حتى الآن.

يؤكد «فيصل شمسان» أنه لم يشرع بالبناء إلا بعد حصوله على التراخيص اللازمة، كما أنه لم يتم منحه قراراً استثمارياً إلا بعد الاطلاع على كل وثائقه المتعلقة بالأرض والموقع والمساحة، وأنه راعى هذه التفاصيل كي لا يتورط في أية متاهة، والأهم من كل ذلك أنه قام بتسوير الموقع بعد شرائه من ملاكه الأصليين (أهل المنطقة) وفق وثائق ثبوتية معمدة من المحكمة، وتم منحه قراراً استثمارياً وفقاً لكل المعطيات بما فيها دراسات الجدوى، وغيرها.

في 2008/3/2 اقتحمت المجاميع المسلحة أرض المشروع، وفق المحضر الأمني المؤرخ لواقعة الاعتداء، من قبل ضابط أمن مجموعة الفيصل للاستثمار والتطوير العقاري التابعة لـ«فيصل شمسان» حسب البلاغ الصحفي الصادر عنها -حصلت «النداء» على نسخة منه -الذي ذكرت فيه قيامها بإبلاغ الجهات المعنية بالواقعة، بيد أن الأمن والنيابة -حسب البلاغ- لم يقوما بالتحقيق في الواقعة؛ ما شجع المعتدين على الاستمرار في التمادي والتمركز في الموقع حتى كتابة البلاغ الذي ذكر أيضاً قيام الجهات المعنية بالقضية بإيقاف العمل في المشروع في مخالفة صريحة لأحكام القانون واللوائح المنظمة التي لا تجيز لأية جهة حكومية اتخاذ أية إجراءات تؤدي إلى الإضرار بالمشاريع الاستثمارية، أو إيقافها عن العمل.

وأضاف بلاغ المجموعة أن مقتحمي الموقع يعبثون بكل ما فيه من أدوات ومستودعات ومضخات ومناشير أحجار على مرأى ومسمع من أفراد الأمن المتواجدين داخل الموقع لتنفيذ الأوامر الخاصة بإيقاف العمل في المشروع، وهو ما يترتب عليه غرامات ومخاسير تتحملها المجموعة. وأكد البلاغ أن الخطر يمتد ليشمل العملية الاستثمارية في المحافظة أمام عجز الهيئة العامة للاستثمار في لحج عن فعل شيء ويقول مدير فرع الهيئة العامة للاستثمار في المحافظة (نزيه الشقبي) إن توجيهاته واضحة بهذا الشأن، مؤكداً أن إيقاف العمل في المشروع جاء انفرادياً وليس عن طريق الهيئة، وأنه قد تم مخاطبة المحافظة والمجلس المحلي بهذا الخصوص، إلا أن الحال ظل على ماهو عليه.

وفيما تحشد الدولة إمكانياتها لعقد مؤتمر استثماري في مدينة المكلا، يبقى على فيصل شمسان انتظار ما سيؤول إليه مصير مشروعه الاستثماري إثر كارثة الاقتحام التي حلت به منذ بدأ حياته المهنية عامل أحجار، وحتى الثاني من الشهر الجاري، لم يكن على باله أن يواجه ما يواجهه الآن.

الأحرار السود: أمن تعز يوفر الحماية الرسمية لأحد منتسبيه ويبعده عن المساءلة القضائية

أعربت منظمة الدفاع عن الأحرار السود عن بالغ قلقها من تعثر سير إجراءات التقاضي في محكمة غرب تعز لإنصاف الطفلة آلفت محمد سالم اللحجي من الملازم مراد جسار، الذي أطلق عليها الرصاص في العمود الفقري مما أدى إلى إصابتها بشلل أفقدها الحركة.

وقالت المنظمة في بيان لها إن الأجهزة الامنية في المحافظة لعبت أدواراً رئيسية هدفت من خلالها تأمين الحماية الرسمية للجاني وإبقائه بمعزل عن المساءلة وقبضة العدالة من تاريخ الحادثة التي وقعت في10 نوفمبر 2005 مما أدى إلى إلحاق أضرار فادحة بحقوق الضحية.

وأشارت إلى أن الحماية التي يتمتع بها الجاني من قبل إدارة الأمن تصب ضمن سياسة عامة تنتجها الاجهزة الامنية في إبقاء منتسبيها بعيدين عن المساءلة وفوق العدالة ويصبحون خارج القانون.

كما أشارت إلى أن استمرار أجهزة الأمن في التستر وحماية الجانبي بعدم مثوله أمام القضاء وإبقائه بعيداً عن العدالة أسهم في بروز جملة من المخاوف المتصاعدة حيال أمكانية تطبيق العدالة، كما أسهم في تدمير فرص الإنصاف المتاحة للضحية.

وطالبت المنظمة في بيانها رئيس النيابة ووكيل نيابة غرب تعز وقاضي المحكمة الجزائية، الاستمرار في السير لتحقيق العدالة كما طالبت الاجهزة الامنية في المحافظة بالابتعاد عن حالات النقص التي تحكم سير عملها بنظرة دونية ضد أفراد الأقليات الوطنية المقهورة (طبقة أخدام اليمن) مؤكدة على تمسكها بحقها الطبقي والقانوني والدستوري في الدفاع عن الحقوق القانونية والانسانية لرعاياها وفي مقاضاة الأجهزة الأمنية المسئولة فيما يخص الطفلة آلفت في حالة استمرار تقاعسها في أداء واجباتها المنوطة بها.

حق الرد

الأخوة صحيفة النداء

عملاً بحق الرد نرجو نشر التوضيح في نفس المكان موضوع الرد:

طالعتنا صحيفتكم في عددها رقم 142 الصادر يوم الاربعاء 2008/3/12 بمقال صحفي تحت عنوان «حكاية إصلاح مع هاذاك المرض» وإننا إذ نثمن جهودكم وكاتبة المقال في البحث عن الحقيقة والتي تجنبتها كاتبة المقال في مقالها المذكور؛ لذا لزم التوضيح إليكم وإلى كاتبة المقال وللأعزاء القراء بما يلي:

–المركز الوطني لعلاج الأورام يتكون من مرحلتين حيث تم إنجاز المرحلة الاولى والتي تشمل العلاج بالإشعاع وكذلك العلاج الكيماوي، والمرحلة الثانية والتي لم تستكمل وتشمل غرف العمليات وأقسام الجراحة لذا فالمركز لا يوجد به غرفة عمليات أو قسم جراحة كما ذكرت كاتبة المقال لأن المرحلة الثانية لم تبن بعد.

– غرف العمليات وأقسام الجراحة متوافرة في معظم مستشفيات الجمهورية وليست كلفة علاجها باهضة الثمن في حين أن العلاج بالإشعاع أو الجرعات الكيماوية لا يتوافر إلا في المركز وكلفة علاجه تصل إلى عشرات الآلاف من الدولارات وفرتها الدولة لجميع المرضى مجاناً ولكم الحكم. فأيهما أولى!!

– ذكرت الكاتبة أن الجراح أخذ عينة مما سبب في انتشار المرض؛ وهو أمر غريب؛ فالجراح المتقن لعمله والمدرك لمهامه يدرك أهمية وأسلوب أخذ العينة ونرجو أن لا يكون الجراح الذي تحدثت عنه من نشرت لأجله المقال لتغطية عجزه وأخطائه.

– تبذل الدولة قصارى جهدها في تقديم الدعم المادي والمعنوي لمرضى المركز والدليل على ذلك مجانية الأدوية وكافة المراحل العلاجية في المركز. فلا نجعل العاطفة تقودنا للتدمير من أجل كتابة أسمائنا على صدر صفحة في صحيفة.

– نقدر للكاتبة بحثها عن الحقيقة التي كتبت عنها وهي لم تزر المركز بتاتاً فأي حقيقة كانت تبحث عنها وأين؟!

– القارىء للمقال يظن أنه داخل إلى إحدى ثلاجات الموتى. ولا ندري أين رأت كاتبة المقال نعوش الموتى التي لم نرها نحن ولا الزائرون إلى المركز بشكل دائم!!؟

– المركز الوطني لعلاج الأورام مركز حكومي يتبع الدولة ودعمه الكامل والوحيد من الدولة وليس له علاقة بتبرعات وهبات الخيرين.

– ذكرت كاتبة المقال أن المريضة زارت الأطباء والمعالجين الشعبيين وتأخرت في علاجها لأكثر من عام، فأي ذنب حمله المركز في تأخر المريضة في علاجها ووصولها إليه متأخرة، ورفض أخذ علاجها المقدم مجاناً من الدولة.

– ذكرت الكاتبة أنها تتجرع وباء المبيدات مع كل قطفة خضار. وهي مشكلة لا تعاني منها وحدها، بل نعاني منها جميعاً. فما ذنب المركز في ذلك، أم أن المركز صار المسؤول عن كل شيء!! نرجو تحري الموضوعية وعدم خلط مهام الجهات مع بعضها.

– ربطت الكاتبة بين إدارة المستشفى وإدارة المركز. ولو كانت مطلعة على حقيقة الأمور، لأدركت أن المركز مستقل مالياً وإدارياً عن المستشفى وإدارته.

– أخيراً تقبلوا منا خالص التقدير والاحترام. ونتمنى أن لا تخضع صحيفة نحترمها إلى تشويه صورتها ومصداقيتها قبل التأكد مما تكتبه ويكتبه العاملون فيها.

العلاقات العامة والاعلام

بالمركز الوطني لعلاج الأ وام

■■■

الأخ / رئيس تحرير صحيفة النداء المحترم

بعد التحية:

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم العدد رقم 142، الصادر بتاريخ 2008/3/2، بشأن السجناء وهم:

1 – عبدالباسط عبد الرب الاديمي

2 – حميد محمد فاضل الجشوبي

ونحن نشكر مساهماتكم في تلمس هموم المواطنين. وبشأن ما نشر وتوضيحاً للحقيقة نبين الآتي:

1 – السجين عبدالباسط عبد الرب الأديمي محكوم عليه في ثلاث قضايا جنائية من محكمة جنوب غرب الأمانة. وهي: شيك بدون رصيد، وخيانة أمانه، وتزوير. وتقضي بالحبس ودفع مبلغ وقدره 10.000.000 ريال وصدر حكم الإعسار بحقه في 2007/11/10. في هذه القضايا وقضية تجاريه من المحكمة التجارية تعز بدفع مبلغ وقدره 37.000.000 ريال للبنك التجاري تعز وفيها رهن عقار بالمبلغ مما يبين قدرته على إحضار الضمان الحضوري المطلوب للإفراج لتكون النيابة على علم بمقره عند المطالبة من الخصوم.

2 – السجين حميد محمد فاضل الجشوبي متهم في القضية 25 لسنة –1989 يريم، ومحكوم عليه فيها بالقصاص من محكمة استئناف إب ومقر من المحكمة العليا، وحالياً منظوره أمام محكمة السدة والنادرة مجدداً بعد القبض عليه في 2006/3/17. وأمر الإفراج من اختصاص المحكمة وفق القانون.

وعليه نأمل الإطلاع ونشر هذا في العدد القادم.

وتقبلوا تحياتنا.

طه علي صالح

المحامي العام الأول

رويدك أيها الخطيب

شاءت لي الأقدار أن أكون بجوار إحدى المدارس أثناء سيري في الصباح وسمعت الخطاب المتشنج حول بدعة عيد الأم. هذا ما شعرت به لأن الموضوع قُرن بطاعة الأم على مدار العام والعمر وليست في 21 مارس فقط. ولهجة ذلك المعلم أو الخطيب في صباح الطلاب الباكر، قادني لأن أكتب هذه السطور وأتوخى أن تنشر كحق في حرية الرأي والتعبير.

علامة استغراب كبيرة اعتلت مخيلتي أثناء سماعي لهذا المعلم الخطيب: لماذا كل هذا التجمهر حول الاحتفاء بعيد الأم، ولماذا لا يكون؟ هل المشكلة في البدعة كبدعة، أم في تخصيص يوم للسجود عند قدميها والجثو عند ترابها اعترافاً بحقها الكبير.

ونحن نشد على الاحسان الدائم لهما باعتبار الكرم الممنوح من الله برفقتهما ولولاهما ما كان ذلك الكرم لما هذا الحنق والفيض فوق حدود الطبيعي والممكن.

ولماذا هذا الإقحام لمفردات الشريعة وإفراغ فهم خاص من محتواه ليكون الحل لهذه البدعة أن تحذف من قوائم أولئك الذين يملأون الأسواق اليوم وغداً صغيراً وكبيراً بحثاً عن علاج لعلاقة ربما رام عليه الزحف في أيامها فأصبحت على شفا جرف هار. هل نقول لهؤلاء: كفوا عن المبادرة ولا داعي للدخول في مصطلحات الغرب الكفرة. هل نكف أيديهم ونضرب عليها بالحديد والنار خوفاً من الولوج في الفتنة واضطراب العقيدة التي في مضمونها تدعو للتصالح مع لغة الفكر والتسديد والمقاربة، وبما أن في الطرف الآخر أماً قد سجلت هذا التاريخ في مخيلتها وأصبح بالنسبة لها شاطئ الالتقاء لأبناء لا يعرفون غيره لعلهم بعدها بعيدين طوال العام والعمر لعلهم يعودون فما هي الآفة التي ستؤدي بالقيم والمبادئ من جراء ذلك هل نحمل على أيديهن ونقول بنفس اللغة التي يستخدمها هذا المعلم: لن أعترف بهذا العيد وهو بدعة وكفاية عليك عيد المسلمين أسلم عليك فيه». هل سنسكب على أذنيها عبارات المباركة عذراً أم نحتفظ بها خوفاً من الفاجعة في الدين؟ هل سنكتب على بابها عفواً فلسنا من ذو البدع ويكفينا اننا في حياتك نعمة. هل سنركض من أمامها وهي تسمع الآخرين يلثمون أقدام أمهاتهم حباً ووداً ويركضون من بين أيديها حاملين رموز الوفاء وهي واجمة بين أيدي المتفننين بالإفتاء هل انتهى الأمر عند هذه الفتوى ولم يعد من الدين والشريعة ما تفقهه إلا موضوع البدع والمبتدعين! ولن إذا تركنا المقاصد الكبيرة في الشريعة، وزاحمت مخيلتنا هذه القصاصات التي لا نملك الخروج منها بعين البصيرة والتبصر الذي يوضح رحابة الفكر والدين.

هامش

(رأيته متحركاً بكل جوارحه يشرح لأمه التي تقف أمام إيماءات يده المتكررة بالتهديد بالاعتراف بهذا العبد وهي تشير إليه أن لا يغضب فله ما طلب فقط يهدأ ومازال يكرر ليس بالضرورة الهدايا يكفي الاحترام وأنت أم). لم يكن الأمر يحتاج كل ذلك بل أين الاحترام وحده الخطاب بلغت هذا المرمي بل أين الاعتراف بالأمومة من وجهت البنوة وهذا الهيلمان بالعضلات والمفردات، فهي (الأم) في هذا التسجيل لا تفقه الألف من الباء في البدعة والضلالة والسنة حتى نقحم فكرها البسيط بالتخلي عن الاعتراف بهذه (البدعة) العيد وهو لها.

على فكرة كثير أمهاتنا تنتظر هذا العيد وربما لا تذكر في مارس غيره ولو تعلم أن العديد ينتظرون ملزمة القاضي بفتوى البدعة ما انتظرت لحظة ولادة الموقف.

استسمح أصحاب الفكر أن يتركوا مجال وفسحه للآخرين يتصرفون بحرية وبعفوية بعيداً عن إغلاظ القول وإعلاء كلمة الحرام وعبارة البدعة وشكراً... للمعلم الخطيب.

■ نبيلة سعيد

البقاء لله

نتقدم بأصدق التعازي إلى الصديقة الغالية
عبير محمد علي الحبيشي
في وفاة الوالد القدير الأستاذ محمد علي الجبيشي.
داعين الله أن يلهمها الصبر وأن يسكن الفقيد الجنة.
الأسيفتان:
مروة وشيماء سمير غالب

●●●

ببالغ الأسى تلقينا نبأ وفاة الأخ العزيز
علي بن علي عزي
بحادث مروري أليم
وفي هذا المصاب الجلل نتقدم بأصدق التعازي إلى إخوة الفقيد وجميع أفراد أسرته الكريمة، داعين المولى عز وجل أن يسكنه الجنة، وأن يلهم أهله وأحبته جميعاً الصبر والسلوان.
إنا لله وإنا إليه راجعون.
الأسيفون:
هلال الجمرة، زيد ومحمد أحمد الجمرة
قاسم الجمرة ومحمد عبدالله صلاح
عماد لطف وجميع الأهل والأصدقاء

عزاء ومواساة

ببالغ الأسى تلقينا نبأ وفاة الوالد القدير

محمد عبدالغني المسني

وفي هذا المصاب نتقدم للصديق

عبدالرحمن أحمد عبدالغني المسني

بأصدق التعازي بوفاة

عمه

كما ولأبناء الفقيد وكافة آل المسني.

الأسيفون:

مصطفى راجح العزعزي، نبيل المحمدي،
د. توفيق عبداللطيف، سامي غالب،
عبدالعليم مقبل، نبيل عبدالحفيظ،
محمد الغباري، وأمين الورافي

ببالغ الأسى تلقينا نبأ
وفاة الأخ العزيز
خالد محمد الفضل
بحادث مروري أليم
وفي هذا المصاب الجلل
نتقدم بأصدق التعازي
إلى إخوة الفقيد وجميع
أفراد أسرته الكريمة
داعين المولى عز وجل أن
يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ومغفرته وأن يسكنه الجنة،
وأن يلهم أهله وأحبته جميعاً
الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

علي يحيى السفياني
أحمد الأشول، وفوزي غالب

واقع التعليم في اليمن

عبدالباري طاهر

في اليمن كما في الوطن العربي، قليلة هي الكتب التي تعالج أو تتصدى بموضوعية علمية لحال الامة والبلاد، وتشخص بدقة ومعرفة علل وأسباب تخلق أوطاننا العربية الغارقة في الجهل والتخلف والفساد.

وهناك علاقة متينة بين الجهل والأمية، بمعنييها الأبجدي والمعرفي، وبين تسيد الفساد والاستبداد.

إذا ما الجهل خيم في بلاد، رأيت أسودها مسخت قرودا (كوصف الشاع معروف الرصافي لحال الأمة في النصف الأول من القرن العشرين). ولا يزال الحال هو الحال كتوصيف الدراسات والأبحاث في هذا المجال.

قبل بضعة أيام أصدر الاستاذ الباحث والتربوي احمد عبده سيف كتابه المهم «واقع التعليم في اليمن تأثير العولمة ودواعي الاصلاح».

ومعروف أنه إذا كان التعليم في البلدان العربية متخلفاً وتقليدياً فإن اليمن تقع في آخر سلم هذه البلدان التي تصل الأمية فيها إلى الثلثين بالنسبة للأمية الابجدية، أما بالنسبة للأمية المعرفية فإنها تغطي بجلبابها الأسود ودخانها الكثيف نسبا أعلى بكثير من الثلثين.

الاستاذ أحمد عبدسيف تربوي قدير اشتغل بالتعليم منذ أمد، وشارك في تنشئة أجيال، وإعداد العديد من الدراسات والأبحاث عن الواقع الأليم للتعليم وحق الانسان في الحياة والمعرفة.

فقبل بضعة اعوام أعد منتدى الشقائق العربي، التقرير الموازي (تقرير الظل) عن حقوق الانسان، وكلفت من قبل الاستاذة أمل الباشا رئيسة المنتدى بإعداد التقرير عن واقع الاعلام والحريات الصحفية. بينما أعد الاستاذ الجليل أحمد عبده سيف، التقرير عن الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والمعرفية.

وكان مبحثه مائزاً عميقاً ودقيقاً بشكل يثير الدهشة والإعجاب. فهو مفكر عميق الغور وعالم جليل، محب للمعرفة والبحث ويمتلك تجربة في الحياة يشهد بها وعليها كتابه المنوه به.

يقع الكتاب في 141 صفحة. ويتناول بعد المقدمة أو يشتمل على أربعة فصول ففي الفصل الأول يتناول أو يدرس إعداد وتأهيل المعلمين.. ومجانية وإلزام المعلمين وسياسة مكافحة الأمية واستخدام التقنيات الحديثة، ومدى استيعاب النظريات الحديثة، وملاحظات قيمة ومهمة عن التعليم الجامعي، ويكرس الفصل الثاني للديمقراطية والتعليم، وصعوبة التحول الديمقراطي والانساق التعليمية في هذا التحول، كما يدرس في الفصل الثالث تاثير العولمة. ويضع الاسئلة الأكثر أهمية وجوهرية هل نتعرض لغزو ثقافي!؟ ويبني مدى الاحتياج لتنمية تكنولوجيا المعلومات، وإيجابيات يمكن الاستفادة منها. والآثار الايجابية والسلبية لتكنولوجيا المعومات وتقنيات الاتصال .ويختتم بحثه القيم بفصل عن انتاج الفلسفة التربوية والتعليمية. وكعادته ودأبه يطرح الاسئلة الأهم.

هل نحن بحاجة لفلسفة تربوية وتعليمية، مختتماً كتابه بشروط وتوصيات تعالج طبيعة أزمة التعليم وعوائقه.

والتعليم والتعلم هما القضية الرئيسة في مجتمعنا العربي واليمني بخاصة. فقضايا البناء والتنمية والديمقراطية والتحديث، كلها مرتبطة بالتعليم وتعميمه وحداثته.

من لغو القول الحديث عن بناء ديمقراطي أو تنمية أو تحديث في مجتمع تسوده الأمية المعرفية والأبجدية.

فشل الدولة العربية الحديثة، مجازاً، مرتبط اشد ما يكون الارتباط بعدم القضاء على الأمية الأبجدية، وتفشي وسيادة الأمية المعرفية، وكلاهما -الامية الابجدية والمعرفية- عائقان حقيقيان أمام بناء مجتمع حديث أو كيان حضاري.

إن فشل مشروع الدولة بمفهومها العلمي عائد إلى تخلف مجتمعاتنا، وهيمنة تركيبة ما قبل عصر الوطنية والدولة وهي، أي هذه التركيبة، إبنة شرعية للأمية.

اهتمام الباحث سيف بهذه القضية آت من إدراكه العميق لخطورتها ولتجربته في حقل التعليم كأستاذ وتربوي يعيش الهم التعليمي يومياً. وبثقافته واطلاعه المعرفي والميداني، يستطيع تشخيص الداء واقتراح أساليب ووسائل المعالجة.

وميزة الباحث أنه لا ينهل من بئر المعارف النظرية على أهميتها، وانما يفحصها ويدغمها في الممارسة اليومية والتجربة الحياتية من خلال عمله كتربوي ومعلم. فهو يكتب عن قضية معاناة دائبة ودائمة كما أنه يتعاطى مع أضرارها ومخاطرها. فالتعليم العقيم والقروسطي في اليمن لا ينتج معرفة ولا يخلق وعياً ولا يبني انساناً سوياً أو حياة سليمة فهذا التعليم الشّائه والبليد يعمق أزمة المجتمع ويركب الجهل ويوسع دائرة الفقر ويخلق حالة زائفة من التحضر والتعالم. يومياً يزداد عدد المتعلمين ويزداد معه أعداد الأميين الحقيقيين الذين يسخر منهم «حمار الحكيم».

قال حمار الحكيم يوما:

لو أنصف الدهر كنت أركب

لأنني جاهل بسيط وصاحبي جاهل مركب.

لقد رأى حجة الاسلام محمد بن محمد الغز أن الجهل عورة، وقرأ فيه دعاة التحرر والحداثة والنهضة عائقاً فعلياً امام النهوض بالأمة وتحررها وتحديثها.

وحال اليمن كما تصورته من خلال قراءة سريعة لكتاب التربوي والباحث حال مأساوية، فالأمية في تزايد مضطرد، وعجز المناهج التربوية والتعليمية لامراء فيه، وتعترف به الدولة وتشكو كشكوى مواطنيها المغلوبين على أمرهم.

لا يكتفي الباحث بتشخيص الداء «التعليمي»؟! وإنما يقترح بعض المعالجات في خاتمة كتابه فهو يدعو إلى:

1 – عقد مؤتمر وطني للفلسفة التربوية والتعليمية الوطنية.

2 – الاتفاق على ضمان مبدأ الشراكة المتساوية لجميع المهتمين بالأمر، أحزاباً ومؤسسات ونقابات. بحيث تكون الأزمة هما وطنياً تتجاوز المصالح الضيقة، ويرتبط بين القراءة الدقيقة لقيم ومثل الشعب وربطها بقيم العصر وتياراته وتطوره وتقدمه العلمي.

لا أريد، بل لا أستطيع في تحية متواضعة وخجولة، أن ألم بالقيمة الرائعة لكتاب العزيز سيف، فهو مرجع مهم وجهد علمي يستحق قراءة أكثر عمقا وتقصيا.

حين تقرن الرجولة بكيس القمح

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

قدر لنا أن نعيش في هذا الزمن الذي لا يحتاج فيه الرجل، كي يتميز عن غيره، غير كيس قمح يضعه على ظهره إن كان سكنه قريباً، أو على عربية ليجول به في الأزقة والشوارع والحارات وسط اندهاش الناس وتسمرهم في أماكنهم لهول المفاجئة وهم يرون رجلاً يدفع أمامه بكيس قمح في زمن ندر فيه مثل هذا المشهد. فكلما كانت المسافة أطول بين موقع الشراء وسكن المواطن وجدنا شعبيته في اطراد بين النسوة والأطفال والعجزة الذين يمر بهم وهو في طريقه إلى عرينه. الأمر الذي يرفع من منسوب رجولته، بحيث لا ينقصه، وسط هذا الإعجاب والانبهار بهذا الإنجاز الذي قل نظيره في هذا الزمن السيئ والرديء، غير امتطاء صهوة الأبجر (خيل عنترة ابن شداد) وامتشاق سيف أبو زيد الهلالي ووضع خوذة سيف الدين قطز على رأسه ليدخل حارته دخول الفاتحين على أهازيج الثكالى ووقع طبول العاطلين المنتشين بلقاء الغائب عنهم منذ عام ونصف، يوم أن فارقهم وعمره ألفين ومائتي ريال، إبان الانتخابات الرئاسية التي ذهب ليشارك فيها كحدث جلل وأبلى فيها بلاء حسناً ليعود إليهم عن عمر ناهز الستة آلاف وثمانمائة ريال.

لقد أصبح لهذا الكيس عند هذا العمر شأن عظيم، كون هذا العمر يقع بين عمر الحضارة الفرعونية، المقدرة بخمسة آلاف عام، وحضارة وادي الرافدين، المقدرة بسبعة آلاف عام. فكما هو الإقبال على آثار هاتين الحضارتين من خلال تدافع السياح على معالمها والتنقل في أكثر من موقع من مواقعها. نجد الإقبال هنا في المدن الرئيسية بالذات على زيارة أكياس القمح والدقيق في معارض التجار على أشده من قبل المعدمين والفقراء وأصحاب الدخل المحدود والعمال الذين هجروا قراهم وعائلاتهم بحثاً عن عمل يسد جوعهم. هذا الإقبال كما هو ملاحظ يزيد يوما فيوم، حيث نشاهد العديد من هؤلاء وهم يحاولون الاقتراب من تلك المعارض والمتاجر، علهم يلقون نظرة وداع ولو على بعد من تلك الأكياس، حتى لو لم يكن بمقدورهم أن يفرقوا بين القمح الحب والمطحون وبين الدقيق والسماد، فيما البعض منهم يتمنى لو يقترب أكثر ليلامس أحد تلك الأكياس، لا لشيء إلا ليقسم لزوجته وأولاده بالأيمان المغلظة أنه تمكن من الوصول إلى أحد تلك التماثيل الأثرية التي يضمها جناح التاجر حمورابي، ولامسه بالفعل. بعض الاقتصاديين ممن لهم خبرة ودراية بكيفية التخفيف من حجم البطالة الراهنة في البلد، من منطلق الإلمام بدراسات الجدوى، وجدوا أن بالإمكان تسخير أكياس القمح والدقيق في مشاريع استثمارية يتم من خلالها تشغيل الخريجين الذكور من حملة الشهادات الجامعية، وبالذات الذين أمضوا أكثر من ثماني سنوات في بيوتهم بعد التخرج بأسلوب استثماري متطور يضمن بقاء هذا المشروع لفترة أطول وبأدوات تقل تكلفتها كثيراً عن تكلفة مشروع الصالح

الذي وئد قبل أن يبصر النور وبالذات في محافظة إب. هذا المشروع الجديد لا يتطلب غير كيس قمح أو دقيق، زائد مظلة للخريج تقيه حرارة الشمس وأمطار الصيف، إضافة إلى كاميرا فورية. إذ الملاحظ تزايد عدد الناس التواقين لأخذ صور تذكارية مع تلك الأكياس، وبالأخص شريحة الموظفين، ليتذكروا من خلالها أيام زمان عندما كان الواحد منهم، وبالذات الخريجين حديثي الانخراط في العمل الحكومي، يستطيع في ذاك الزمن وعلى وجه التحديد عام 1986، شراء أربعة وثلاثين كيس قمح استرالي بمرتبه الذي كان حينها 2700ريال. الإقبال على التقاط الصور لا يقتصر على تلك الشريحة، بل يمتد ليشمل بقية الشرائح الاجتماعية الأخرى التي لا تستطيع هي الأخرى الاقتراب من تلك التحف النادرة والمكتشفة في النصف الثاني من العقد الأول للقرن الواحد والعشرين. فالعمال الذين لا يجدون عملاً في المدن الرئيسة، خاصة في هذا الظرف الاستثنائي الذي وصل فيه سعر الطن الحديد إلى ألف دولار، أي ما يقابل مائتي ألف ريال، نجدهم مضطرين لمقاطعة أهلهم وأولادهم في القرى التي غادروها بحثاً عن رزق، حرجاً من عودتهم بخفي حنين، خاصة وأن المعيار السائد للرجولة والفحولة ينحصر هذه الأيام في قدرة الرجل على إيصال طحين إلى بيته، أياً كان حجمه ووزنه. لذا فإن أجدى وسيلة لطمأنة الأهل في كثير من القرى، خاصة إذا ما توفر عمل حتى ليوم واحد، التقاط صورة تذكارية مع أحد الكيسين، شريطة أن يكون محمولا على الظهر، وإرسال تلك الصورة على الفور إلى الأهل والأولاد. بعدها لا حرج إذا ما ظل هذا العامل العاطل أسابيع أخرى دون عمل حتى يأتيه الفرج ليعمل فيه يوما آخر يتمكن من خلال أجره من التقاط صورة حديثة، ولكن هذه المرة بوضعية أخرى وبكيس آخر هو الأجدر بحمله، وليكن "أرز بسمتي" عالي الجودة. مشكلة هؤلاء العمال، وغيرهم ممن ضاقت بهم سبل العيش وسدت في أوجههم كثير من الأبواب، لا تتوقف عند معاناتهم وانتظارهم الممل لأية فرصة عمل قد تظهر في الأفق بين فترة زمنية وأخرى، بل تكمن في عدم قدرتهم على تحمل معاناتهم اليومية إلى ما لا نهاية؛ إذ ينتاب البعض منهم حالة من الرفض لهذا الواقع، يصل إلى حد التمرد عليه، خاصة عندما تصل قناعتهم لدرجة يجدون عندها الوضع الذي يعيشون فيه وقد بلغ به السوء حداً يصعب عليهم عنده مجاراته. الأمر الذي يفسر ظاهرة اختفاء العديد من هؤلاء عن قراهم، وهم في ربيع العمر وأوج العطاء، تاركين وراءهم أفواها جائعة وبطونا خاوية، لأمهات وآباء وأخوات وربما زوجات وأولاد، جميعهم في أمسّ الحاجة لمن يطعمهم ويسهر على رعايتهم. هذه الظاهرة ناجمة في الأساس عن انكسار العديد من الفقراء في هذا الزمن الذي يصعب فيه على الفقير أن يظل واقفاً على قدميه دون ترنح أو سقوط، خاصة وهو يتلقى الضربات من كل الإتجاهات؛ زمن رأينا فيه كيف يتوارى هذا الفقير مرغماً عن أعين أهله وأبنائه، بعد أن تكون جميع الأبواب والمسالك المشروعة قد صدت في وجهه. ربما يشكل هذا الهروب أعلى درجات التعبير عن الاستياء والسخط والرفض للواقع المزري الذي يعيشونه. إلا أنه تعبير خاطئ وهروب إلى عنوان خاطئ أيضا حتى وإن حصرت الاختيارات بين الأمرين: الفقر، أو فقدان الذاكرة المتعمد؛ كون اتساع دائرة هذه الظاهرة تخلق واقعاً جديداً هو ما يطلق عليه بالوضع الكارثي، سيما وأن تركيبة السلطة في هذا البلد هي غيرها في أي واحدة من الدول الاسكندنافية التي سيقلقها ويقض مضجعها تصرفات مواطنيها إن هم أقدموا أو فكروا بمثل هذا السلوك. إذ سنجدها تشرع في دراسة هذه الظاهرة وتعمل على معالجتها تجنباً لأي نقص في معدل الناتج القومي السنوي الذي قد ينجم عن خروج هؤلاء عن دائرة الإنتاج، وفي الوقت نفسه يشكلون عبئاً على الدولة من منطلق أنها مسؤولة عن ضمان معيشتهم، سواء كانوا في حالاتهم الطبيعية أم فاقدي الذاكرة. في واقعنا المعاش ربما يسعد الدولة أن يفقد غالبية مواطنيها ذاكرتهم، طالما لا يترتب عليها من جراء ذلك أي التزام، مما يؤكد أن كل شيء في واقعنا مختلف، وكل شيء فيه مركب بوضعية معكوسة تجعلنا لا نتعجب ونحن نرى كيس القمح وقد أضحى عنواناً للرجولة (خاصة إذا ما حصر هذا العنوان بأصحاب الدخول المشروعة) وصمام أمان يقي الأسر الكثير من الأخطار في ظل هذا الوضع الذي اختلت فيه الموازين واختلط فيه كثير من الأوراق. وضع ما أحوجنا فيه لأن نستحضر أرواح الصعاليك التي سادت العصر الجاهلي؛ أرواح أولئك الذين احترفوا الصعلكة لإنصاف الفقراء والمظلومين من خلال انتزاع حقوقهم من سارقيهم وناهبي أرزاقهم وأحلامهم.

تلك الظاهرة التي كانت نتاجاً للقهر والغطرسة والاستئثار بكل مقومات الحياة. فلكي نبتعد عن سلوك ذلك العصر بشقيه المتسلط والمنتصر للحقوق، علينا سرعة معالجة الاختلالات وسد الفجوات المعيشية الناجمة عن الألم الذي يعاني منه الأغنياء جراء التخمة التي يشكون منها، والألم الذي يعاني منه الفقراء نتيجة الجوع الذي يعضهم ويعض أولادهم ليل نهار. نحن في وضع لا نجد فيه صورة من صور الحياة الطبيعية التي عهدناها. كل شيء فيه تغير وكل شيء فيه تبدل لدرجة أن القابض على قيمه ومثله وأخلاقياته في هذا الوضع السيئ والمخيف كالقابض على الجمر.

استعادة الوحدة..؟

أبوبكر السقاف

ينادي بعض الساسة باستعادة الوحدة، أي استعادة وحدة 22 أيار/ مايو، وبذلك سنتقدم من حقبة سياسية جديدة، تلغي كل أوضار واقع اليوم، الذي ترفضه كل جهات العقل والروح، مع أن هذا الواقع قد أظهر أن المتقدم 5/22 قد كشفت الممارسة السياسية أنه كان مليئاً بالفجوات والثقوب القاتلة. وتقديمه اليوم كما لو كان غاية الأماني إنما هو استهواء ذاتي يلازم أصحابه حتى بعد أن تبين لهم بالتجربة العلقم أنه شديد القسوة حتى الموت.

وبذلك يعود بعضنا إلى معنى راسخ في لغتنا أن المتقدم هو الماضي وهو المتأخر في منطق التطور. ومن مستبطنات الوعي العميق أن العصر الذهبي وراءنا، والزمان تقهقر مستمر، والقداسة هي التي تضفي دائماً على نقطة البدء، في ما يمكن أن يوصف بأنه عبادة البدايات . ونجده ماثلا في غير ثقافة. ويقوم الوعي التاريخي بتجاوزها بوساطة وعي نقدي.

إن من يريد استعادة الوحدة، التي تؤكد كل الوقائع أنها لم تكن، أو كما كان أحد الزملاء يقول إنها تمت ولم تتحقق أو تنجز، إنما يتمسك بدور له ماض، ويريد بسطه على المستقبل، بعد أن تغيرت كل معادلات السياسة، وقواعد اللعبة. فالصيرورة السياسية، المجتمعة خلقت أطرافاً وشركاء عديدين وغيرت البيئة السياسية بمجملها* عندما قال هيراقليطس: «إنك لا تنزل النهر مرتين، لأنها المياه الجديدة تتدفق باستمرار». فهو إذا مثل «الشمس كل يوم جديدة». بيد أن الحنين إلى الماضي شيمة بشرية أصيلة. وإذا لم نوافق فرويد في تشاؤمه بأن هذا في جوهره حنين إلى رحم الأم، أي إلى انتقاء مبدأ الواقع، الذي يقمع مبدأ اللذة، فإنه لا شك يمثل توقاً إلى سكينة مفقودة وإرادة جارفة للتخلص من كدر الواقع وقلقه.

ثم أن هذه الاستعادة من أفق ماض قريب ليست بعيدة بل لعلها مضمرة في قول يتكرر دائماً في هذي البلاد منذ 5/22، أقصد القول بأن هذه الوحدة استعادة أو إعادة توحيد.

والحال أن هذا أيضاً وهم راسخ، فالاستمرارية غير قائمة في أي واقع سياسي، لأن الزمان فاعل أصيل في الكائن الحي وفي الجماد وفي المجتمعات الإنسانية، وهو يلد الجديد دائماً. ولو طبقنا مبدأ الإعادة على تاريخنا العربي الاسلامي، فأي وحدة نستعيد؟ الخلافة الرائدة أم الدولة الأموية؟ الدولة العباسية؟ وإذا ما أردنا أن تكون العودة إلى نسق مذهبي ديني، فهل سنختار تجمع أهل السنة أو الشيعة أو الخوارج أن التشبث بلحظة تاريخية يسبقه دائماً، جعلها مثلا أعلى، وإهمال كل شروط اللحظة، وتعذر استعادها وشروطها، ولذا يختصم حتى الموت أصحاب اللحظات على الماضي حتى اليوم، فيكون المغيب هو الحاضر الذي يختلفون عليه، فتضاعف غربة أصحاب اللحظات- المثل عن الماضي والحاضر.

إن صيرورة صفقة الوحدة خلقت واقعاً جديداً بعد العام 1994، أحدثه هذه المقاومة السلمية في الجنوب بقدراتها الفائقة على التنظيم ووضوح رؤيتها لحاضر الجنوب بعيداً عن أحلام الاستعادة المستحيلة. وهي مرفوضة من قبل الحركة السلمية، ومن قبل نظام 94/7/7 لأنه يرى حتى في أبسط استجابة لمطالب الشعب خسراناً مبيناً مادياً ومعنوياً، فهو لا يقدر البتة على تصور وحدة حتى بشروط 5/22 التي شن حرباً لإسقاطها. ومن هنا فإن في حرب لتسليم مغانمه وإكليل غاره للمهزوم تقوم على أوهام أحلام اليقظة، ولا تليق بمن يفكر في الشأن العام إن كان جاداً.

إن عودة لغة الحرب أبلغ دليل على أن الاستعادة المستحيلة لا تصلح نقطة البداية في أي حل للقضية الجنوبية، كان عنوان افتتاحية صحيفة «26 سبتمبر» الصادرة في 2008/3/6 والصحيفة تصدرها القوات المسلحة -إدارة التوجيه المعنوي والسياسي «الوحدة أو الدم!».

والتوجيه والإرشاد القوي صفتان نقلهما الراحل فتحي رضوان عندما تسلم منصبه الوزاري بعد حركة يوليو 1952 في مصر، وقد قلد بذلك ألمانيا النازية. هذا أصل ففرع هذه الوزارة وأختها الادارة.

2008/3/8

* هناك مفكرون أو فلاسفة أو فنانون كبار لكل العصور وبدلالة عامة رمزية تشير إلى أن ما اجترحوه وابتكروه كان ولا يزال جزءاً هاماً من «رأس المال الرمزي» لغير ثقافة وغير عصر، ولكن من الصعوبة بمكان الزعم بأن هناك من السياسيين من تصدق فيهم الكلمات نفسها، فالسياسة هي جزء من العقل العملي، وهذا أسير عصره، دون أن يعني هذا أن لا يوجد من يعين في غير فترة من فترات سير الزمن السياسي وشروطه ومحدداته دائماً. وحتى صفة الزعيم التاريخي، لا تصلح إلا لمرة واحدة، وتكون مرتبطة تاريخياً بتاريخية صارمة، ونذكر بعبارة ساخرة مشهورة في السينما المصرية للراحل يوسف وهبي «الشرف زي عود الكبريت، ما يولعش إلا مرة واحدة».

بعد نحو عام من المقاومة السلمية

ودعت المقاومة السلمية الجنوبية عامها الأول. ومن الواضح أنها، رغم كل ما يقال ورغم الوعيد الدموي الذي لا يكل من التكرار في الحديث الرسمي وغير الرسمي عنها، قد بلغت سن الرشد السياسي، وراكمت في خلال العام المنصرم خبرة متوجة بدم الشهداء وعذاب المسجونين والملاحقين، وهذا لون من الرشد يصعب إلغاؤه أو تجاوزه من قبل كل الذين يريدون إما وأد هذا الفعل السياسي الجميل والشجاع أو من يرومون أن يكونوا أوصياء عليه. وهو حدث تاريخي بامتياز خلقه الشعب فهو وحده صاحبه، وهو من يقرر مسيرته ومآله ومصيره. ولذا فإن المقاومة بحاجة إلى مزيد من تشكيل هيئات وكيانات تقدم على ممارسة الديمقراطية في مستوياتها كلها، حتى تكون صورة أمينة لواقع الرفض وإمكان تجاوز الواقع القائم. وفي هذا السياق لا مكان للتساؤل بله التشكيك في إمكان استمرار المقاومة. إذ يشهد واقعها واتساعها على أنها صدرت عن طول اختمار أوجد نضجاً وعمقاً عن الأفراد والجماعات؛ لأن طوقاً مدمراً من الظلم جمعهم في صعيد واحد، فوحّدهم على اختلاف آرائهم وانتماءاتهم الفكرية والحزبية والجهوية، فقد تعلموا في مرحلة اختمار الوعي الطويلة أن التعريف الذي يجمعهم ويدمجهم في هوية سياسية واحدة اسمها الجنوب والقضية الجنوبية، هو الظلم والمظلومون، فرادى وجماعات وجهات. ولم تعد المشكلة اليوم في السياسة اليمنية رد المظالم، وهو غير وارد، ولا المعالجات بالقطعة، ولا التمثيل الرمزي للجنوب في دوائر السلطة أو مضاعفة عدد الوزراء والسفراء من الجنوبيين، لأن بقاء النظام الذي صنع كل هذه المظالم والعاهات السياسية والأخلاقية يحول بين كل نية حسنة إن وجدت والتنفيذ، وقبل ذلك وبعده لا يمكن أن يكون شعل الحرائق هو نفسه الذي يرشح لإطفائها، لاسيما وأن أبسط إصلاح يصطدم بمصالح راسخة للقاعدة الاجتماعية لنظام 94/7/7، والنصر لا يعرف مفهوم التنازل.

إن الفشل المدوي لتجربة صفقة الوحدة لم يصدر عن قصور في هذا الجانب أو ذلك منها، بل في أنها قررت ودبرت في غياب كامل لمبدأ التمثيل الديمقراطي للشعب في الجنوب وللشعب في الشمال، في زمن رسخت فيه مبادئ حقوق الانسان، وفي مقدمتها حق التصدي للظلم وحق تقرير المصير: للفرد والجماعة والأقوام والشعوب. كانت الوحدة فرضاً من أعلى، انفجر باختلاف الفرقاء، ولو كانت تمثيلاً لإرادة الناس العامة لما منيت بالفشل، بعد أن أصبحت ميداناً للصراع بين أصحابها مالكيها، وفجرت لذلك مشاكل التفاوت في التطور السياسي والاجتماعي والثقافي، بين شعبي الجنوب والشمال. وهي وحدة لا يمكن استعادتها في صيغة 1990/5/22، فهذه تاريخ محض، أي لا يمكن استعادته. إن الممكن الوحيد هو أن يقرر الجنوب مصيره. وانطلاقاً من واقع جديد عنواناته: الحرية والمساواة والاخاء، يمكن استئناف الوحدة. أما استمرار هذه الوحدة القائمة، التي تستنجد كل بضع سنوات بـ«الوحدة أو الموت» وطقوس التعمير غير المسيحي بالدم، وتحتاج إلى كل هذا الظلم العميم وعربدة الغطرسة والجهل في تضاعيف الحياة اليومية، فإنه يستحيل أن يكون أمراً يقبله العقل العملي السياسي، والعقلانية الأخلاقية، والمبادئ المؤسسة للعمران والحضارة.

2008/3/18

أ.س

* أطالب بجعل يوم المولد النبوي الشريف عطلة رسمية، وليس في الأمر بدعة، ضلالة البتة كما يقول بعض المرجفين. وتحية لتهامة وحضرموت وعدن والمركز الثقافي المصري بصنعاء.

سياسة الاعلام الرسمي.. أخطاء قاتلة.. والسير إلى الهاوية

سعيد صالح أبو حربة

ما زالت سياسة الإعلام الرسمي تعتمد خطاً واحداً وثابتاً منذ ما بعد حرب 94م وحتى اليوم، يركز على نبش وإثارة كل ما هو سلبي ومعيب في تجربة النظام السابق في الشطر الجنوبي، وإغفال كل ما كان إيجابيا، ثم الإسهاب في التذكير والتطبيل لكل ما كان في الشطر الشمالي قبل الوحدة ووصفه بالايجابي الخلاق، مما يصور للمتلقى وكأن الدنيا كانت برداً وسلاماً و"سمن على عسل" في الشمال، بينما كانت ناراً وجحيما في الجنوب.

إنه وإن كان مثل هذا الأمر مقبولا أو مسكوتا عن عيوبه ومصائبه في الماضي القريب لاعتبارات عدة، فإن من غير المنطقى ولا المعقول أن يتمادى القائمون على الإعلام في الاستمرار بهذا الخط المعوج من دون الالتفات إلى عواقبه الجمة على مجمل الحياة السياسية في البلد وعلى النسيج الوطني والاجتماعي الوحدوي، وخاصة في ظل ما تشهده المحافظات الجنوبية من حراك وتململ، إلى حد جعل بعضا ممن هم من أكثر الناس حماسا ونضالا لأجل الوحدة يدعون إلى الانفصال.

ولعل مما زاد الطين بلة هو ما دأب عليه الإعلام الرسمي في الآونة الأخيرة، ليس على فتح صفحات كثيرة مما يعتقد أنها سلبية وحسب، بل واتجاهه المتعمد والفاضح مع الأسف إلى قلب الحقائق وتشويه الصورة بشكل يجعل حتى بعض ما كان يعده الجمهور من قائمة المنجزات أو الإيجابيات عملا سلبيا وفوضويا وقمعيا، وهو ما يجعل المرء يستغرب مما ينتظره هؤلاء المشرفون والموجهون لهذا الإعلام من نتائج لهذه السياسة، وهل مثلا يتوقعون تأييدا ورضاء واحتراما وتقديرا من قبل نائب رئيس الجمهورية، أو أمين عام المؤتمر الشعبى العام، أو مئات القيادات الجنوبية فى الحكومة ومجلس النواب ومجلس الشورى والمؤتمر الشعبى العام، ممن كانوا من قادة النظام السابق المغضوب عليه ليلا ونهارا فى الإعلام الرسمى.

اننا نتساءل صادقين ومخلصين ولكن مندهشين: ألا يوجد عاقل يضع حدا لهذا الإسفاف الذي يعمق الجرح ويسيء جدا إلى الوحدة ونسيجها الاجتماعي؟ أم أن هؤلاء نسوا أن القوم عرب فى طبعهم وأن الجميع في الهم شرق؟

إن من شأن مثل ذلك في أول الأمر وتجاه شخصيات الجنوب التى تتحمل مسؤوليات فى النظام الحالي هو تأييد ما يقوله العاديون من أنهم مجرد مسؤولين على الورق وفي الإذاعة والتلفزيون، ولكنهم في الحقيقة ديكورات لا أقل ولا أكثر وبالتالي فإن هذا الأمر جد خطير.

قبل أقل من أسبوع شاءت الصدف أن أكون في زيارة صديق عندما كنا معا نشاهد القناة الأولى وهي تبث برنامج "إبحار"، حيث برز للتو انفعال وغضب هذا الصديق من أسلوب تقديم إحدى الشخصيات المناضلة من أبناء الجنوب، وكيف تم دبلجة حديثه ثم نوعية المذيع الغريب والصغير. وصعقت عندما بادرني الصديق بأنه إلى الأمس كان ينكر على المعارضة العراقية لجوءها إلى الخارج والاستعانة به لإسقاط النظام في بغداد. ولما عاتبته على ما فهمت من كلامه بأنه أصبح في الخط الآخر الذي لا يلوم فإنه أقسم الأيمان المغلظة بأنه من أشد الوحدويين إلى هذه الساعة، ولكن يجد نفسه محرجا كل يوم أمام عشرات الأسئلة ممن هم حوله وقولهم عما يريده هذا الإعلام بالضبط...

واعتمادا على قول هذا الصديق الذى أضم صوتي إلى صوته من حيث الدعوة إلى أهمية مراجعة سياسة الاعلام الرسمى الذى يتصف بالعبثية والسوء ويخرب النسيج الوحدوي. نعم ومن على منبر صحيفة "النداء" الغراء ندعو كل الشرفاء بل ندعو الأخ رئيس الجمهورية إلى اتخاذ موقف وإجراء تجاه هذه البلوى الإعلامية. كما نتمنى عليه أن ينأى بنفسه وقيادات النظام من الخوض فى سلبيات الماضي عند مخاطبة الجمهور أو القيادات الحكومية والعسكرية، حيث أن الوحدة قد جبّت ما قبلها. ولأننا وحدويون إلى العظم وحفاظا على هذه الوحدة التي ناضلت من أجلها أجيال عديدة من الشعب اليمني نجد لزاما علينا أن نصارح ولاة أمورنا بما نرى أنه خطر محدق بوطننا ووحدتنا.

إنه وحتى يوفق الله بلقاء عام وصادق لكل القوى الفاعلة والخيرة في الوطن اليمني للوصول غالى حلول للأزمات الراهنة، فإن أول خطوة هي الابتعاد عن التجريح والإساءات والمكايدات، وخاصة ممن يملكون القوة والمقدرة ومن يملكون وسائل إعلام الدولة.

إن من شأن ذلك أن يسهل التقارب والتفاهم الذي نحلم به للوصول إلى خارطة طريق يمنية خالصة تخرج البلد من حمى الأزمات والشدائد إلى روح المحبة والخير والتقدم.

وفي النهاية نحب أن نذكر الأخ الرئيس بأن له تجربة رائدة فى هذا المجال، إذ حاز رضا وتأييد ودعم غالبية الجمهور على مستوى الوطن إبان أزمة ما قبل حرب 94م عندما اعتمد لغة العقل ورفض الانجرار وراء لغة التجريح والبذاءة والاساءة.

دعوها فإنها منتنة!!

شفيع محمد العبد
Shfm733@hotmail.com

القضية الجنوبية والتي هي نتاج طبيعي لحرب 94 التي قضت على المشروع الحضاري والسياسي (الوحدة)، باتت اليوم أمرا واقعا لا يمكن لأحد تجاوزه أو المزايدة عليه أكانت السلطة أم المعارضة أم حتى الجنوبيين ذاتهم، الذين يحتشدون ضمن ركب الحراك السلمي. ومن المسلمات أن الشارع الجنوبي هو صاحب الحق في اختيار مستقبله وتقرير مصير قضيته، التي جعل منها قضية حية، بفضل الوعي الذي يمتاز به، واختياره للنهج السلمي للنضال والتعبير عن رفضه للواقع المفروض ظلما؛ وهو السلم الذي أبت قوى الحرب صاحبة الثقافة العدوانية إلا أن تخضبه بالدماء، لتؤكد وبكل جبروت أنه لا يروق لها العيش إلا على روائح الدماء. الشارع الجنوبي يملك الحق وله وحده اختيار الحل بعيداً عن حوارات الصالونات والغرف المغلقة.

منذ انطلاقة الحراك الجنوبي عقب الحرب الظالمة وليس كما يريد البعض أن يؤرخ له ليجعل عمره عاماً واحدا. وللتأكيد اسألوا عن دماء بارجاش وبن همام والمنتصر والزبيدي، منذ الانطلاقة فضل الجنوبيون الوسائل السلمية والديمقراطية بعيداً عن ثقافة العنف وقوانين القوة واستعاضوا عنها بثقافة التصالح والتسامح وقوانين التضامن والتلاحم. وكانت مهرجاناتهم واعتصاماتهم تتعرض لمحاولات من خارجها لحرفها عن طورها وطابعها السلمي. وأذكر في اعتصام 7 يوليو العام الماضي في ساحة الحرية كيف حاولت مجموعة (دخيلة) إثارة المعتصمين من خلال رفعها لأعلام وشعارات الحزب الحاكم. إلا أنها فشلت في هدفها وعادت أدراجها تجر أذيال الهزيمة لمن حرضها ودفع بها.

الشارع الجنوبي يدرك أن السلطة وجهات أخرى لن تدعه يمارس نضاله السلمي دون مضايقات وتعسفات وأعمال شغب.

ما حدث في الضالع من شغب وعنف وإفشال لمهرجان المشترك ظاهره خطيرة وإن جاءت من خارج بوابة الحراك الجنوبي فتلك مصيبة، وإن كانت من عمق الحراك فالمصيبة أعظم. ما حدث يستدعي الوقوف أمامه بمنطق التصالح والتسامح وعقلية النضال السلمي. ليس لمصلحة الشارع الجنوبي أن يستعدي أحدا، فصاحب الحق دائماً يتقبل الآخرين دون أن يرضى ضيم على نفسه أو يتنازل عن جزء من حقه.

فطالما نحن نناضل ونرفض الإقصاء والإلغاء والتعسف، فيجب أن لا نرضاه لغيرنا حتى ولو كان هذا الغير هو من أعلن الحرب علينا وشارك فيها. دعوهم يعبروا عن رأيهم ويقولوا ما يشاءون وفق فهمهم للقضية الجنوبية.

لا نريد للحراك أن ينتج لنا مواجهة (جنوبية - جنوبية) ولو على مستوى النفوس في حدها الأدنى.

المرحلة تتطلب تطوير الحراك الجنوبي بما يضمن تحقيقه لأهدافه. والتطوير المنشود يتضمن وضع آلية سياسية أو رؤية تكون بمثابة حامل سياسي ومرجعية تنظيمية على طريق اختيار قيادة للحراك. لأن أي عمل سياسي أو جماهيري لا بد له من قيادة ومرجعية سياسية. وما هو موجود حالياً رموز للحراك تتسابق على المنصة وميكرفونات المهرجانات وإلقاء الخطب العصماء والحماسية. وأنا هنا لا أسيء لأحد بقدر حرصي على تنظيم الحراك، حتى لا تصاب الجماهير بملل من تكرار الخطاب نفسه وغياب القيادة. وحتى لا تصبح المهرجانات والاعتصامات الجنوبية هدفا لمتربصين غير السلطة.

والله من وراء القصد

الأجنحة المتغطرسة!!

اسكندر شاهر سعد
eskandarsh@yahoo.com

كان صاحب "الأجنحة المتكسرة" الحالم الجميل، جبران خليل جبران، يقول في مغتربه إن الحالة التي يخشاها ويتبرم منها هي التي تُبدي له الشرق "تارة كعجوز فقد أضراسه وطوراً كطفل من دون أضراس".

وليس بغريب على صاحب "النبي" أن يُقلقه حال الشرق وهو في أتون الغرب يُبلغ رسالته في قومه وغير قومه فتصل مكتملة المعالم إليهم وتصلنا منقوصة مجتزأة مشوهة، تصلنا بضاعة كساد كامرأة ثيّب في جماعة هوايتهم فضِ البكارات.

جبران لم يكن يمنياً ولا يمنياً، وربما لو كان أحدهما لكان قد فقد أضراسه بعد عقله الذي هداه إلى "اليسار"، حيث جهة القلب الذي لم يكن قبلة إلا لشعراء بحجم جبران.

لو كان جبران قد رأى الأجنحة "المتغطرسة" في سماء اليمن الحالي "الشرقي" حتى الثمالة و"الغربي الأميركي" حتى ينقطع النفس، لشرب من مياه الأحمر والعربي والمتوسط، وأعجبه العجوز الذي فقد أضراسه والطفل الذي دون أضراس، ولن يعتريه القلق مطلقاً، ولن يكون بحاجة إلى رفد الذاكرة العربية والشرقية والغربية بتلك المكتبة الرومانسية المشرقة حتى اليوم.

وبوصفنا من اليمن الذي ينعم بالاستقرار والطمأنينة وينعم أبناؤه بالخير الوافر والعيش الكريم والحياة الرغيدة، فإن من واجبنا أن لا نقلق، وبالتالي لا داعي لأن نكتب تعبيراً عن قلقنا، وما هؤلاء القلقون وخاصة من الكتاب الموتورين –أمثالي– إلا مرضى نفوس وعقول وقلوب وطلاب بذخ وعشاق نكد، ودواؤهم الشافي ليس في المشافي العاجزة عن علاج أمراض نسيتها الشعوب وردمتها المجتمعات كالملاريا والسل، وإنما في الشرب من مياه الأحمر والعربي المحتلين اللذين تسيطر عليهما جحافل سنحان وواشنطن في لوحة كاريكاتورية أقل إضحاكاً من لوحة سيوف ورماح المصريين في مواجهة مدفعيات نابليون.

الأجنحة المتغطرسة التي من حُسن حظ جبران أنه لم يرها ولم يكن على موعد معها مثلنا، تنفض عن غبارها كل يوم كاشفةً عن وجه المسؤول الذي ستحاكمه قريباً ثورة الجياع عندما تنتصر للبطون الخاوية والعقول المصادرة والقلوب التي اشتاقت للنبض خارج غرف الإنعاش.

الأجنحة المتغطرسة لن تعترف بشرعية وجود غيرها في هذا الوطن ولن تعترف بقضية أحد من أبناء هذا الوطن الذي سئم زفير الفاسدين ولا تزال الأجنحة المتغطرسة تملأ آذاننا بـ"لوز لا يحسُن" هضمه من خلال إعلام ينتمي إلى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي يردد أسطوانات مشروخة، ويقول دون حياء إن حل القضية الفلسطينية أو الخلاف الفلسطيني بات في "القربة" ولم يبق إلا أن نضعها حامية ساخنة في بطن هنية وعباس بن فرناس.

وأما نحن، البذخون الموتورون، الجنوبيون والشماليون المشرقون والمغربون، فالبحر من أمامكم والأجنحة المتغطرسة من ورائكم. فلا فرس ولا ميدان.

لقد أزف الموعد، وآن للجياع أن ينفضوا عن أنفسهم وحياتهم شبح الأمل المجوج ويعلنوا ثورتهم، فلا عجوز فقد أضراسه ولا طفل دون أضراس وإنما عجوز فقد إحساسه وطفل دون إحساس!!

"تقرير المصير" و"الوحدة أو الموت".. وجهان لعملة واحدة

طاهر شمسان
tahershamsan901@hotmail.com

"قاتلنا ضد الحزب الاشتراكي لأن بعض قياداته أعلنت الانفصال. مع أنني اليوم أكثر قناعة بأن إعلان الانفصال هذا قد يكون دُفع إليه الحزب الاشتراكي بسبب بعض أعمال السلطة والتي لم تكن واضحة لدينا آنذاك..." حميد عبد الله بن حسين الأحمر

حقق اليمنيون وحدتهم سلميا في 22 مايو 1990. وخلال أقل من عامين تبين لقيادة الاشتراكي أن دولة الوحدة لا تسير في المسار المتفق عليه. وبعد اعتكافين صامتين لم تجد هذه القيادة من وسيلة للتصحيح سوى إخراج الأزمة إلى العلن لإجبار قيادة المؤتمر الشعبي العام على تغيير نهجها في إدارة الدولة والسياسة العامة.

ومن جانبها لجأت قيادة المؤتمر إلى تنشيط الموروث التاريخي للصراع بين الشطرين واستخدامه في الأزمة السياسية، متكئة على تفوقها البشري ووضعها التحالفي الممتاز مع التجمع اليمني للإصلاح، واستعدادها المسبق للحرب. وعندما أيقنت أنها لن تكسب المعركة في مربع السياسة أقحمت القوة العسكرية القهرية لإنهاء دور الحزب الاشتراكي اليمني في الحياة السياسية، وإعادة صياغة الوضع اليمني لأهداف أسرية عائلية أصبحت مكشوفة الآن للجميع.

عشية إعلان حرب 1994 لم تكن السلطة الشرعية للرئيس صالح، وإنما لمجلس رئاسة خماسي منقسم على أساس شطري. وسبب انقسامه خلاف ليس حول الوحدة، وإنما حول دولة الوحدة. والأغلبية العددية التي أيدت الحرب في البرلمان كانت –بحكم التفاوت في عدد السكان– أغلبية شطرية معظمها من شيوخ القبائل والعسكريين وخطباء التجمع اليمني للإصلاح. ودارت الحرب بين جيشين شطريين كلاهما يحتفظ بتركيبته وتكوينه قبل الوحدة. واليمنيون جميعا كانوا يتحدثون عن واقع اقتصادي واجتماعي لم يتوحد بعد، وعن نفوذ لشرائح اجتماعية وقبلية في الشمال، يقابله نفوذ لشرائح ذات سمات مختلفة في الجنوب.

ثم أن إعلان جمهورية اليمن الديمقراطية جاء تاليا وليس سابقا للحرب. والبيض، الذي يُتهم الآن في الجنوب بأنه تسرع في تحقيق الوحدة، هو نفسه الذي تأخر في إعلان الجمهورية المذكورة. وهو لم يقدم على هذا الإعلان إلا بعد أن رفض الرئيس صالح قبول مبادرته لإيقاف الحرب، مُصرًا على تسليم نفسه لأقرب قسم شرطة، علما بأنه لم يكن في الجنوب قسم شرطة واحد ولا حتى جندي مرور ينفذ أوامر الرئيس صالح ويعترف له بشرعية الحرب. وبالمقابل لم تكن أقسام الشرطة في صنعاء تعترف بالبيض كنائب للرئيس حتى عندما كان يسكن في القصر الجمهوري بشارع جمال. فالوحدة لم تكن قائمة فعلا إلا بصيغة العلم والنشيد بدليل أن حرب 1994 دارت لمدة سبعين يوما في أراضي الجنوب، وليس في اليمن كله، وكانت نسخة معدلة لحروب زمن التشطير.

كان الرئيس صالح يعتقد أن حرب 1994 ستخلق حالة "تعزّية" تمتد من مدينة القاعدة إلى حدود المهرة مع سلطنة عمان. لكن الحراك الجنوبي أثبت أن جميع قرى الوطن الواقعة ما بعد "الشريجة" جنوبا لها خصوصية مختلفة، وأن مائة وثلاثين سنة من العيش في ظل الاحتلال البريطاني أنست الجنوبيين عادة الدعاء للحاكم الظالم من على منابر الجمعة. والذين كتبوا قصائد المديح لأبي أحمد في حضرموت وعدن يعلمون أن أبا الأحرار استهل حياته بمدح الإمام وانتهى إلى:

إن القيود التي كانت على قدمي
صارت سهاما من السجان تنتقم

ومع كل ذلك لا أحد في الشمال يقف مع دعاوى الانفصال وما يسمى بحق تقرير المصير الذي يتحدث عنه النوبة في الجنوب. فالشعب اليمني شعب واحد بحكم الجغرافيا والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة. والانفصال ليس له آفاق، وسيجلب الكوارث للشماليين والجنوبيين على السواء. غير أن أحدا لا يستطيع أن يدافع عن وحدة أسستها الدبابات والمدفعية، إلا إذا كان انفصاليا بالمعكوس، لا يرى في الجنوب غير مناطق نفوذ ومصالح، أو كان مواطنا من الدهماء التي صدّقت ولا تزال تصدق أن الجنوبيين كانوا على شفا حفرة من الموت، وأن علي عبد الله صالح هو الذي أحياهم وأطعمهم من جوع وآمنهم من خوف، وأن الحراك الجنوبي هو نكران للجميل وعض لليد الممدودة إلى الأفواه الجائعة.

إن القسر –بأي وسيلة– عمل مضاد للوحدة، فضلا عن كونه ممارسة غير أخلاقية تهدد الوحدة الوطنية للبلاد في الصميم. فالوحدة الحقيقية لا تقوم إلا على التفاهم والمصالح المشتركة. أما إذا قامت على القهر تحولت إلى احتلال عسكري يؤدي بالضرورة –عاجلا أم آجلا– إلى بروز مقاومة ضده. وإذا كان الشماليون يتعلقون بالوحدة كمصلحة عامة، فعليهم أولا أن يدينوا حرب 1994 كمفسدة خاصة ألقت بظلالها الكئيبة على الجميع، وأن يعترفوا بالطابع السياسي للقضية الجنوبية، التي لا يمكن أن تحل إلا على أساس سياسي، وليس بشراء الذمم وتوزيع السيارات والمناصب و"البقع". والحل السياسي يعني أن يتوافق اليمنيون جميعا على دولة تساوي بينهم في المواطنة وفي الحقوق والواجبات، وتنهي صراعاتهم العبثية، وتوجه طاقاتهم ومواردهم لمواجهة تحديات المستقبل. أما دولة 7 يوليو –إذا جاز أن نسميها دولة– فهي ليست أكثر من لجنة ترعى مصالح غير مشروعة لأقلية متنفذة مستبدة متغطرسة شعارها الضمني "الحكم صار لنا ومن بعدنا الطوفان".

يقال: "المنتصر هو الذي يكتب التاريخ. والحقيقة هي أول الضحايا". وقد هزم البيض وانتصر الرئيس صالح في حرب 1994، وعلقت صوره في كل مكان في الجنوب، الذي أصبح بلا رموز؛ مع أن الجنوبيين لا يزالون إلى اليوم يتذكرون ملامح زعمائهم ويحفظون نبرات أصواتهم ابتداء من قحطان وانتهاء بالبيض. ولكن ماذا لو أن جمهورية البيض صمدت أمام مدافع حرب 1994 وخسر الرئيس صالح الحرب؟ أزعم أن الشعب اليمني سيلتمس الأعذار للبيض وسيحمل الرئيس صالح مسؤولية ضياع الوحدة والعودة إلى التشطير. ولن يستطيع الرئيس صالح في هذه الحالة أن يدافع عن موقفه إلا بنصب المشانق لإشتراكيي الشمال وتسليم السلطة للتجمع اليمني للإصلاح.

السياسة مصالح. والمواطن الذي لا يعرف أين ومع من تكمن مصلحته هو مواطن مستلب يعيش لغيره من حيث لا يدري. والشيخ حميد الأحمر خير من استوعب السياسة بهذا المعنى، ومارسها بشجاعة نادرة، حتى كاد أن يقترب من الكشف عن حقيقة حرب 1994، ليجبر الحاكم على احترام موقعه كمواطن من الفئة الأولى في الدرجة الأولى، وكشريك أصيل في السلطة التي أدارها والده الفقيد من الظل لسنوات طويلة.

والأَوْلى بنا، نحن المواطنين الشماليين، أن نقتدي بهذا الشيخ المثقف والشجاع، الذي هدد بأن يكون الرئيس القادم من الجنوب، خروجا على الدستور غير المكتوب الذي لا يقبل برئيس من خارج حاشد. علينا أن نتخلص من شبكة اللغة الهابطة التي حبستنا سلطة 7 يوليو داخلها، وأن ننتج قاربا لغويا رفيعا نبحر به إلى مصالحنا الحقيقية، التي تلتقي بالضرورة مع مصالح كل الجنوبيين الباحثين عن دولة نظام وقانون تحترم خصوصيتهم المحلية وتحقق لهم المواطنة المتساوية وتحفظ ثروتنا الوطنية من النهب والهدر والتملك غير مشروع. علينا أن ندرك أن مشاعر الانفصال إن وجدت هي ردود أفعال على ممارسات سلطة انفصالية تاتمن باصرة على التعليم العالي ولا تاتمنه حتى على إدارة ناحية في حضرموت، لأن منطق الأشياء عنده يرجح مصالح مشروعة لمليوني مواطن نظيف على مصالح غير مشروعة لخمسة عشر متنفذا ملوثا.

الذين يتحدثون عن الجنوب العربي ويرفعون شعار "تقرير المصير" هم الوجه الآخر لأصحاب شعار "الوحدة أو الموت". فكلاهما يدفع باتجاه العنف والخيارات المتطرفة، وكلاهما يريد أن يخوض حربه بأبناء الناس. وكلاهما يصرف أذهاننا عن التفكير في جوهر المشكلة، المتمثل في سلطة 7 يوليو. وكلاهما تحركه مصالح ذاتية. وكلاهما لا يملك ولا يريد أن يملك مشروعا وطنيا عاما. فالنوبة الذي يتظاهر الآن برفض الاحتلال ويطالب بتقرير المصير هو نفسه الذي انتظر حرب 1994 بفارغ الصبر وشجع "المحتل" على خوضها وخاضها إلى جانبه ضد الوحدويين الحقيقيين. ولم يكن في هذا كله صاحب قضية، وإنما صاحب ثأر جرى استخدامه للانقلاب على دولة الوحدة.

النوبة يدمر الحراك الجنوبي باسم الحراك الجنوبي، وينفذ أجندة سلطة 7 يوليو التي تدمر الوحدة باسم الوحدة. إنهما مشهدان مختلفان يتكاملان داخل نسق مسرحي واحد. فشعار "الوحدة أو الموت" لا يتمتع بالمصداقية والحضور إلا إذا حضر شعار "تقرير المصير". فالشعاران متضادان في الشكل ومتطابقان في الهدف. وهدفهما هو التأسيس لمناخ يسمح لسلطة 7 يوليو باستخدام العنف في الجنوب والقضاء على القضية الجنوبية التي لا يمكن أن تحل إلا عبر عملية نضالية سلمية تؤدي بالضرورة إلى قيام دولة المواطنة المتساوية لكل اليمنيين.

إن القضية الجنوبية ليست جنوبية إلا من حيث الشكل. أما في مضمونها فهي قضية وطنية عامة ناجمة عن افتقار اليمنيين إلى دولة تقف على مسافة واحدة من الجميع. والطبقة السياسية التي تدير شؤون البلاد غير مؤهلة لبناء هذه الدولة ولا تريد أن تتقدم خطوة واحدة باتجاه بنائها، لأنها تعتقد خطأ أن مصالحها تحتم عليها أن تبقى مخلصة للواقع الراهن. والحل لا يكون إلا بإجبار هذه الطبقة على القبول بدولة لكل مواطنيها في إطار الوحدة.

إن شعار "تقرير المصير" معناه "الانفصال أو الموت". وشعار "الوحدة أو الموت" معناه "الاحتلال أو الموت". وأصحاب هذين الشعارين متطرفون في تشبثهم بالحياة حتى ولو على جثتنا نحن الغالبية الساحقة من اليمنيين شمالا وجنوبا. فحياتنا لا قيمة لها في أجندتهم إلا بقدر ما نبدي من انسياق أعمى وراء هذه الأجندة. فالجنوبي الذي يرفض الانفصال سيواجه بتهمة العمالة من أصحاب شعار "تقرير المصير". والشمالي الذي يستنكر الاحتلال سيلاحق بلعنة الانفصال من دعاة "الوحدة أو الموت". والأصوات المسموعة الآن هي لمن يهددنا بالموت في الجانبين.

المشكلة ماثلة أمامنا، نكاد أن نحدد طولها وعرضها بالسنتيمترات. والوحدويون في الجنوب هم الأغلبية الساحقة. والمحتلون من أهل الشمال يعدون بأصابع القدمين. ومع ذلك نرى الأغلبية تصغي لصناع المشكلة، وتجعل من أقوالهم وأفعالهم عناوين بارزة في الصحف، وكأن ملكة التفكير عندها معطلة. وأحزاب اللقاء المشترك لم تبلور حتى الآن مشروعا وطنيا متكاملا ومقنعا للناس يساوي في المواطنة بين كل اليمنيين.

أحزاب اللقاء المشترك أشبه بتجمع نقابي انصرفت عن الاشتغال بالسياسة إلى الانشغال بسعر كيس القمح غير ملتفتة إلى "سعر" المواطن الذي هبط إلى مستويات دنيا تحت الصفر في ظل سلطة 7 يوليو. واللائمة تقع على التجمع اليمني للإصلاح الذي لا أحد يستطيع اليوم أن ينكر عليه دوره كأقوى حزب معارض في إطار اللقاء المشترك. غير أن معارضته تنطوي على مفارقة ملفتة للانتباه، فهو يعارض أوضاعا شارك بقوة في بناء مداميكها وظل يدافع عنها ويبررها على مدى فترة طويلة من الزمن ولا تزال هذه الأوضاع تحمل الكثير من ملامحه وتمده بمعظم أسباب القوة التي يتمتع بها الآن.

كان التجمع اليمني للإصلاح كتيبة متقدمة في فيلق الفيد الذي خاض حرب 1994، وكانت له حساباته الخاصة في تلك الحرب التي يدين الآن انعكاساتها السلبية عليه. وأن ينبري الآن من داخله من يقول: "نحن قاتلنا من أجل الوحدة وليس من أجل النطاق الجغرافي"، فهذا يعني أنه مكبل بملفات الحرب والأزمة التي سبقتها، وغير قادر على إنتاج خطاب سياسي متحرر من تبعات شراكته في حرب أعد عدته لها منذ اللحظة التي بدأ فيها أول إصلاحي يقرأ كتاب "معالم في الطريق" ويقتنع بمبدأ القضاء على "جاهلية القرن العشرين".

كثيرون يحبون محمد قحطان وينظرون إليه بإعجاب، وأنا واحد منهم. لكن هذا الرجل ليس كل الإصلاح. وإذا جاز لي أن أشبهه بعمر بن الخطاب بعد إسلامه فإن حزبه هو عمر قبل أن يسلم. عمر في الجاهلية كان لذاته وفي الإسلام صار عزا وسؤددا لكل المؤمنين. والتجمع اليمني للإصلاح لا يزال حزبا لذاته غير قادر على استيعاب مصالح الناس الواقفين بعيدا خارج صفوفه. وإذا استوعب بعضهم فمن خلال موائد الرحمن الرمضانية وأشباهها. وبهذا المعنى هو حزب بلا مشروع سياسي، وأقصى ما يقدر عليه هو إدارة جمعيات خيرية تتعامل مع الناس كمستحقين للصدقات. وكلما ازداد هؤلاء بؤسا زاد هو تألقا وحضورا.

القضية الجنوبية لا تحل إلا من خلال مشروع سياسي مقنع لكل اليمنيين، في إطار الوحدة، يتجاوز أيديولوجيات الأحزاب و"ثوابتها". وإلى أن تبلغ أحزاب اللقاء المشترك مرحلة الرشد السياسي، وتجمع على أن الثابت الوحيد هو حرية الإنسان وكرامته، سيظل الانفصاليون، والانفصاليون بالمعكوس، يحتكرون دور "البطولة" في ساحة بلا أبطال حقيقيين. وسيظل الشعب اليمني "يشرب من ماء البحر".

ليلة من عشرين ألف ليلة.. وليلة

جمـال جبـران
jimy34@hotmail.com

• خيرت

(1)

كان الموسـيقار عمر خيـرت كريماً ليلـة البارحة (الاثنين) في سـهرة استثنائية ومباشرة على هواء العاشرة مساءً على قناة دريم الثانية.

كانـت حفلة خاصة من دار الأوبـرا المصرية غير المتاحـة للفقـراء، عاشـقي النغـم الجميـل. «حفلـة مفتوحة غير مدفوعة ومتاحة للفقراء مجاناً»، قالت منى الشاذلي، مقدمة البرنامج.

(2)

«البيانو بيناديك يا عمر»، قالت ذات المقدمة عندما استطال الكلام وظهر البرنامج بلا موسيقى.

ذهـب هـو إلى البيانو ملبياً في مسـرح فارغ بلا جمهـور. كنا نحن ذاك الجمهـور القابع في منازله، مجاناً.

عـزف خيـرت بدايـة مقطوعـة «عارفـه» المغنـاة أصـلاً بصوت الفنان علي الحجار ومن كلمات بهاء جاهين.

اسـتذكرت مباشـرة كلام الأغنيـة التـي تحتـل مساحة هامة مني:

«عارفه
مش عارف ليه
متونس بيكي..
على راحتي معاكي
وكأنك أمي..»

قمـت بغنـاء الأغنيـة بينـي وبينـي. إذ خفت أن أسـمع ذاتـي باكية وتسـتعيد زمناً جميـلاً وذكرى صارت في الأرشيف.

(3)

وفـي البرنامج ظهـرت منى الشـاذلي بعيداً عن مقعدهـا الأثيـر فـي اسـتديو قنـاة دريم الثانيـة. ظهرت على كرسي إلى جوار بيانو الموسيقار وعلى «ستيج» المسرح. ظهرت كأنها ترقص. هي الموسيقى التي تجعل الواحد منا على أهبة الرقص. ولا عتب عليها.

(4)

«البيانو.. دا أحسـن حاجة فـي الدنيا»، قال عمر خيـرت، مضيفاً أن الأخطاء مش حلوة في الفن وأن الحيـاة لم تعـد صالحة للموسـيقى خصوصاً وأن الناس «صارت تموت في طوابير الخبز».

(5)

وتحـدث عمر خيـرت طويـلاً عن موسـيقاه. عن الطريقـة التي تمكنـه من فعل موسـيقي تصويرية خالـدة مثل «ليلة القبـض على فاطمة»، «ضمير أبله حكمـت»، «غوايش»، «إعدام ميت»، «دعاء»... والكثير الكثير الذي يبقى في القلب ولا يغادره أبداً.

(6)

هي كتابة سريعة عجولة هنا، عن برنامج أتى لي بهدية حلوة تستحق كتابة أخرى.. ولو بعد حين.

دعوة للتضامن

لمياء قاسم

بهم مكتظة القاعة
بتضاريس أجسادهم
المحولة«الجينز» إلى «شيفون»
وأطوالهم الفارهة
خيالات معيبة
تجتاح مخيلتي
وأنا مجبرة
ألقي كلمة
في يوم التضامن مع
الأفخاذ الفلسطينية.

قصيدتان

علي هلال

ولو.. عدماً

■ إلى علوي السقاف..

أيها المرح الأشعث
لنجم بعيدٍ
أقرب من كلمات القلب
تعال.. نشرق معاً
ولو عدما.

عزلة رصيف

■ إلى عبدالرحمن عبده سعيد

آسف جداً يا صديقي
أنت سجين في المعلمين
وأنا مثلك مسجون في الرصيف
لذلك لم أستطع زيارتك
آسف جداً
كلانا أسير يا صديقي!

ألف باء الدهشة

أوراس الارياني

■ إلى رواية «العطر»

الرائحة
فراغ مساحة
لرحيل.
الرائحة
مزاج جسد
امرأة، امتزج
مع أول خيط
لموت
لايشبه
عطراً فرنسياً
ولا صابوناً
ولا دخانْ
الرائحة
ذاكرة
تلغي أكثر من
لغة، تتنفس
حطباً، شهوة
رغبة، أسئلة،
ولا نهاية
لجواب.

صورة أمي في خريف المطر

وضاح المقطري
w-maktari@hotmail.com

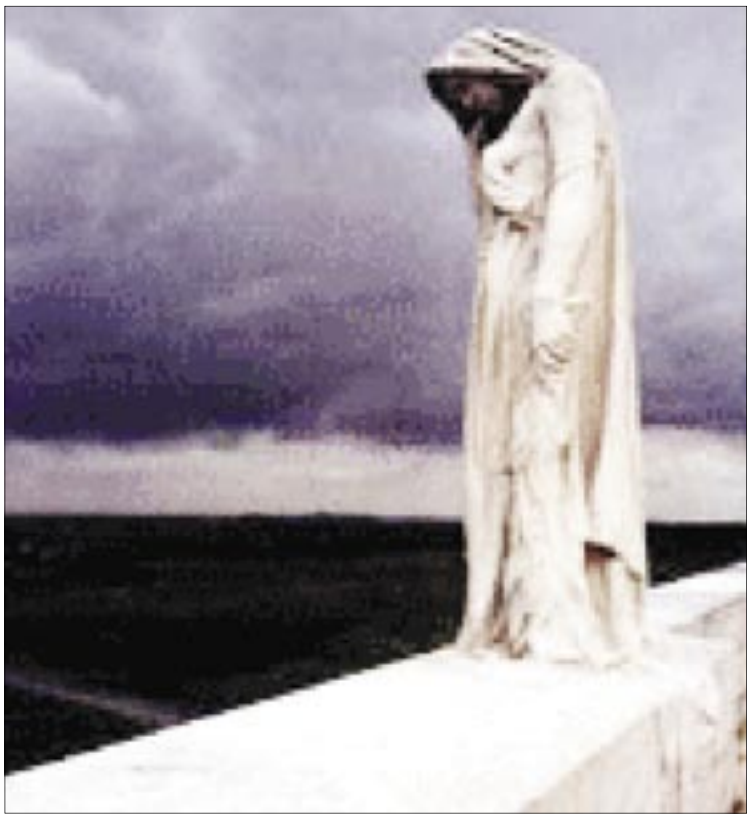

كانت أمي..
حين يأتي المطر..
تحبس شقاوتي بين ذراعيها.
وفي أدفء زاوية في البيت..
تسرح شعَري..
وتقصُّ على ضجري..
ما فعلته "وريقة الحنا"..
فيمَ كل الأطفال..
يغتسلون بالوحل والمطر.

ولأني حزين..
تأخذني إلى سطح الدار..
حينٍ تذبل الغيوم..
لأمشط عينيَّ بالسيول.

.....

ذات هطول..
هربتُ من خوفها إلى النافذة..
فتدفقتْ حسراتي بين السيول..
وحين سرق خيط البرق لهفتي..
ذاب صوت الرعد في رعبها..
ووجدتني..
تماماً بين نبضها الغزير.

.....

هاأنذا في صقيع الغياب..
تصفعني أمطار المنفى..
أهرب خلف نافذتي الصغيرة..
أوزِّع ندمي بين حبات الماء..
وصورة أمي باسمة
كضوءٍ بعيد..
وبين الرذاذ الذي يتكاثر فوق الزجاج..
أراها تلملم أجساد إخوتي..
لتغسلهم بحكايا جديدة..
وعيناها ترمقان صورتي في الجدار.

.....

يسألني حزني..
لماذا يهرب الناس من المطر..
وهو يغسل الشوارع من أحقادهم..؟
فيجيب الندم..
كي لا يسفك غبار مشاعرهم..
فلماذا أمي..
تخاف علينا من المطر..؟!

أمي إلهةُ الماء..
والمطـر يأتي حين تمتـدُّ أصابعها نحو السماء..
تدرك أنه يغسل الأرض بألم..
وبحضوره تبكي الأشياء..
كي تبتسم الحقول..
لكن أطفالها ليسوا أشياءً صالحة لألآم المطر..
وليسوا بانتظار عبوره..
ليغتسلوا من الحزن والأسى..
هي تدخلهم جنة دفئها..
تمطر عليهم ندى أصابعها..
وماء حكاياتها الشهية.
لكنني عبدٌ متمرد..
ذهبتُ لأمطار المنافي القاسية.
واغتسلتُ ببرد الغياب.

.....

آه يا أمي..
ذلك الجسد البالي..
كان بين كفيكِ غضاً..
عبرته أمطار المنافي..
فجففته الريح بين قوافل الغبار..
واصفرت تضاريسـه كمقبـرة أحلام بالية..
ليتك ما تركته لخريف المطر..
لربما أعشبتَ فيه لمساتك الوارفة..
أو اخضرَّتِ أيام الطفولة..
أيتها الإلهةُ التي تمطر كل حنين..
هنا تنقصني يداك..
فاغفري لجسدي تلك الخطيئة..
وادخِلي روحي جنة وجهك المضيء

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 18 ربيع أول 1429هـ الموافق 26 مارس 2008 العدد (144) Wed. 18/3/1429 - 26 March 2008

إخواننا في الجوار

إخواننا في الجوار
أنيقون وأثرياء
لكل واحد محطة وجمهور
أمير للشعر
وآخر للتحدي
جوائز البوكر اليومية
مدن وأبراج
للشغالات والهنود
يسافرون في المواسم
للدعوة والجهاد.
حين يفلسون
يغادرون في السر
لا عناوين
أوطرود
حتى الموسم القادم.

طه الجند

نافذة

كلَّه من عبده!

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

أضحكني صديق ينتمي إلى التيار المرح في حزب المؤتمر (الحاكم) بنكتة تقول إن أحدهم كان ذهب لشراء قرص رغيف (روتي) وحينما فوجئ بارتفاع سعره من عشرة إلى عشرين ريالا تضرع إلى الله بالدعاء.

الله يصيبك يا عبده!

وفي المرة الثانية ذعر صاحبنا هذا من ارتفاع سعر البطاطس إلى 200 ريال بدلاً من مائة، وجأر بالشكوى إلى ربه:

– الله يقصف عمرك يا عبده!

وفي المرة الثالثة لم يتمكن من شراء علبة حليب لأطفاله لأن سعر الحليب تضاعف هو الآخر، وما كان منه إلا استمطار لعنات السماء بساخط الدعاء:

– عليك اللعنة يا عبده.

وختم عضو التيار المرح في الحزب الحاكم النكتة بقوله إن استجارات ولعنات المواطن المسكين تناهت إلى عيون وأنوف وآذان الأشاوس في أجهزة الأمن السياسي والأمن القومي وسارعوا من فورهم إلى اعتقاله لأنه حتى لا يعرف اسم الرئيس!

وجالت في خاطري حكاية مشابهة تلزمني دواعي القربى كتم بطلها، فهو عمي الأكبر والأرجح عقلاً في عائلتنا الممتدة.

وأتذكر أنه قبل أكثر من عامين ضرب الزلزال مدينة إيرانية وانهار معظم أحيائها ومساكنها على من فيها. ويومها كنت أتابع وقائع الكارثة على الشاشة الصغيرة، وكان عمي قد فرغ من صلاة المغرب وانهمك في المتابعة معي. وذهلت منه، وهو الذي يتحاشى الخوض في السياسة، عندما ابتهل إلى الرب بأن يزلزل عبده صالح.

قلت: ولكن.. ما حدث كان في إيران؟!

قال: ولو كان في إيران.. كله منه.. كله من عبده!

ولأن الشيء بالشيء يذكر فقد وقفت قبل أيام على ما يفيد بأن المواطن الايراني لا يقل كراهية لقيادته عن اليمن وإن كنت جدارته في خوض منافسة مع أخيه اليمني في الاسلام موضع شك فاليمني لا يضارع في هذا المضمار!

والحاصل أن الصحيفة الاسرائيلية «يد يعوت احرونوت» حرصت على استهلال مقالها التحليلي عن الاوضاع الايرانية 2008/3/14 بنكتة نقلتها عن موقع انترنت ايراني «ففاند» وهي تقول: توقفت حركة المرور في طريق سريعة فجأة في جنوب طهران. أحد السائقين توجه لأحد المارة وسأله عن سبب الانسداد المروري. العابر رد عليه بأن ارهابيين قد اختطفوا احمدي نجاد ورفسنجاني في اسفل الطريق وهم يطالبون بمائة مليون دولار فدية لاطلاق سراحهما وإلا فإنهم سيسكبون البنزين عليهما ويشعلون النار فيهما: «نحن الآن ننتقل من سيارة إلى اخرى ونطلب التبرعات من اجلهما». «وكم يتبرع كل واحد بالمتوسط» سأل السائق.. كل واحد يتبرع بلتر بنزين في الوقت الحاضر رد عليه.

ووفقاً للنكتة فالجمهور الايراني وصل إلى منتهى القرف من قيادته بشقيها المعتدل والراديكالي، فما بالكم بالجمهور اليمني المحكوم بتجرع علقم اللون الواحد والطقم الوحد: عبده.

وما بالكم لو كان اسم المستجير الاسير: عبده وعمي.. حتى عمي يا هؤلاء اسمه: عبده!

وكأنما صدق من قال لك: كله من عبده!

اجمل التهاني وأطيب التبريكات
نزفها للزميل
صقر الصنيدي بزفافه الميمون
فألف ألف مبروك
وليد مانع دماج

التجمع في مقرها الجديد

انتقلت الزميلة «التجمع» إلى برج «مزايا» امام فندق البانوراما بشارع الرياض (هائل سابقاً) من جهة شارع الزبيري فاكس 536827 تلفون 536828.

صحوة الأبناء

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

انتهت ثورة الأبناء على الفساد وغياب العدالة بحصول كل منهم على نصيبه من الكعكة، وسنصل الانتخابات النيابية وقد تحول هؤلاء إلى فرسان للحزب الحاكم، يقنعون الناس بضرورة اختيار مرشحيه باعتبارهم الضمان الأكيد لمستقبل زاهر، ولكننا إلى الآن لم نسمع أولئك النواب الذين اصطفوا مع الأشبال، ولم يعترض أحد منهم على دستة الاتفاقات النفطية التي تمت المصادقة عليها مؤخرا في مجلس النواب.

حين ظهر محمد عبد الله القاضي وحسين الأحمر إلى جوار الرئيس في زيارته الأخيرة لمحافظة حجة، لم يفاجأ الكثيرون لأن الرئيس ذاته قد تحدث عن أن النقد الشديد الذي وُجه للحكم وللفساد سببه عدم حصول النائب الشاب على حصته من الكعكة، ولأن الأخير قد فقد موقعه في اللجنة العامة، ومثله فعل آخرون، بعد أن تم استرضاؤهم بما كان سببا في تلك الغضبة على المصلحة الوطنية.

اليوم وقد توزعت المناصب على ثلاثة من الأخوة ما بين الحكومة وغرفتي البرلمان، فقد اكتملت حلقت التوريث للمناصب والمواقع الحكومية، وما على أبناء بقية المواطنين سوى البحث عن فرصة للعيش في بلد آخر أو الرضا بالقضاء والقدر، فقد تعايش آباؤهم من قبلهم مئات السنين على واقع الإقصاء والتهميش، فالمشايخ يرسلون لهم من صنعاء والأملاك تصرف لمن تثق بهم الأنظمة المتعاقبة على الحكم في الجزء الشمالي من البلاد.

من قطاعات النفط إلى المواقع الوزارية الهامة، مرورا بالمؤسسات الإيرادية في المركز أو في الفروع، أصبح أبناء المسؤولين يحتكرون هذه المواقع، ومثلها التوكيلات الخاصة بالشركات العالمية، وحتى مقاولات العمال لدى الشركات العاملة في مجال التنقيب عن النفط والمنح الدراسية إلى البلدان الأوربية وأمريكا وكندا أصبحت حكرا على هؤلاء، وأضحينا أمام واقع مأساوي: أقلية تسيطر على مفاصل الدولة ومصادر الثراء، وغالبية مطحونة بالجوع والفقر وبالضحك عليها من قبل بعض النواب الذين يصطنعون البطولات في قضايا ثانوية ولا يجرؤون على الحديث عن الاتفاقات المشبوهة بالفساد.

ونحن في سنة انتخابية فإن لوازم الكذب على الناس تستدعي من بعض النواب اجتراح البطولات في القضايا الهامشية، وستكون هناك مزايدات لا حصر لها، بالحق وبالباطل، لإقناع الناخبين بأنهم أحسنوا الاختيار، لكن ما لا ينبغي أن يفوت هؤلاء هو أن الناس لن يذهبوا إلى صناديق الاقتراع هذه المرة وأن الأوضاع العامة لم تعد تحتمل أي كذب أو تسويف.

ميلاد ثالث وميثاق شرف

لدى أسرة «النداء» عيدا ميلاد تحتفي بهما. الأول لحظة ميلاد عددها الأول في 13 أكتوبر 2004. والثاني لحظة ميلاد عددها الثاني في 23 مارس 2005. نحو 5 أشهر تفصل بين الميلادين، والحال أن ترخيص «النداء» ألغي فور صدور عددها الأول جراء «التباس سياسي»، وربما أيضاً أمني، فتم تعيينها باعتبارها خطراً على الأمن القومي والوئام السياسي والسلام الاجتماعي، ما دفع صاحب القرار إلى اصدار توجيهاته بإلغاء الترخيص تغليباً للوحدة الوطنية، وهي خاضت معركة متعددة الأبعاد قبل أن يصدر عددها الثاني على يد قابلة قانونية، إذ صدر في منتصف مارس 2005 حكم قضائي بـ«إلغاء الإلغاء»، وفي 23 مارس 2005 صدر العدد الثاني. ومذّاك تصدر الصحيفة بانتظام رغم بعض الغزوات الأمنية الخارجية التي أدت أحياناً إلى انقطاعات قصيرة.

في الذكرى الثالثة لميلادنا الثاني، ننشر هنا «ميثاق شرف» الصحيفة الذي أقرته أسرة التحرير في 24 أغسطس 2006. ننشره لغرض التعريف بالنهج التحريري للصحيفة، وتذكير «الأطراف المعنية» بضبط الأداء الاعلامي، خصوصاً أولئك الغيورين على «السلم الاجتماعي» و«الوحدة الوطنية» بأن سياسات تحرير أي صحيفة هي اختصاص اصيل لمحرريها، يتم ممارسته في ظل الدستور الذي يكفل ممارسة الحق في التعبير.

واذ تعيد أسرة «النداء» نشر الميثاق، تؤكد لكتابها وقرائها ومحبيها وكذا لـ«الأطراف المعنية» في الحكم والمعارضة بشتى صنوفها، بأن الميثاق مفتوح للتعليق والتصويب والأهم للرقابة على أداء الصحيفة بالاحتكام إليه..

أقرت أسرة "النداء" ميثاق شرف خاصاً بالصحيفة (قواعد مهنية) يمثل دليلا لإدارتها والعاملين فيها أثناء قيامهم بمهامهم.

وجرى مناقشة مشروع الميثاق على مدى أسابيع. وقبل إقراره بصيغته النهائية الاسبوع الماضي عمدت الصحيفة إلى التشاور مع عدد من كتابها وأصدقائها، فضلا عن عدد من الزملاء والزميلات، وذلك لغرض تحسين مضامين المشروع وضبط عباراته والتوثق من مدى واقعيته وشموليته. وتأمل أسرة "النداء" أن يسهم الميثاق في تأمين بيئة عمل سليمة، تقوي دور الصحيفة، وتؤمن علاقات موضوعية داخلها (ومع الأطراف ذات الصلة كافة)، وتؤسس لثقافة نقدية تتصدى للركون إلى مألوف العادة والمزاج والهوى.

فيما يلي النص:

1 – العمل على تعزيز استقلالية الصحيفة بما هي وسيلة ملك الجمهور، وتكريس خطها المهني وسياساتها التحريرية الراهنة، بما يقوي صدقيتها لدى القراء.

2 – تجنب حجب أي معلومات أو حقائق أو آراء من شأنها إطلاع الرأي العام على قضايا تقع في صميم الصالح العام.

3 – صون خصوصية الأشخاص موضوع التغطية، واحترام كراماتهم، والنأي عن إغراء إصدار الأحكام، وتجنب الاحتكام إلى اعتبارات وتفضيلات أحادية في النشر.

وفي مطلق الأحوال ينبغي التشدد في المعيار أعلاه، عندما لا يكون الشخص موضوع التغطية شخصية عامة.

4 – توخي الحذر ومراعاة الذوق عند تغطية الجرائم والفضائح، والعمل ما امكن على تفادي نشر اسماء وصور الأطفال والنساء والأحداث الذين يقعون ضحايا العنف والجريمة.

5 – عدم التمييز بين الأشخاص أو الجماعات موضوع التغطية، على أساس الدين أو المذهب أو العنصر أو المعتقد السياسي أو الانتماء الحزبي أو المنطقة أو اللون. وستواصل الصحيفة نهجها بالتمييز الإيجابي لصالح الفئات المهمشة.

6 – في حق الرد والتعليق على ما ينشر:

– ملاحظات القراء وتعليقاتهم وانتقاداتهم بند في اجتماعات التحرير الأسبوعية.

– احترام حق الرد، ونشر أية تعليقات أو ملاحظات ترد من القراء ذات صلة بما تنشره الصحيفة من أخبار أو آراء.

– ستبادر الصحيفة تلقائياً إلى تصويب أي خطأ فيما تنشر حال العلم به.

7 – التمييز بطريقة ظاهرة للقراء بين المادة التحريرية والمادة الإعلانية.

8 – يمتنع المحررون/ ات عن قبض أية أموال ذات صلة بالنشاط الإعلاني، كما أنهم، بدءاً من الإدارة، سيتجنبون فيما ينشرون، أية شبهة توظيف لصالح شركة أو مجموعة تجارية أو تغطية أنشطة هذه الجهات بطريقة مشوهة أو غير أمينة تؤدي إلى تضليل القراء.

9– يحظر ممارسة أي نوع من أنواع الابتزاز ضد أي جهة سواء أكانت حكومية أم أهلية أم أجنبية، لغرض جلب إعلانات أو منافع ومكاسب شخصية.

10– أي تبرعات أو مساعدات غير مشروطة، ومشروعة وفق القانون اليمني، تعد مقبولة.

11 – يمتنع المحرر/ة عن استخدام هويته الصحفية، أو اسم الصحيفة من أجل تحقيق أي شكل من أشكال التنفع. ولسوف يحتكم العاملون في الصحيفة إلى حسن تقديرهم في تحديد مواقفهم حيال أية عروض أو دعوات يتلقونها من أشخاص أو مكونات تجارية أو سياسية أو اجتماعية ذات صلة بنشاطهم الصحفي.

12 – يمتنع محرر/ات الصحيفة ومراسلوها ومندوبوها عن قبول أية مبالغ من الجهات المنظمة لفعاليات يغطونها بما في ذلك الأموال التي تصنف ضمن بند مكافآت لمندوبي الصحافة.

13 – إن الخط التحريري للصحيفة وأساليبها الصياغية والإخراجية، مسائل تقرها هيئة التحرير، وتخضع للتقييم والمراجعة الدورية.

14 – يتجنب الناشر أو الإدارة تقرير سياسات أو التوجيه بنشر مواد على الضد من السياسة التحريرية المقرة. ويلتزم الناشر والإدارة بعدم فرض أي تعديل جوهري على سياسة النشر بدون موافقة أسرة التحرير.

15 – من حق الصحفي/ة رفض تحرير، أو المساهمة في تحرير، أية مادة صحفية يراها مناقضة لضميره ومبادئه.

16 – سيمتنع العاملون في «النداء» عن نشر أية مواد تنطوي على تحريض أو ازدراء ضد الزملاء والزميلات في مختلف وسائل الإعلام.

17 – يحتكم ناشر ومحرر/ ات صحيفة «النداء» في خلافاتهم الداخلية، أو في أي مشاكل يكون فيها الطرف الآخر صحفياً أو مؤسسة صحفية، إلى النظام الداخلي لنقابة الصحفيين، وأي وثائق نقابية ذات صلة.

18 – بذل العون المادي والمعنوي، وإبداء النصرة والتضامن بشتى الوسائل المتاحة، لصالح أي زميل (أو زميلة)، يتعرض للانتهاك أو العسف من أي جهة كانت، بما في ذلك الجماعات السياسية أو المدنية، أو الأجهزة الحكومية أو مراكز النفوذ السياسي والاجتماعي. هذا المبدأ لا يشمل أولئك الذين تتخذ بحقهم أحكام أو إجراءات عقابية بسبب سلوك يتنافى وأخلاقيات المهنة.

«النداء» 30- أغسطس 2006